



جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



أزمة المشاركة الإنتخابية في منطقة القبائل:

دراسة مسحية على عينة من مواطني ولاية تيزي وزو

(1990-2015)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة و إدارة محلية

إشراف الأستاذة:

حمدي ناجية

إعداد الطالبتين:

- باندو ليلة

- صبايحي سميرة

لجنة المناقشة:

أ/ كحلي فلة رئيسا

أ/ عزوق نعيمة ممتحنا

أ/ حمدي ناجية مشرفا

السنة الجامعية 2015-2016

شكر و عرفان

نحمد الله حمد الشاكرين ، ونثنى عليه ثناء الذاكرين أن وفقنا
وسدد خطانا لإتمام هذه المذكرة و نتقدم بالشكر إلى من أعيانا
الجهد لفلاحنا ، و على ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات و
رشادات الاستاذة الدكتورة ناجية حمدي، كانت لنا خير عون و ند
في إنجاز رزقها الله تاج الفلاح في الدارين.

أيضا نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تكلفوا
عناء القراءة و التقويم ، كما لانسى أن نتوجه بالشكر إلى أساتذة
قسم العلوم السياسية، كما نشكر كل من ساهم في هذا العمل
من قريب و من بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي وأبي الكريمين اللذان أمداني بالعناية
المستفيضة و أنار أدراجي بكل غال ونفيس، وأهدي هذا العمل إلى
كل أخواتي وأخي الغالي، وأبناء خالي خاصة إسلام، وإلى كل من
ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب و من بعيد، خاصة
يمينة التي كانت لي خير عون و سند. والأخ رشيد.

ليلة



أهدي هذا العمل المتواضع ، إلى قرة عيني والدي العزيزين
أطال الله في عمرهما ، والجدة الفاضلة باركها الله. وإخواتي و
أخواتي و أبناءهن، وإلى كل
من ساعدني في القيام بهذا العمل من قريب أو بعيد ، خاصة
الصديقة والأخت
نصيرة كانت لي خيرا سند، وعون.دون أن أنسى فريزة ، رشيد،
وصفيان.

سميرة

خطة الدراسة:

أزمة المشاركة الانتخابية في منطقة القبائل: دراسة مسحية على عينة من مواطني ولاية
تيزي وزو مابين (1990-2015)

الفصل الأول: الإطار النظري للمشاركة السياسية والانتخابية

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية

- تعريف المشاركة السياسية
- أهمية المشاركة السياسية
- مستويات المشاركة السياسية

المبحث الثاني: مفهوم المشاركة الانتخابية

- تعريف الانتخاب
- فعالية الانتخاب

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

- التفسير الاجتماعي
- التفسير النفسي
- التفسير البيئي
- التفسير العقلاني

الفصل الثاني: ظاهرة الإمتناع الانتخابي.

المبحث الأول: ماهية الإمتناع الانتخابي

- تعريف الإمتناع الانتخابي

- أنواع الامتناع الانتخابي

- صور الامتناع الانتخابي

المبحث الثاني تفسيرات الإمتناع الإنتخابي

- التفسير النفسي

- التفسير السوسيولوجي

- التفسير السياسي

المبحث الثالث: علاج ظاهرة الامتناع الانتخابي

- الإدارة الإلكترونية

- التصويت الإلكتروني

- التصويت الإجباري

الفصل الثالث: أزمة المشاركة الإنتخابية في منطقة القبائل: دراسة لعينة من مواطني ولاية تيزي وزو.

المبحث الأول: السياق العام لظاهرة الإمتناع الإنتخابي.

- على المستوى الوطني

- الامتناع في منطقة القبائل

المبحث الثاني: محددات الامتناع الإنتخابي

- وصف خصائص العينة المدرروسة

- العلاقة بين المستوى الثقافي والامتناع

المبحث الثالث: المواقف السياسية الإمتناع

موقف العينة من مفهوم الديمقراطية

الأسباب المباشرة الإمتناع

ارتباط الامتناع بالانتخابات والحملة الانتخابية

المستوى الثقافي والامتناع

علاقة العزوف بالكفاءة السياسية

علاقة العزوف بالاغتراب السياسي

تفسيرات الامتناع في ظل خصوصية المنطقة.

مقدمة

تتضمن التنمية السياسية في إحدى جوانبها، تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة التي تعد مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي، و تعتبر من أرقى صور الديمقراطية، و من أحد السبل الكفيلة لتأسيس قيم المواطنة والفعالية الوظيفية، و هذا ما يضمن للمواطن حقوقه السياسية والمدنية، ومن بين آلياتها نجد الانتخابات التي تعتبر الشكل الرئيسي من أشكال المشاركة السياسية، ذلك بالنظر للوظيفة الحيوية للانتخاب، حيث يعتبر مقياسا لشرعية الهيئة الحاكمة. و التي تفعل من شرعية النظام القائم، و يندرج هذا في إطار الحريات والحقوق الفردية التي كفلتها مختلف العهود والمواثيق الدولية، و التي تمنح للمواطن الحرية في التعبير عن مختلف توجهاته وآرائه دون الخضوع لأي ضغوطات كما تدرس السلوك السياسي للمواطنين. ولاشك أنها تعتبر مؤشر لنجاح أية تجربة ديمقراطية، في ظل تفاعل الفرد مع السياق الاجتماعي والسياسي الذي ينتمي إليه أي: كيف يبني الفرد سلوكه في ظل تفاعله مع هذا الأخير، الذي يحيط به، ويمكن أن يفيد في مقارنة السلوك وفهم كيفية عمل النظام السياسي.

شاعت مؤخرا ظاهرة العزوف الانتخابي، وأصبحت من سمات الأنظمة الديمقراطية عامة، في دول العالم الثالث خاصة التي انتشر فيها الوعي، وأدركت أن النظم السياسية القائمة، لا تخدم إلا مصالح الأقلية، وهي رموز تستعملها لإضفاء الشرعية على كيائها، والجزائر من بين الدول التي شاهدت مواعدها الانتخابية عزوفا عن التصويت بكل أنواعه، فهذه الأخيرة تختلف من منطقة إلى أخرى. لتعتبر منطقة القبائل، الأولى في الامتناع الانتخابي.

Σ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون الموضوع المعالج ظاهرة معاصر تشهدها حتى الديمقراطيات العريقة.

معرفة الأهمية التي تكتسبها المشاركة السياسية في إضفاء طابع الديمقراطية على المواعيد الانتخابية، وتأثير جملة من العوامل على تحديد السلوك الانتخابي للمواطنين.

معرفة الأسباب الحقيقية من عزوف مواطني ولاية تيزي وزو عن الإدلاء، بأصواتهم وذلك للوقوف على حجم هذه الظاهرة وطرح حلول للتقليل من أثارها. التعرف على أهمية الممارسة السياسية، و دورها في تحسين و تنمية الفرد سياسيا، اجتماعيا و ثقافيا، كما تهدف لاستكشاف أهم أسباب العزوف في منطقة القبائل عن المشاركة السياسية، ومحاولة تقديم الحلول لهذه الأزمة التي تقف عائقا بوجه التنمية السياسية.

• مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث، لم يكن صدفة، بل كانت وراءه دوافع محددة، منها ما هو ذاتي وموضوعي:

أ- المبررات الذاتية:

- الرغبة الملحة في معرفة الأسباب الحقيقية لعزوف مواطني ولاية تيزي وزو عن الإدلاء بأصواتهم في مختلف المواعيد الانتخابية .
-الدافع الذي مثل نقطة أساسية كون الامتناع الانتخابي كان ولا يزال موضوعا حساسا وصعب التطرق إليه، ويحتاج إلى الجرأة العلمية من أجل الخوض ومحاولة التقرب أكثر من المواطن الممتنع.
-إثراء مكتبة العلوم السياسية، بمرجع جديد ليستفيد منه طلبة التخصص.

- المبررات الموضوعية:

-الامتناع الانتخابي ذات صلة قوية بالمواطن و المجتمع، وله تأثيرات عليه، منه التعرف لأسبابه وتفسيراته ومن ثم محاولة تقديم حلول للتقليل من أثاره.
الانتخابات من الآليات التي تمكننا من اختبار متانة أوضاع العقد السياسي، القائم بين الحكام والمحكومين، كون السلوك الانتخابي هو الميكانيزم العضوي ،الذي يكسب الديمقراطية بعدها المادي والتجريبي عن طريق القضاء على أحد معوقاتها ،ألا وهي ظاهرة الامتناع عن التصويت.

• أدبيات الدراسة:

تتناول كل دراسة أكاديمية مواضيع قد تم التطرق لبعض جوانبها سواء من بعيد أو قريب ونحن من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية والغربية.

أ-الدراسات الغربية: من بين الدراسات التي أجريت للتعرف بتأثير العزوف الانتخابي على درجة المشاركة السياسية نجد،سليين براكوني Céline braconnier في بحثها تحت اسم ديمقراطية الامتناع¹. التي قامت بدراسة نسبة الامتناع الانتخابي في سبع مواعيد انتخابية في مختلف ولايات فرنسا: باريس، ليون، هذه الدراسة ركزت على العوامل التقليدية في تفسير هذه التوجهات ،وهمشت دور العوامل البنائية ، الثقافية وكذا الظروف السياسية للمجتمع، التي لها دور بالغ في تحديد هذه المواقف، بحيث تركزت دراستنا على تحديد الفرق بين نسب التصويت من حيث فئة الريف والمدينة، والأسباب الحقيقية من وراء ذلك، كذا التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على المواطنين.كما تطرقت إلى معرفة درجة الثقة السياسية

بين الحاكم والمحكوم ،ومدى تأثير ذلك على مستوى العزوف.

- دراسة بيير بريشون pierre brechon "السلوكيات والمواقف السياسية"²الذي أكد على أن بقاء الأحزاب واستمرار ديناميكية التداول على السلطة في فرنسا، مرهون بمواقف الأفراد وربط ذلك بعوامل سوسيولوجية، نفسية، تاريخية، واقتصادية. وكانت نتائج دراسته توضح أن هناك علاقة بين العامل الديني والطبقي والانتماء لصالح اليمين أو اليسار. أما متغيرات دراستنا فهي تركز على الدوافع التي أثرت على المواطن الجزائري ليتبن سلوك الامتناع.

ب- الدراسات العربية: دراسة لصخر المحمد بعنوان " أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية : الجزائر نموذجا"³ تطرق إلى دراسة أسبابها ،و من بينها أزمة التوزيع ،الهوية ،الشرعية ،التداخل والتكامل و ذلك في عهد الحزب الواحد و التعددية ،كما تناول أيضا مظاهر

¹ – Céline braconnier et jean yves domargen, « la démocratie de l'abstention » paris : Gallimard, 2007, p 28.

² – pierre bréchon , «comportements et attitudes politiques»,pari.:puf, 2010.

³ -صخر المحمد، " أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية الجزائر نموذجا " ، ص ص 24، 25.

أزمة المشاركة السياسية ،أبرزها غياب التطابق بين المبادئ الأيديولوجية و المواقف والبرامج مع الممارسات السياسية الملموسة ،و تفشي الفساد الاداري و السياسي ،من أجل تحليل هذه الظاهرة ،ركز على مثال الانتخاب التشريعية لعام 2007 ، لدراسة السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري ،وقدم مجموعة من التفسيرات للنسبة المتدنية لمعدلات ، ضعف تمثيل المرأة.أم الجديد الذي أتت به دراسة السلوك الامتناعي في ولاية تيزي وزو يتمثل في تأثير جملة من العوامل المتمثلة في السن ، الجنس ،خصوصية المنطقة على مستوى العزوف.

-دراسة الجمعي قبوج: "السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري" من خلال دراسة سوسيولوجية لعينة من الناخبين بولاية باتنة ،خلال الانتخابات الرئاسية 2009⁴. تهدف دراسته إلى الكشف عن عوامل ومحددات السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري ،و ذلك من خلال تعرضه إلى مجموعة من العوامل التي اعتبرها ذو أهمية في بناء وتشكيل سلوك الناخب الجزائري في ظل التحولات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية، التي عرفها المجتمع منذ التعددية الحزبية والتي توصل من خلالها إلى إعطاء تفسير علمي متكامل وشامل للسلوك و الاقتراب أكثر من الظاهرة وواقعها .

-دراسة بارة سمير⁵ : تحت عنوان: " أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه دراسة ميدانية لطلبة الحقوق بجامعة مولود معمري"حيث استهدفت الدراسة توضيحا وتحليل العوامل المتحكمة في السلوك الانتخابي للمواطن معتمدا على عينة مكونة من 1290 طالب ، من قسم الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو ، واستخدام في ذلك استبيان يستجيب لمتغيرات الدراسة ،ويخضع لإطارها النظري أما نحن في دراستنا فقد عممنا الاستبيان

4-الجمعي قبوج، السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري :دراسة سوسيولوجية لعينة من ناخبين بولاية باتنة خلال الانتخابات الرئاسية 2009-،رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ،2009-2010.

⁵سمير بارة، "أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه: دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري بتيزي وزو" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2007.

على جميع مواطنو ولاية تيزي وز من أجل الوصول إلى نتائج أشمل. وفك طلاس هذا السلوك، وتحليل السباب التي أدت بالمواطن القبائلي بمقاطعة أهم خيار سياسي.

• الإشكالية:

الامتتاع ظاهرة عرفتة كافة المجتمعات في كل الأزمنة، فهو موضوع مهم وانعكاساته متنوعة و متفاوتة، لذلك يمكن القول أن الامتتاع ظاهرة مستمرة، لأنها لا تخص مجتمعا بذاته. وتغلغل الظاهرة في منطقة القبائل تطرح عدة تساؤلات بخصوص العوامل التفسيرية لها، والآثار الناجمة عنها. انطلاقا من هذا سنحاول تسليط الضوء على ظاهرة الامتتاع الانتخابي، ومن ثم فان الإشكالية التي تطرحها الدراسة هي:

ماهي المحددات السلوكية لامتتاع الانتخابي لدى مواطن منطقة القبائل، ولاية تيزي وزو نموذجاً (1990-2015)؟

و يندرج تحت الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ماهي التفسيرات النظرية لظاهرة العزوف الانتخابي؟
- ماهي الظروف و العوامل التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في منطقة القبائل ؟
- ماهي الميكانزمات المعتمدة لتقليل من حدة هذه الظاهرة؟

• فرضيات الدراسة:

- كلما اختلت قدرة النظام السياسي في كسب ثقة المواطن، كلما زاد مستوى العزوف.
- يرتبط العزوف الانتخابي إيجابيا مع الشعور بالاغتراب السياسي.
- يرتبط العزوف الانتخابي بالمستوى الثقافي و الاجتماعي للمواطن القبائلي.
- يرتبط الإمتتاع الانتخابي بخصوصية منطقة القبائل.

• منهجية الدراسة:

تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج و الاقتربات التي بواسطتها نتمكن من التقرب إلى الموضوع، وتساعدنا على فهم وتحليل المعطيات والتحقق من الفرضيات الموضوعية أو نفيها وتساعدنا على إبقاء الدراسة موضوعية. ونحن من خلال هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من منهجين المتمثلين في.

منهج الوصفي التحليلي: هو "المنهج الذي يصف الظاهرة المدروسة ويصورها كمياً، عن طريق جمع معلومات مقدمة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها"⁶. ويبرز توظيفاً للمنهج من خلال وصفها لمجموع المفاهيم المتعلقة بموضوع المشاركة السياسية، السلوك الانتخابي وكذا مصطلحات العزوف الانتخابي وتحليل عينات البحث من حيث العوامل السوسولوجية والخصائص الثقافية.

منهج المسح الاجتماعي: يعرفه هويتتي "محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي، أو جماعة أو بيئة معينة وهو ينصب على الموقف الحاضر. كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها، تفسيرها ومن ثم تعميمها. وذلك للاستفادة منها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية"⁷. ونحن وظفناه من أجل تحليل ظاهرة العزوف الانتخابي وتفسيرها والوصول في الأخير إلى استنتاجات.

• الاستبيان:

يعرف الاستبيان على أنه تكتيك لجمع المعلومات، عن طريق استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة، بخصوص موضوع معين يجب عليه المبحوثين ويدونون اجاباتهم بأنفسهم أو يدونها الباحث الميداني تدوينا دقيقاً⁸. ويستخدم على نطاق واسع في دراسات الرأي العام

⁶-عمار بحوش، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ط6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 139.

⁷-محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتربات" الجزائر: 1997.

⁸-كمال المنوفي، "مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة"، مصر: دن. مكان النشر، 2006، 105 106.

وغيرها من البحوث السياسية وخاصة في المجتمعات الغربية، كما أن الاستبيان يعتمد على استمارة تتكون من مجموعة من الأسئلة، ترسل بواسطة البريد للأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة. هناك الاستبيان المفتوح والمغلق والاستبيان المقفل المفتوح⁹. ونحن من خلال بحثنا وضمنا الاستبيان من أجل التقرب من المواطن وكشف الأسباب الحقيقية لعزوف هؤلاء عن المشاركة السياسية.

• **حدود الدراسة:** هي التي تحدد الفترة الزمنية و الناحية المكانية للموضوع الدراسة المتمثل في:

- **الناحية المكانية:** يعتبر العزوف الانتخابي أزمة تصيب الأنظمة السياسية في مختلف دول العالم ، ومن خلال هذه الدراسة طرح الإشكال على الجزائر ، و بالضبط مواطني ولاية تيزي وزو باعتبارها المنطقة التي شهدت عزوفا انتخابيا.
- **الناحية الزمنية :** تطرقت الدراسة لأزمة المشاركة السياسية في منطقة القبائل، وأسباب عزوف مواطني ولاية تيزي وزو، عن التصويت خلال الفترة الممتدة من 1990-2015، التي شهدت عدة استحقاقات انتخابية . رئاسية ،تشريعية، و محلية.

• **خطة الدراسة :**

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا مضمون الدراسة إلى ثلاث فصول:
يتضمن الإطار المنهجي لدراسة 3 فصول :نتاولنا في **الفصل الأول** الإطار النظري للمشاركة السياسية و الانتخابية،ضمن 3 مباحث :يتعرض المبحث الأول إلى طرح مفهوم المشاركة السياسية من خلال :

⁹ محمد الشريف عبد الله، "مناهج البحث العلمي " (دليل الطالب في كتاب الأبحاث والرسائل العلمية)، الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، ص ص124 125.

تعريفها، أهميتها، مستوياتها. ويقوم المبحث الثاني إلى تحديد مفهوم المشاركة الانتخابية وذلك ضمن: تعريف الانتخاب، فعاليته. بينما يتطرق المبحث الثالث النظريات المفسرة لسلوك الانتخابي، بما في ذلك التفسير الاجتماعي، النفسي البيئي والتفسير العقلاني. **خصص الفصل الثاني** لدراسة ظاهرة الامتناع الانتخابي تناول المبحث الأول . تعريف الامتناع الانتخابي، أنواعه. المبحث الثاني تتطرق إلى صور الامتناع الانتخابي من خلال، الانتخاب الأبيض، الملغى، عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، الغياب التصويتي. المبحث الثالث تطرق إلى علاج ظاهرة الامتناع الانتخابي محاولة لتقديم مekanزمات للتقليل من الظاهرة، أو ربما القضاء عليها. **أما الفصل الثالث** من الدراسة خصص للجانب الميداني، بحيث ركز على دراسة عينة من مواطني ولاية تيزي وزو تطرق المبحث الأول إلى السياق العام للظاهرة المدروسة، سمح وبالنظر إلى المعطيات المتحصلة عليها دراسة الظاهرة على المستوى الوطني أولاً، والامتناع في منطقة القبائل تالياً. المبحث الثاني تناول محددات الإمتناع الانتخابي، من خلال وصف خصائص العينة المدروسة، العلاقة بين المستوى الثقافي و الإمتناع، فحين تمحور المبحث الأخير، حول المواقف السياسية للعينة المدروسة اتجاه الإمتناع ،لتحليل موقفها من مفهوم الديمقراطية، الأسباب المباشرة الإمتناع الانتخابي، وعلاقة العزوف بالسلوك الاحتجاجي، وبالكفاءة السياسية، ومن ثم إلى علاقة العزوف بالاغتراب وأخيراً تفسيرات الإمتناع في ظل خصوصية المنطقة .

الفصل الأول

الإطار النظري للمشاركة السياسية والانتخابية.

مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة الانتخابية.

النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

تمهيد:

تعتبر المشاركة السياسية الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، وهي من أبسط حقوق المواطنة، التي تمنح للفرد الحق في محاسبة المسؤولين، إذا ما قصروا في أداء مهامهم، لكون هؤلاء مستعدون لتحمل النتائج سلبا وإيجابيا.

تعتبر المشاركة الانتخابية نوع من أنواع المشاركة السياسية، التي تقتصر على التصويت في الانتخابات، بينما تشمل المشاركة السياسية على كل لأعمال والأنشطة التي تدخل في نطاق العملية السياسية، فالانتخاب هو حق مدني لا يجوز أن ينتزع أو ينتقص منه.

سيتناول هذا الفصل الإطار النظري للمشاركة السياسية والانتخابية، ضمن 3مباحث:يتعرض المبحث الأول إلى طرح مفهوم المشاركة السياسية الذي يتفرع إلى مجموعة من العناصر وهي: تعريفها، أهميتها، مستوياتها.

وينتقل المبحث الثاني إلى تحديد مفهوم المشاركة الانتخابية، وذلك وفق عناوين فرعية تتمثل في: تعريف الانتخاب، فعاليته.

وسنتناول في المبحث الثالث النظريات المفسرة السلوك الانتخابي .ويتفرع هذا المبحث إلى عناوين فرعية:التفسير الاجتماعي،التفسير النفسي،التفسير البيئي و التفسير العقلاني.

المبحث الأول:

مفهوم المشاركة السياسية

أ- تاريخ المشاركة السياسية:

كانت المشاركة السياسية قديماً مقتصرة على أثرياء القوم ووجهائهم من أصحاب المولد النبيل، أما الاغلبية الساحقة فكانت بعيدة عن المشاركة، و منذ مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية¹⁰، وبلغ هذا الاتجاه ذروته، أثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويرجع هذا إلى عدة عوامل أهمها: التصنيع ونمو وازدياد التعليم والذي ترتبت عليه ظهور قوى اجتماعية جديدة وهم: عمال، تجار، أصحاب مهن حرة والتي استشعرت في نفسها القدرة على تشكيل مصيرها، فطالبت بجزء من القوة السياسية، و التطور في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، والذي أدى إلى انتشار الأفكار الجديدة حول الديمقراطية والمشاركة بسرعة وسهولة نسبية، إضافة إلى التدخل الحكومي المتزايد في الشؤون الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، و الذي أصبحت معه الحياة اليومية للأفراد تتوقف على أعمال الحكومة بصورة حاسمة، وبدون المشاركة السياسية يصبح الفرد مهمش وغريب عن الحياة السياسية، ومن هنا كانت المطالبة بمنح الحقوق السياسية للأفراد، وتهيئة إمكانية ممارستها بفاعلية، وذلك للحد من سطوة الحكومة ونفوذها، ومن بين العوامل التي ساهمت أيضاً في اتجاه الافراد نحو المشاركة السياسية، نجد ظهور الدعوات التي حمل لواءها المثقفون من فلاسفة و كتاب وصحفيين، والتي تنادي بقيم المساواة والحرية والمصلحة العامة بشكل أدى إلى تغذية المطالبة بمشاركة أوسع في العملية السياسية، إضافة إلى الصراع بين القيادات السياسية، ففي ظل التنافس على السلطة تتأصل القوى المتصارعة في سبيل كسب التأييد الشعبي وهذا في حد يعطى الشرعية لفكرة المشاركة الجماهيرية¹¹.

¹⁰ عليوة منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، 2008، ص 1.

¹¹ -مرجع نفسه، ص 1.

ب- تعريف المشاركة السياسية:

1- المشاركة :

أ- **لغة:** مشتقة من كلمة الشركة أو الشرك، أي بمعنى قد اشتركا وتشاركا، أي: شارك أحدهما الآخر، بمعنى صار شركة، أي وقعت بينهما شراكة.¹²

ومنه تعرف المشاركة على أنها: «جهود مشتركة للأفراد والجماعات لتحقيق الحاجات الضرورية، وهي عبارة عن السلوك الرسمي، أو الغير الرسمي المنظم أو العفوي للأفراد والجماعات، من أجل القيام بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام».¹³

2- **السياسة:** فأصلها في اللغة، من السوس، بمعنى الرياسة، وساس الأمر، سياسة قام به، والسياسة هي القيام بأمر الناس بما يصلحه، والسياسة تشير إلى فن حكم المدينة.¹⁴

وتعني المشاركة السياسية : " عملية تشمل جميع صور إشراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة، أو أجهزة الحكم المحلي أو مباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة".¹⁵

ب- **اصطلاحا:** تعرف المشاركة السياسية على أنها "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية، وتكون لديه الفرص لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذا أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف".¹⁶

وتختلف التعاريف المقدمة لمصطلح المشاركة السياسية، بين الباحثين الغربيين والعرب.

¹²-لجنة أساتذة، المنجد في اللغة العربية، ط2، بيروت: دار الشرق، ب.د.ن. سنة النشر، ص347.

¹³-عصام سليمان، مدخل لعلم السياسة، ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1989، ص5.

¹⁴-مرجع نفسه، ص 5.

¹⁵- المرجع نفسه .

¹⁶-سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية العربية، ط1، بيروت:

مركز دراسات الوحدة: ص 181-182

1- عند الغرب نذكر تعريفات لبعض المفكرين و منهم :

- تعريف صامويل هنتنغتون: "النشاط الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويًا، متواصلًا أو متقطعًا، سلمياً أو عنيفًا، شرعياً أو غير شرعي، فعال أو غير فعال".¹⁷

- وعرفها سيدني فربا وناي بأنها: «النشاطات القانونية التي تهدف إلى التأثير في إختيار الحكام وما يؤدون من أعمال بالإضافة إلى التأثير في القرارات الحكومية».¹⁸

- وعرفها هروبرت ماكلوسي « بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر، وغير مباشر أي أنها تعني إشراك الأفراد في مختلف مستويات النظام السياسي».¹⁹

- واعتبرها فليب برو « مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية».²⁰

نستخلص من تعاريف المفكرين الغربيين، أن المشاركة السياسية تنحصر في:

- حسب صامويل هنتنغتون: هو كل نشاط الذي يقوم به الفرد، بهدف التأثير في القرارات السياسية، ويدخل ضمن هذا النشاط حتى الأنشطة الغير قانونية و العنف.

- في حين هروبرت ماكلوسي و فليب برو فقد حصراها في الأنشطة القانونية الشرعية التي يقوم بها الفرد بهدف التأثير في السياسات التي يتخذها الحكام، وهي سلوكات غائية، تعمل على تحقيق أهداف معينة والتأثير في الخيارات السياسية، وترتبط بمبدأ المواطنة.

2- عند الباحثين العرب:

¹⁷- مرجع سابق، ص ص ، 181-182.

¹⁸- عبد الله محمد عبد الرحمان و آخرون ،علم الاجتماع السياسي ،ب.د.ن ط،ب.د.ن بلد نشر :دار المعرفة الجامعية،2005، ص282.

¹⁹-مرجع نفسه، ص 282.

²⁰- فليب برو، علم الاجتماع السياسي [تر، محمد عرب صاصيلا]،ب.د.ن ط، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998، ص 301.

تباين الباحثون العرب في تعريف المشاركة السياسية، وهذا وفق توجهات كل باحث، وهي مصنفة كالتالي:

Σ المشاركة السياسية عملية تفاعلية: وهذا وفق إبراهيم أبراش «هي عملية ثنائية مقصودة وهادفة بين المواطن السياسي من ناحية والنسق السياسي من ناحية أخرى، وتعبر عن قناعة و إيمان راسخ لدى المواطن، باعتباره جزء من النسق السياسي».²¹ مما سبق فالمشاركة السياسية عند إبراهيم أبراش هي " عمل إرادي حر تستبعد منه الأعمال غير المشروعة، والسلوكات الناجمة من عمليات الإكراه والخوف، وهي محصلة التنشئة والثقافة السياسية للمجتمع وهي شكل من الممارسة السياسية المتعلقة ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة.

Σ المشاركة السياسية هي عملية عقلانية: وهذا وفق السيد عبد الحليم الزيات التي يعرفها كما يلي: «عملية اجتماعية سياسية طوعية رسمية، تتضمن سلوكا منظما ومشروعا ومتواصلا، يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد ناتج عن إدراك عميق بحقوق المواطن وواجباته، ومن خلالها يباشر المواطن أدوارا وظيفية فعالة، ومؤثرة في الحياة السياسية ومخرجاتها».²²

هذا التعريف يبين أن المشاركة السياسية هي عملية عقلانية مسؤولة صادرة من المواطن تساهم في القرار السياسي.

- هي عملية إرادية لا مجال فيها للإكراه، ويشترط فيها التنظيم والشرعية والتواصل، والاستمرارية.

- هي عملية تتطوي على الأفعال الإيجابية وتستثني الأفعال السلبية، لممارسة حق المواطنة والابتعاد عن العزلة السياسية واللامبالاة.

²¹ - سليمان الرباشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مرجع سابق، ص ص 181-182.

²² - صونية لعدي، «المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر الانتخابات الرئاسية 8 أبريل 2004 نموذجا حراسة ميدانية في مدينة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005، ص 39.

Σ المشاركة السياسية هي وسيلة لتجسيد الديمقراطية: وهذا وفق أم العز علي سعدي الفارسي الذي عرف المشاركة السياسية على أنها: «تمكين الشعب من ممارسة السلطة، وهي وفق لهذا النموذج الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية، لأن أي نظام خالف هذا الأسلوب هو نظام حكم غير ديمقراطي».²³

يمكن أن نستخلص من كل التعاريف المقدمة مايلي: هناك علاقة طردية بين المشاركة السياسية والديمقراطية، فارتفاع نسبها دليل على اتساعها وتقلصها مؤشر على انحصارها وهي كأسلوب ووسيلة في تشريع الحكم الجماعي من خلال دمج المواطن في شؤون الدولة، فهي تساهم في استقرار النظام وتعطي كل فرد الحق في التعبير عن اهتماماته.

المشاركة السياسية هي: «العملية التي يساهم من خلالها المواطنون في صنع القرارات السياسية، والمساهمة في اختيار الأشخاص في المواقع الرسمية للدولة، والإشراك في المناقشات السياسية والمواضيع المطروحة في المؤتمرات الشعبية الأساسية المجتمع، و تعتبر العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه ليكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف، و هي سلوك إرادي وتطوعي يقوم به الفرد لتحقيق جملة من الأهداف بغية حل مشاكلهم وصياغة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعيش في ظلها في إطار ديمقراطي.

• من خلال التعاريف النموذجية المقدمة من طرف الباحثين العرب، يظهر ربط المشاركة السياسية، بالطرق القانونية الشرعية ويستثنى المشاركة السياسية الغير الرسمية و العنيفة، التي تتضمنها التعاريف الغربية خاصة عند صامويل هنتنغتون .

• خصائص المشاركة السياسية: تحدد المشاركة السياسية في مجموعة من الخصائص أبرزها:

²³ - بن قفة، مرجع سابق ص 20.

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي: حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف.
- المشاركة سلوك مكتسب: فهي ليست سلوكا فطريا يولد في الإنسان أو يورثه، إنما هو عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد بالمؤسسات الموجودة في المجتمع.²⁴
- المشاركة سلوك إيجابي واقعي: بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بالحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجردة، تحلق في الأجواء بل تكون في واقع ملموس²⁵
- المشاركة حق وواجب في آن واحد: فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه أو ينتخب من يمثله في البرلمان، أو يرشح نفسه إذا أدرك أنه لديه القدرة على قيادة الجماهير، والتعبير عن طموحاتهم في المجالس السياسية.²⁶ كما أن المشاركة واجب، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية اتجاه قضايا مجتمعه وإحداث التغيير اللازم، نحو التوجه التنموي في المجتمع.
- المشاركة السياسية هدف ووسيلة: فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السلمية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، مما يعني تفسير سلوكيات وثقافات المواطنين، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية والمساهمة في التنمية.
- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير: حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك.

²⁴ - نعيمة ولد عامر، "المشاركة السياسية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم

العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011، ص 20.

²⁵ - مرجع نفسه، ص 20.

²⁶ - مرجع نفسه، ص 21.

- المشاركة السياسية إجراء نظامي: الذي يسمح للهيكل السياسي والمؤسسات السياسية، على توفير القنوات وتنويعها، وبالتالي تكون الأنظمة السياسية التي تتميز بدرجة عالية من المؤسسة السياسية أكثر قدرة على ضمان أعلى مستوى من المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية.²⁷

- المشاركة السياسية قد تكون سليمة، كما قد تكون عنيفة، مشروعة أو غير مشروعة.²⁸

- أهمية المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من أبرز القضايا التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل، حيث يعتبر معياراً لنمو النظام السياسي، ومؤشراً على ديمقراطيته وتبرز أهميتها في مجموعة من المجالات:

- 1- سياسياً: تعتبر مؤشر من مؤشرات الحداثة والتطور السياسي وهي وسيلة للقضاء على الفجوة والصراع بين الحكام والمحكومين.
- تعتبر الركيزة الأساسية التي يستند عليها النظام الديمقراطي.
- الوسيلة التي تقضي على أشكال التسلط واستغلال السلطة للشعب.²⁹
- القضاء على الاغتراب السياسي، وتحديد توجهات المجتمع وترجمة احتياجات ورغبات المواطنين إلى الحكومة.
- تعزز الشعور بالانتماء إلى الوطن، وإدراك الفرد بأهميته في صنع القرار والحرية في الخيارات التي يرسمها مما يؤدي إلى خلق الصراع الموجود في المجتمع.
- تشكل قاعدة الاستمرار والاستقرار في النظام الديمقراطي.

²⁷- نعيمة ولد عامر، مرجع سابق، ص 16.

²⁸- مرجع نفسه، ص 16.

²⁹- تامر محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة، ط1، الأردن: دار مجداوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 183.

- تمكن من تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة المشكلات للخروج من الأزمة الناتجة عن انفجار الصراعات، وتعزيز الديمقراطية المشاركة.³⁰

2- اجتماعيا:

- تمنح الفرصة للفرد في صنع السياسة العامة، وتسمح له بالمشاركة في مختلف مستويات النظام السياسي.

- تنمي مبدأ التطوعية وروح المبادرة والمواطنة بين أفراد المجتمع.

- سيادة منطق القناعة النابعة عن وعي ثقافي و سياسي والتي تفعلها الجماعات الاجتماعية الأولية [الأسرة].³¹

- تمكن المشاركة السياسية من حل المشكلات اليومية التي قد تنشأ بين الأفراد والجماعات في المجتمع، فهي تحدد نتيجة تفاعل الفرد مع أفراد مجتمعه، ومؤسساته ومنظماته.

- تمنح الفرصة للأفراد في مناقشة الأهداف العامة وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها من خلال أنشطة سياسية مباشرة مثل: المشاركة في الندوات، والمؤتمرات.

- المشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية.

- الانضمام إلى جماعات المصالح.

- الانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين.

- الترشح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.

- توفير الأمن والاستقرار للأفراد مما يعمق الإحساس بشرعية النظام.

- تعطي المشاركة السياسية للجماهير الحق في محاسبة المسؤولين عن أعمالهم إذا قصرُوا في الأداء.

³⁰- مرجع نفسه ، ص185.

³¹- صونية لعبيدي، مرجع سابق، ص ،ص 42-43.

- تزيد ارتباط الجماهير بالنظام وأهدافه، وتحسن الفاعلية، وترفع من مستوى الأداء وتحقق التكيف الاجتماعي.

- تكمن أهمية المشاركة السياسية بوجهيها السياسي والاجتماعي، في أنها نشاط سياسي يتعلق بإرادة المواطنين الذاتية وبرغباتهم الشخصية التي تمنحهم الحق في ممارسة النشاط السياسي.

ترتبط المشاركة السياسية برؤية النخب السياسية الحاكمة لدور المواطنين إذ تتباين مواقف هذه النخب، في تعاملها مع مطالب المشاركة السياسية من جانب القوى الاجتماعية الساعية إليها، فبعض هذه النخب يقبلها ويهيأ لها أسباب نجاحها، وبعضها يرفضها ويقمع كل ما يشير إليها، والبعض الآخر يقر بها على نطاق محدود، وعليه فهي ترتبط بمدى توفر المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب النشاطات السياسية للمواطنين ليقوم بالدور المنوط به لتحقيق درجة من الازدهار السياسي والاجتماعي وكذا الاقتصادي.³²

- مستويات المشاركة السياسية:

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي، على اهتماماته بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي، الذي يسود في المجتمع، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجبا مدنيا على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلا على صحة المناخ السياسي وسلامته فضلا عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية، ونظرا لأهميتها فقد حللها مجموعة من الباحثين واستنتجوا تصنيفا للمشاركة السياسية يتم على شكل تدريجي:

- تميز تصنيف "مالبرايت" Milbrath، "فيرباوناي" Verba et Nie وپوال Powell بإدراج الانتخاب في المرتبة ما قبل الأخيرة، معتبرينه قاصرا أمام الدرجات الأخرى للمشاركة وقد صُنفت على هذا الشكل:

³² - وليد سالم محمد، المشاركة السياسية الحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2014، ص 23.

- 1- الحصول على منصب سياسي.
 - 2- الانتماء إلى حزب أو تنظيم سياسي.
 - 3- المشاركة في حملة انتخابية.
 - 4- حضور لقاء سياسي.
 - 5- المساهمة ماليا في تمويل حزب أو حملة انتخابية.
 - 6- الاتصال بشخصية سياسية والدخول في علاقات مع شخصيات سياسية.
 - 7- التعبير عن آراء سياسية ومحاولة إقناع الآخر بتوجه ما.
 - 8- المشاركة في نقاش سياسي.
 - 9- الانتخاب.
 - 10- التعرض لمنبهات سياسية.
- يبين هذا التصنيف أنه لم يعتمد على التأثير الذي يمارسه الفعل السياسي، ولكن على درجة شدة الالتزام الذي يحمله، وبهذا المعنى يظهر أن الانتخاب ليس له دلالة، لأنه يحتاج لمبادرة ضعيفة ولا يحتاج إلى التزام مرتفع.³³
- وكما يعتقد "ملبرايت" Milbraith، فالتمويل المالي لحملة انتخابية أو لحزب، يتطلب مبادرة والتزام مرتفعين مقارنة بالذهاب للتسجيل في القائمة الانتخابية.³⁴
- من جهة ثانية يشير آخرون ومنهم "روبرت دال" ROBERT DAHL ودانيال قاكسي GAXIE إلى أن تدرجية المشاركة السياسية تكون صحيحة حسب سلم باتمان BATTMAN، أي الأعلى يفسر الأدنى³⁵ والعكس غير صحيح، وتسمى عند هؤلاء بخاصية التراكم أو الجمع بين عدة نشاطات فبحسب المنطق التدرجي للمشاركة السياسية، فإن درجة

³³ – Marie France Toinet et Chawfeld William, « les abstentionnistes ont-ils toujours tort ? La participation électorale en France et aux États-Unis », **Revue Française de Science politique**, Août 1975, pp 667-668.

³⁴ – Françoise Subileau et Marie France Toinet, **les chemins de l'abstention** : Paris : la découverte, 1993, p 67.

³⁵ – IBID.

الانتماء إلى حزب سياسي، الفعل المرتب في المرتبة الثانية بالسلم، يستلزم ممارسة جميع النشاطات التي تليه من المرتبة الثالثة إلى المرتبة العاشرة، لكن العكس غير صحيح، تصاعديا، فالذي يمارس الانتخاب أي النشاط التاسع في سلم التدرج، لا يفسر بأنه يمارس النشاطات الأخرى أعلاه، من المرتبة الثانية إلى الأولى تصاعديا.³⁶

فحسب هؤلاء الانتخاب نشاط ذو فاعلية ضعيفة وإنه قاصر مقارنة بالنشاطات السياسية الأخرى، حيث يقول "فيربا" VERBA أن ما يميز الانتخاب هو كمية المبادرات الفردية مقارنة بالنشاطات الأخرى. و بهذا يكون هذا التصنيف قد استند إلى معيار التكلفة الذي يميز الفعل في الجهد، الوقت والمال، وليس على أساس خيار التأثير في العمل السياسي.³⁷

نستنتج مما سبق أن الفعل الانتخابي لم يحظ بأهمية داخل الأنشطة السياسية، حيث أنه صنف في المرتبة ما قبل الأخيرة، ضمن الأنشطة السياسية الأخرى. و على العكس من ذلك، هناك باحثين، صنفوا الانتخاب على أنه النشاط السياسي الأكثر انتظاما وانتشارا، وبمعيار التأثير على العمل الحكومي، يعتبر الفعل الأكثر أهمية، وفي هذا الصدد، يشير شمبتر Schumpeter أن الديمقراطية في النسق المؤسسي الذي يؤدي إلى قرارات سياسية، يشارك فيها أشخاص وصلوا إلى السلطة عبر معركة تنافسية حول أصوات الشعب، ويضيف "فيرباوناي" virba , Nay أن تحليل الديمقراطية يفترض تحليل الدور المعطى للمواطن ، في اختيار رجال السياسة، وفي التأثير على القرارات الحكومية.³⁸

³⁶—IBID.

³⁷— Alain Lancelot, **la participation des française à la politique**, Paris : PUF, 1971, p 111.

³⁸— ToinetShoufeld, op cit, p 666.

وهذا الرأي للباحثين- فربا و ناي، جاء بعد تراجعها عن تصنيفهم الأول للمشاركة السياسية، وإعادة الاعتبار لدور الانتخاب، كمؤثر جماعي هام لمجموعة من المواطنين في توجيه العملية السياسية، بعدما اعتبره في الأول ذو دور هامشي.³⁹

الانتخاب هو الفعل التأسيسي الأكثر ممارسة، من حيث عدد الأفراد، على باقي الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية و أهميته الأولى، هو تأثيره المباشر على اختيار الحكام وتعيينهم، والأهمية الثانية تكمن في جماعية الفعل. فإذا كان ضعيفا على المستوى الفردي فإنه على المستوى الجماعي، يعتبر الفعل الأكثر تأثيرا، مادام يسمح باختيار المسؤولين، وتعيين القادة السياسيين. يرى "تواني وسوبيلو" Subileau et Toinet، أنه في الوقت الذي يعتبر بعض الباحثين أن الانتخاب مجرد التزام شخصي ضعيف، يرى أن الفعل الانتخابي، ذو أهمية رمزية كبيرة كونه حق مشترك، أي أنه فعل جماعي وعام، يخلق العدالة بين المواطنين، وهو يشترك مع قيم الحرية العدالة وحقوق الإنسان كشروط الديمقراطية، وحسب هؤلاء، لا بد للمواطن أن يعبر بأي طريقة كانت المهم أن ينتخب، لأن الانتخاب يؤسس الأفراد كمواطنين ويخلق شروط العدالة، وهو رمز الحرية الإنسانية المقدسة، يتعلق السلوك الانتخابي بممارسة حق سياسي مكفول دستوريا ومكفول في الوثائق والاتفاقات الدولية⁴⁰.

نستخلص أن الانتخاب من أهم الطرق الشرعية، للوصول إلى المناصب العليا، ونشر الأفكار والأهداف، فهو يسمو على جميع النشاطات الأخرى، فهو يشكل إرادة الشعب التي ينظمها الدستور، ويعتبر سلطة قانونية مصدرها الإرادة الشعبية، فالانتخاب في الأنظمة الديمقراطية، يعد ركنا أساسيا وجوهريا لقيام النظام، لذا نجده في قمة هرم الأنشطة السياسية.⁴¹

³⁹ -IBID.

⁴⁰ -IBID.

⁴¹ Subileau ,Toinet ,p 69.

المبحث الثاني

المشاركة الانتخابية.

تعتبر المشاركة الانتخابية من صور المشاركة السياسية، والوسيلة الأكثر وضوحاً للأفراد للمساهمة في الشأن السياسي، باعتبار الانتخاب هو المحور الرئيسي لقياس مدى مشاركة المواطن في العملية السياسية، وكذلك لتطبيق مبادئ الديمقراطية.

1- تعريف المشاركة الانتخابية: «عملية إرادية واعية ومستمرة ومتراكمة، وإن كانت موسمية، حتى يتمكن من لهم الحق في مباشرة حقوقهم السياسية من خلالها المفاضلة والاقتراع على من يمثلونهم أو ينبون عنهم».⁴²

• تعرف على «أنها عملية تفاعلية، وحق مكفول من قبل الدستور والقانون وواجب نابع من المؤسسة الاجتماعية والسياسية للفرد تجاه مجتمعه».⁴³

• كما «أنها الوسيلة التي تمكن المواطن من ممارسة السلطة».⁴⁴

• و تعتبر أيضا: «أحد أهم وسائل تقلد السلطة، كونها أداة الرأي العام في التأثير على النخبة السياسية الحاكمة عن طريق المساهمة في إختيار الحكام، ووضع السياسات العامة».⁴⁵

• و كما تعرف: «أحد أهم وسائل المشاركة السياسية وضوحاً و أكثرها فعالية، كما أنها تمس تشكل أساس السياسات الديمقراطية، كونها تتيح للأفراد إختيار الحكام».⁴⁶

ومن خصائصها أنها :

⁴² -عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، ط2، بيروت: زين الحقوقية، 2009، ص28.

⁴³ - مرجع نفسه، ص28.

⁴⁴ - مرجع نفسه، ص29.

⁴⁵ سمير بارة، أنماط السلوك الانتخابي و العوامل المتحركة فيه، دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق -جامعة مولود معمري -تيزي وزو- رسالة ماجستير غير المنشورة: كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، ص36.

⁴⁶ -مرجع نفسه، ص36.

• عملية إرادية تتصف بالاستقلالية والاستمرارية وهي من أهم مظاهر المشاركة السياسية، يتمكن من خلالها الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية ويحصل من خلالها على حق الترشح أو الانتخاب.

• يعتبر الانتخاب أحد مظاهر النظام الديمقراطي، حيث لا وجود للديمقراطية بدون انتخاب، والتداول السلمي على السلطة، ويعتبر خطوة ضرورية وهامة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم، ويعتبر الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها المواطن من ممارسة حقه في صنع القرار وفق لتطلعاته وآماله.

ب - تعريف الانتخاب:

ظهرت فكرة الانتخاب منذ القدم ، فقد استعمل كوسيلة لتعيين من ينوب على الأفراد، ومن يسير أمورهم السياسية، ليتطور ويرتبط بمفهوم الحكومة التمثيلية، وكانت ممارسة الانتخابات قد بدأت منذ القرن 19 فكل من بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم تطور ووصل إلى جميع دول العالم، ليصبح للانتخاب اليوم قوانين، قواعد وأنظمة.⁴⁷

1-تعريف الانتخاب لغة:

ينتخب -انتخب- انتخابا، الشيء اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب.⁴⁸
يعرف أيضا: «اختيار شخص من بين عدد من المرشحين من طرف مجموعة من لأفراد لتمثيلهم في حكم البلاد».⁴⁹

2-أما اصطلاحا: «يعني الطريقة التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه».⁵⁰

⁴⁷-داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، مصر: دار الفكر الجامعي، ب. د. س. نشر، ص 30.

⁴⁸- خالد زعاف، «اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية 1997-2002»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2007، ص 11.

⁴⁹-مرجع نفسه، ص 12.

⁵⁰-عامر صبع، «دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 و 2004»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008، ص 36.

• عرفها قاموس السياسي: «الانتخاب هو اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل الجماعة التي ينتمي إليها، وكثيراً ما يطلق على الانتخاب اسم الاقتراع، أي الاقتراع على اسم معين».⁵¹

• وعرفه الفقه الفرنسي: «حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة»⁵²

وبضيف الفقه الفرنسي الدستوري أن الانتخاب وصف عن الوضع السياسي الذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الشعبية ويشمل الانتخاب السياسي رئيس الدولة، والانتخابات التشريعية والاستفتاءات.⁵³

وتعرفه المادة 25 من هيئة الأمم المتحدة أنه: «إجراء في القانون العام لتزكية الحكام وأصباغ الشرعية على الحكم ، والتعبير المجسد لمبدأ سيادة الشعب، الذي يستمد منه الحكام سلطتهم».⁵⁴

- "يعتبر الآلية التي تنشأ بها السلطة السياسية و الفاعل الأساسي فيها." ⁵⁵

- تعريف جاك لارقوي JAQUE LARGOYE : " الانتخاب تعبير ظرفي للمواطنين

،يعبرون من خلاله عن آرائهم واختياراتهم،و هو مصدر الشرعية. أي أن التصويت يكون من خلال فترة زمنية معينة، والتي هي فترة الانتخابات ،يتم من خلالها الإختيار بين □□□□

⁵¹- عصام نعمة إسماعيل، مرجع سابق،الذكر ص.32.

⁵²- أحمد ببيني، " الإجراءات المهددة للعملية الإنتخابية في الجزائر"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم العلوم القانونية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الجزائر،2006،ص 24.

⁵³-مرجع سابق،ص 24.

⁵⁴- بن قفة ، مرجع سابق الذكر ،ص 24.

⁵⁵- نعمان أحمد الخطيب،الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري ،القاهرة :دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006،ص 46.

من المرشحين من قبل المواطنين ، و ذلك لتمثيلهم على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني⁵⁶.

نستنتج أن الانتخاب بحق شخصي يتم تعبئته كفرد راشد، مكتسبا لجميع حقوقها المدنية والسياسية و هو مصدر لشرعية القانونية و الدستورية.

هـ- أشكال الانتخاب :

يبين أشكال الانتخاب الشائعة التي يستعملها الفرد لفرض رأيه وتوجهه في الحياة السياسية نجد الاستفتاء والتصويت.

• تعريف الاستفتاء

• لغة: حسب معجم المعاني الجامع: سؤال أو أكثر يوجه إلى عدد من الناس الإجابة عنه لمعرفة رأيهم في أمر معين.⁵⁷

- تعريف الاستفتاء الشعبي: لجوء السلطات العامة إلى الشعب ليبيدي رأيه في موضوع ما، استفتى الشعب ليعرف رأيه فيه، هو تقليد ديمقراطي قوامه اقتراع عام مباشر.⁵⁸

• من الناحية الاصطلاحية: قد عُرِف في الموسوعة السياسية على أنه: صورة هامة من صور الرجوع للشعب في المسائل الهامة لأمن الوطن ومستقبله، وتعديل الدستور، وفيه تطرح المسائل بشكل مباشر على الناخبين ليعلنوا موافقتهم أو رفضهم لهذا الأمر، ويرتبط حق الاستفتاء عادة بحق الانتخاب العام، وكلها أساليب ديمقراطية لمعرفة رأي الشعب.⁵⁹

⁵⁶ -JaqueLargoye et Bastien François et Frédéric Saucicki , **sociologie politique**, Paris :Dalloz, 4^{ème}ed 2002, p 357.

ب.د.ن تعريف بالاستفتاء حسب معجم المعاني الجامع .عربي -عربي.⁵⁷

⁵⁸ -ب.ن، ناشر، "الاستفتاء الشعبي"، [www. Aljazerra .net /encyclopedia /concetsand-terminology](http://www.Aljazerra.net/encyclopedia/concetsand-terminology)، اطلع عليه 01 أكتوبر 2012 على الساعة 22h13.

⁵⁹ -إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية، عربي، إنجليزي، ب.د.ط، ب.د.س نشر، ص 39.

• تعريف التصويت:

" حق سياسي بموجبه يقوم المواطن باختيار حكامه وممثليه من بين المرشحين في إطار العملية الانتخابية، ومن خلاله يستطيع الفرد أن يقرر مصيره داخليا دون أن يفرض عليه رؤساء وممثلون محليون أو برلمانيون وحكام ضد إرادته الحرة".⁶⁰

ويعرف أيضا: "الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي كونه المرجعية الأساسية في تحديد شرعية السلطة داخل المجتمع، مثلما يشكل الأساس في تجسيد مفهوم السيادة الشعبية أي حقه في الحكم بنفسه عن طريق من يختاره لممارسة السلطة".⁶¹

من خلال هذا نستنتج أن التصويت:

هو إعطاء الصوت في الانتخابات من أجل قضية ما ، لإعلان الرأي العام حول نتائجها، كما يعتبر شكل من أشكال الانتخاب مثله، مثلا لاستفتاء فهو صورة من صور الديمقراطية، بهما يتمكن الفرد من فرض رأيه وتوجهه، ورغباته، في الحياة السياسية، وبهما تمكن هذا الأخير في المساهمة في تنمية مجتمعه، من خلال اختياره من يمثله في الهيئات المنتخبة ، كما أنها تمثل الوسيلة الهامة، و الأساسية التي يتمكن بها من التأثير في القرارات التي تخصه.

ج- أهمية الانتخاب:

يلعب الانتخاب دورا هاما في الحياة السياسية على المستوى المحلي والدولي، ويعتبر أداء التعبئة السياسية للمواطنين في كل الانظمة السياسية تظهر فيما يلي:

- تحقيق مبدأ الديمقراطية: هو الشرط الأول للانتخاب، ومن خلاله يتم التداول على السلطة، يجعل السلطة المفوضة بناء على الانتخاب عنوانا لدولة الديمقراطية التي لا يمكن المساس بها أو غيرها إلا بالطرق الرسمية التي يمدّها الدستور، وعلى هذا الأساس يعتبر

⁶⁰-الجمعي قبوج، "السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري:دراسة سوسيولوجية لعينة من الناخبين لولاية باتنة خلال الانتخابات الرئاسية 2009"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010، ص51.

⁶¹- المرجع نفسه.

الانتخاب الوسيلة الشرعية الوحيدة والمتبعة في الدولة لتطبيق القوانين على المواطنين على اختلاف أصنافهم ودرجاتهم لتنفيذ فكرة الديمقراطية.⁶²

- احترام حقوق الإنسان: إن المبادئ التي يقوم عليها النظام الانتخابي تعد معيار لمدى احترام الحقوق والحريات الفردية الجماعية، فالانتخاب يعتبر إحدى الركائز الأساسية المميزة للأنظمة الحديثة، وهو أبرز حدث سياسي يمارس فيه المواطنون حقوقهم في المواطنة، ويعتبر أهم وسيلة من وسائل ضمان واحترام حقوق الإنسان.⁶³

- توفير فرصة لمحاسبة المسؤولين وأصحاب القرار وذلك بسحب التأييد منهم إذا لم يقوموا بواجباتهم ما يجعلهم أكثر استجابة لمتابعة هموم المواطن واحتياجاتهم.

- إعطاء فرصة حقيقية للمواطن بإحداث تغيير سلمي بعيدا عن العنف والانتقابات وغيرها.

- إتباع إطار مقبول يتولى إدارة الحكم ووضع التشريعات وإقرار السياسة المالية وبالتالي كسب النظام السياسي القائم الشرعية.⁶⁴

- تعطي الانتخابات الشرعية للهيئة المنتخبة في ممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية في تنظيم حياة المجتمع.⁶⁵

- حرية الاختيار، حيث يعطي للمواطنين الفرصة لاختيار الشخص المناسب لإدارة الشؤون العامة.

- يعتبر الانتخاب عملية تأسيسية لثقافة المشاركة الديمقراطية.

⁶² - سهام عباسي، ضمانات و الآليات حماية حق الترشح في المواثيق الدولية و المنظومة التشريعية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 9، 10.

⁶³ - مرجع نفسه.

⁶⁴ حسن الشامي، أهمية الانتخابات الديمقراطية، (www.ohewer.org)، اطلع عليه يوم 2016/05/10 على الساعة 11:07

⁶⁵ - المرجع نفسه.

- يمكن المواطنين من خلاله من التعبير عن رأيهم واختيار البدائل ويمنح الأفكار والمعتقدات المختلفة لكسب التأييد بمنح الانتخابات العدالة الانتخابية، بمعنى يفوز من يستحق.⁶⁶
- يؤدي الانتخاب بالرأي العام إلى الالتفات نحو القضايا التي تشغل المواطن، ويعتبر الوسيلة التي يساهم بها المواطن في صنع القرار السياسي بصورة تتلاءم مع مقتضيات العصر ويعتبر الآلية التي يمكن بها القضاء على الفساد وأنواعه.
- يعتبر الانتخاب أداء لتعبئة المواطنين سياسيا في لأنظمة الحديثة.⁶⁷
- ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الانتخاب أهمية كبيرة للفرد والنظام.
- من ناحية الفرد:** يسمح له بإعطاء رأيه في الحياة السياسية، ويختار من يراه صالحا:
- يساهم في تنبيه الرأي العام حول مختلف انشغالات المواطنين.
- لايسمح بممارسة السيطرة وهيمنة الطبقة الحاكمة على السلطة من خلال التداول السلمي على السلطة.
- كما يسمح للفرد بالمشاركة في الحياة السياسية مهما كان مستواه الاجتماعي والثقافي.
- أما على مستوى النظام:** تظهر أهميته في:
- يقاس به درجة التحول الديمقراطي الموجود في الدول.
- معيار لوجود الديمقراطية وحرية تعبير الفرد على توجهاته دون خوف أو ضغط سياسي.
- يكسب به النظام السياسي شرعيته.

⁶⁶ - محمد محمد غضبان، أهمية الانتخابات (www.26sep.net/newsweekarticle) اطلع عليه يوم الثلاثاء على الساعة 22 h30.

⁶⁷ - ابراهيم الزيان، المشاركة في لانتخابات، (www.assabahpresse.mainindexPHP?obtion.comcontentreview) اطلع عليه 4 ماي 2016 على الساعة 03h30 .

- يسمح بوجود نظام سياسي قائم على الشفافية والنزاهة.
- للانتخاب دور وأهمية كبيرة للفرد والدولة على حد سواء لأنه ترجمة لطموحات ورغبات الأفراد وقياس لدرجة تقدم الدول مع متطلبات الحاضر وحماية حقوق أفرادها.

د- مقاصد و شروط فاعلية الفعل الانتخابي :

يعتبر الانتخاب جوهر العملية الديمقراطية، ومن أجل ضمان فعاليته، وتحقيق الغاية منه يجب أن يكون هناك إطار دستوري، يحدد المتطلبات الرئيسية للانتخابات الديمقراطية والتي تدور في مجملها، حول تنظيم عملية اتخاذ القرارات، وخضوع عمل مؤسسات الحكم إلى مبدأ حكم القانون، أي دستور يخضع له، الحكام والمحكومون على قدم المساواة، ومن ثم تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية.

ومن أجل ضمان فاعلية الانتخابات، يجب أن تقوم على مجموعة من المبادئ المتمحورة في:

1- الشعب مصدر السلطة: حيث تقوم على أساس أن الشعب يتمتع بشرعية مطلقة فهو الذي يكون مصدر كل السلطات، ومن أجل تطبيق هذا المبدأ لابد من اليات والقواعد المتصلة بشروط ومؤهلات الحكام. وبحدود مسؤولية كل مسؤول وبكيفية اختيار الحكام، والهيئات التي تمثل الشعب، وبقواعد عملية اتخاذ القرارات، وصنع السياسات وتقويمها، وسبل التنفيذ والتعديل عند الضرورة.

إن الانتخابات الديمقراطية هي التي توفر الطريقة المثالية لذلك بتفويض شعبي، أو انتقال السلطة إلى المترشحين الفائزين في الانتخابات، بحيث يكون جوهر العملية الانتخابية عملية التفويض العام، أي تفويض النواب قدرا كافيا من السلطة لاقتراح سياسات واتخاذ قرارات ذلك تبعا للمتغيرات التي يواجهونها أثناء فترة حكمهم كما تضمن الانتخابات

الديمقراطية التعددية السياسية، وتمثيل أفضل للنساء والأقليات في الدول ذات التعددية العرقية، واللغوية والدينية.⁶⁸

2-محاسبة الحكام: الانتخابات مقصد مهم هو محاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات وتقييم برامج المتنافسين، فهذا المقصد يعتبر من أهم مقاصد الانتخابات الديمقراطية في النظم النيابية المعاصرة فمساءلة الحكام قبل اختيارهم بخضوعهم للتنافس على منصب ما لتقدير الناخبين، والحكم عليهم قبل إجراء الانتخابات من خلال وعودهم الانتخابية، وحملاتهم الدعائية.⁶⁹

3-التجديد السياسي: في النظم الديمقراطية المعاصرة يقوم السياسيون وقادة الأحزاب والكتل الانتخابية بمهمة اختيار المرشحين للمناصب السياسية، وتشكل الانتخابات دورا محوريا في إعدادهم وتدريبهم وتأهيلهم للمناصب، بما يضمن التداول على السلطة، على عكس المجتمعات النامية نجد منها انتخابات ديمقراطية غير قادرة على تجديد حيوية المجتمع⁷⁰، إذ يضل فترات طويلة تحت سيطرة حزب ما أو جماعة ما، حتى ديكتاتور فرد، تتميز الانتخابات الرئاسية بترشح الموالين والأتباع وضمان فوزهم بعد التلاعب بقوانين الانتخابات وإجراءاتها في جميع مراحلها.⁷¹

4-التثقيف السياسي: تقوم الانتخابات الديمقراطية بتثقيف المواطنين بشؤون السياسة قبل عملية لانتخاب وأثناءها، وعرض برامج المرشحين، وكذلك مواد الدعاية الانتخابية الأمر الذي يتيح الفرصة أمام الجماهير الإطلاع على المشكلات والتحديات التي يواجهونها ومناقشتها، إما في الدول الغير الديمقراطية، فالانتخابات لا تجرى على أساس الأفكار والبرامج السياسية التي تعالج الشأن العام، وإنما على أساس الأشخاص وأداء الخدمات

⁶⁸ - أحمد الديدان وأخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية: القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2008، ص ص 37، 41.

⁶⁹ -مرجع نفسه، ص ص 37، 38 و 41.

⁷⁰ -ب. ن. ناشر، " التجديد السياسي " <http://www.ar. Wikipedia.org>، اطلع عليه يوم 26 مارس 2016 على الساعة 13,00.

⁷¹ - د ن م، "التجديد السياسي"، مرجع سابق.

والمصالح الشخصية مما يدفع بالمتقنين للعزوف عن المشاركة في الانتخابات لتصبح لهذه الأخيرة دور آخر، ففي مصر مثلاً، هناك عبارة نائب الخدمات تعبيراً عن الخدمات والتسهيلات التي يقوم بها النواب بمجرد تقلدهم مهماتهم في البرلمان لأبناء دائرتهم ومعارفهم.⁷²

5- مبدأ اختيار الحكام:

توفر الانتخابات الديمقراطية الطريقة التي يتم فيها اختيار الحكام بتفويض شعبي وانتقال السلطة إلى المرشحين الفائزين في الانتخابات وذلك فيما يتعلق برئاسة السلطة التنفيذية أو أعضاء المجالس التشريعية النيابية، هذا فضلاً عن اختيار المسؤولين بالانتخاب في بعض المجالس الإقليمية والمحلية في جل الديمقراطيات المعاصرة، فتضمن المجالس التشريعية النيابية التي تأتي بها الانتخابات الديمقراطية التعددية السياسية وتمثيل أفضل للنساء والأقليات في الدول ذات التعددية العرقية، على عكس الحال في الانتخابات التي يجريها الحكام في النظم غير الديمقراطية التي غالباً ما تنتج هيمنة شبه مطلقة في البرلمانات من قبل الحزب الحاكم.⁷³

6- تسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية:

توفر الانتخابات آلية التداول على السلطة وتغيير مركز القوى، وإمكانية تقلد قوى المعارضة للسلطة، حال فوزها في الانتخابات، فالانتخابات هي آلية لتسوية الصراعات السياسية في الدول الحديثة بطرق سلمية. أما في النظم غير الديمقراطية فتتسم الانتخابات بكون نتائجها معروفة مسبقاً، وليس ثمة إمكانية لتغيير مركز القوة السياسية، نتيجة للآليات التي يطورها الحكام للتأثير في أصوات الناخبين وذلك بالترهيب والعنف ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم أو بالترغيب وشراء الأصوات.⁷⁴

⁷² - باسم الطويسي، أزمة التنقيف السياسي، [www.aljazeera.net] أطلع عليه يوم 21 جوان 2016 على الساعة

23:25 ص 1.

⁷³ - مرجع سابق.

⁷⁴ - أحمد الديان و آخرون، مرجع سالف الذكر.

7-توفير الشرعية السياسية أو تجديدها:

فالانتخابات تقوم بتوفير شرعية شعبية للحكومة المنتخبة أو تجديد شرعية الحكومة القائمة، فالشرعية في النظم الديمقراطية تخضع لإرادة الشعب من خلال آلية الانتخابات التنافسية الدورية، كما توفر الانتخابات الديمقراطية آلية لتجديد شرعية الحكومات القائمة، على عكس النظم الغير ديمقراطية، التي تطور حكمها أساليب عدة لإضفاء شرعية غير حقيقية على حكمهم المطلق، أو التستر وراء إصلاحات اقتصادية لتأجيل الإصلاح السياسي أو التستر وراء أفكار إيديولوجية أو قومية أو صراعات خارجية.⁷⁵

⁷⁵-يحي بن يمينه، "السلوك الانتخابي عند الشباب الجزائري، شباب مدينة وهران نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ص 11.

النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

يعتبر السلوك الانتخابي أحد المداخل، المهمة لمعرفة خصائص العملية الانتخابية في أي مجتمع، وهذا نظراً لقدرته على الكشف عن الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي القائم في مجتمع محدد، كما أنه تعبير عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته وعوامل قوته وضعفه وكذلك للكشف عن السياقات الخفية التي تؤثر في وظيفة الانتخابات، أما النظريات فهي التي توضح وتحدد العوامل سواء الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية التي تؤثر في هذا السلوك.⁷⁶

1- مفهوم السلوك:

يُعبّر السلوك عن كل الأفعال والنشاطات التي تصدر من الفرد، إزاء ظاهرة معينة، فقد يكون لا إرادياً ولكن في جل الأحيان يكون، بشكل مقصود وواعي ويعبر عن استجابات خارجية لظاهرة ما يمكن ملاحظتها من دون وسائط، وقد اختلف مفهوم السلوك وفق مجموعة من المتغيرات:

(أ) السلوك بمفهوم علم النفس: هو كل أوجه النشاط التي تصدر عن الكائن الحي، سواء كان هذا ظاهراً أم غير ظاهر، ويكون عادة على شكل أي نشاط جسمي أو حركي لفظي أو عقلي، اجتماعي، انفعالي، كاستجابات لمثيرات معينة داخلية أو خارجية.⁷⁷

(ب) السلوك حسب المدرسة السلوكية: السلوك الفردي يشكل وحدة التحليل، سواء كان هذا على مستوى وصف هذا السلوك أو تحديد مصادره، أو التنبؤ بمساراته و تعبر السلوك الفردي نتاج محصلة التفاعلات الفردية والبيئة والاجتماعية المحيطة به.

⁷⁶-إبراهيم مرتضي إبراهيم الاعرجي، "السلوك الانتخابي وعلاقته بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد"، دراسة الانتخابات في العراق عام 2010، مجلة كلية الآداب الصادرة في 2010، العدد 98، ص 537.

⁷⁷-كمال محمد الأسطوري، السلوك والمفاهيم السلوكية، [K-astal.com/index/index-php?action=détail] إطلاع عليه في 2016/05/20 على الساعة 11:59.

(ج) السلوك في علم السياسة: هي شكل من أشكال السلوك الإنساني تنطبق عليه كل الصفات التي تعبر عن ما يجول داخل الفرد أي موقفه إزاء القضايا، والأحداث السياسية التي يشهدها المجتمع.⁷⁸

يُعرف قاموس علم النفس السلوك بأنه : " هو كل أوجه نشاط الفرد التي يمكن ملاحظتها سواء بالأدوات القياسية أو بدونها، مثل حركات الأفراد أوتصرفاتهم". والعلم الذي يدرس هذا السلوك يسمى بالعلوم السلوكية behaivorisme وهو مصطلح منحدر من الإنجليزية behavior ويعني السلوك ويعني باللغة الفرنسية comportement علم السلوك comportementalisme الذي يدرس الحركات الخارجية الملاحظة، التي تقبل إجابات لمثيرات خارجية.⁷⁹

2- تعريف السلوك الانتخابي:

يعد السلوك الانتخابي من المفاهيم الرئيسية التي تداولتها مختلف الدراسات، لأنه يشكل محورا هاما للتعرف على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، بحيث يعرف على أنه: «تلك القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي يتخذها المواطن إزاء الأحزاب السياسية والمرشحين والقضايا في مناسبة انتخابية ما.»⁸⁰

2 السلوك الانتخابي هي: "أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطنون في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات سواء ثقافية سياسية أو ذو طبيعة تنظيمية واجتماعية".⁸¹

إذا السلوك الانتخابي هي تلك القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي يتخذها المواطن إزاء السياسات العامة، والتي يخضع من خلالها لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية،

⁷⁸ - محمد شفيق، العلوم السلوكية تطبيقات في السلوك الاجتماعي والشخصية، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999،

ص 82.

⁷⁹ - المرجع نفسه.

⁸⁰ - المرجع نفسه، ص 84.

⁸¹ - كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997، ص 78.

التي تؤثر في اتجاهه وصور انتخابه والذي يعكس أيضا على حرص السلطة الحاكمة على إضفاء الشرعية والفعالية في إدارة القواعد السياسية، كتفعيل حق المشاركة للوصول إلى ترسيخ مبادئ الحكم الراشد.

3 النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي:

يتمحور الموقف السياسي للفرد بالدرجة الأولى حول السلطة وكيفية التعامل معها ومن أجل دراسة السلوك الانتخابي لهذا الأخير، سيركز على مجموعة من النظريات والتي تكون تفسيرات ونماذج لتحليل السلوك الانتخابي والتي ظهرت في مختلف الدراسات السياسية:

أ. **التفسير الاجتماعي:** من بين محددات السلوك الانتخابي نجد العامل الاجتماعي الذي يعبر عن انتماءات الفرد إلى الوحدات الاجتماعية، وتعتبر الأسرة من أصغر الوحدات الاجتماعية التي يتأثر بها الفرد حيث يلعب الأولياء دورا كبيرا في عملية التنشئة السياسية، وتعتبر الأحزاب من بين الوسائل السياسية التي يتمكن من خلالها من فهم السلوك الانتخابي.⁸²

ففي دراسة الانتخابات الأمريكية، قامت بها جامعة كولومبيا بقيادة العالم الاجتماعي السياسي "لازار سفيلد Paul Lazarsfeld"، توصل في دراسة المواقف الانتخابية في رئاسيات 1948-1952-1956 إلى أن الهوية الحزبية للناخب ترتبط بالطفولة، حيث يشير أن 79% من الأطفال أنهم ديمقراطيين، لأن والديهم ديمقراطيين و 71% منهم جمهوريين لأن والديهم جمهوريين، وهذه الانتماءات مستقرة لديهم.⁸³

كما أثبتت الدراسات الفرنسية لـ "نانوماير وباسكال برينو" Pascal Perrineau et Nano Mayer أن الانتماء مهيكّل منذ الطفولة وأصبح عفويا، وهو بمثابة ولاء حزبي ويرجعان هذا السلوك إلى دور الأسرة.⁸⁴

⁸² - محمد بوضياف ، مرجع سابق، ص 24

⁸³ - Nanou Mayer et Pascal Perrieau. **les comportements politiques**, Paris ,ArroundCalin ,1992,p 56

⁸⁴ - IBID, P. 56.

كما أثبتت كل من دراسة "قايميشلا وميشال سيمون" gay michelan et Michel saymon في الانتخابات التي أجريت في فرنسا، في سنوات السبعينات، أن المواقف الانتخابية تنقسم إلى خطين يمين ويسار، فسرا استمرار هذين التيارين لأنهما نظامين تربي عليهما الفرد منذ الطفولة وهذا ما يفسر امتدادها في المجتمع.⁸⁵

وهناك اتجاه يرى أن المكانة الاجتماعية تلعب دورا هاما في تحديد المواقف السياسية، ويذهب كل من "الموند وفيربا ونويل وبروتن Virba et Brotinne Almonde إلا أن الانتماء إلى منظمة أو مجموعة من المنظمات، وكذا متغيرات الطبقة الاجتماعية، يحددان الالتزام السياسي للفرد، حيث تشكل هذه المتغيرات مستوى الكفاءة السياسية والمدنية له، وتؤثر على تحديد مستوى المشاركة السياسية لديه.⁸⁶

ويرى ليبست (lypset) أنه توجد علاقة منطقية بين الإيديولوجية والقاعدة الاجتماعية في أكثر من دولة ديمقراطية، فيستمد اليسار الاشتراكي قوته من العمال اليدويين، وفقراء الريف، ويلقى اليمين المحافظ، تأييد أصحاب المصانع والمزارع الكبيرة، ويكتفي الوسط بتأييد الطبقة المتوسطة، ولاسيما صغار أصحاب العمال وموظفي المكاتب، وقد أثبت عالم الاجتماع البولندي ماليونوفسكي "Malinovsky" هذه العلاقة في دراسة قام بها عام 1957 في كل من فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، أمريكا بوجود المصلحة الذاتية والاقتصادية، حيث يعرف اليسار بأنه تيار التغير والعدالة الاجتماعية، ولهذا يلقي الدعم من الجماعات ذات الدخل المنخفض بينما يعارض ذلك ذوي الدخل المرتفع، حفاظا على ميزاتهم الاقتصادية.⁸⁷

أما الجانب الديني فقد أوضحت الدراسات أن الدخل المرتفع والانتماء إلى الكنيسة في الولايات المتحدة الأمريكية يعني الاقتراع لصالح الجمهوريين وأشار لازارسفيلد "Paul Lazarsfeld" أن هذه العلاقة قائمة منذ العام 1940 حيث توصل إلى أن الأفراد ذوو

⁸⁵—IBID, p 56.

⁸⁶— Daniel Gaxi , le cens caché, **inégalité culturelle et s'egregarartion politique**. Paris, Edition de deseuil, 1978, p 179.

⁸⁷— سيمور ليبست، رجل السياسة الأسس الاجتماعية السلطة، [تر:خيري حمود و آخرون]، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1970، ص 67.

المستوى الاجتماعي المنخفض مع ديانة كاثوليكية ويعيشون في مناطق حضرية ينتخبون بقوة لديمقراطيين، بينما يستقطب المرشح الجمهوري أشخاصا ذوو مستوى مرتفع مع ديانة بروتستانتية ويعيشون في مناطق ريفية.⁸⁸

مما تقدم ، يظهر أن التحليل الاجتماعي يركز على ثلاث متغيرات في تفسير السلوك الانتخابي:

1- متغيرات سوسيوديمغرافية: كالسن، الجنس، أما السن فإنه زاد كلما زاد الاتجاه إلى اليمين، وكلما نقص يكون الميل إلى اليسار، في حين ينتخب الشباب حسب الظروف.⁸⁹

2- متغيرات سوسيوثقافية: وهي المتعلقة بالمستوى التعليمي والانتماء الديني الطائفي ومن المنفق عليه أن المستوى التعليمي العالي في فرنسا يدفع إلى المشاركة أكثر في التصويت، وكذا إلى الاهتمام بالسياسة وشؤونها، كما أن العامل الديني هو العامل الذي يشكل أكبر متغير لتقديم تنبؤات حول السلوكات الانتخابية للأفراد، إذ أن الكاثوليك الملتزمين لا ينتخبون أبدا لصالح اليسار.

3- المتغير السوسيواقتصادي: وهي المتعلقة بالانتماء إلى الفئات مهنية معينة أو إلى فئات ذات دخول معينة.⁹⁰

ب. التفسير النفسي:

إن العامل النفسي للناخب يؤثر في اختياراته حيث يسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن من خلالها وهذا خوفا من تكرار التجارب السابقة، كما أنه يشكل وسيلة يتحرر من خلالها الناخب من الضغوطات النفسية بعد اطمئنانه بأداء واجبه، فالتفسير النفسي يعتمد على مجموعة من المتغيرات أهمها:

⁸⁸– Pierre Bréchon. *comportement et attitude politique*, Paris : PUF, 2006, p 118.

⁸⁹–Ibid.

⁹⁰–ibid..

1- هوية الناخب: حيث تزوده بمرجعية دلالية مستقرة وواضحة تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختيارات الانتخابية.⁹¹

2- السمات الشخصية: ترى هذه المقاربة على أن الانتخاب تعبير عن رأي سياسي خاص جدا بالفرد، فمواقفه تتحدد بناءا على الخصائص الشخصية، إذ يميل الفرد إلى تبني مواقف تتجانس مع سماته الشخصية، وأبعادها، فيطورها ويدعم وجودها باستمرار لمواجهة أية مضادات لها، إذ يعتمد السلوك الانتخابي على التفاعل بين المحددات الشخصية والبيئة السياسية، ومن أهم المفكرين الذين بنوا تفسيراتهم السلوكية على أساس السمات الشخصية نجد:

مولر Moler الذي أكد أن السلوك الانتخابي واحد من بين أنواع المشاركة السياسية الأكثر تأثرا بمتغيرات شخصية، مقدار المبادرة الفردية والجهد المطلوب، إلى جانب تأثيرا الحملات الانتخابية وتجمع حول شؤون المجتمع المحلي.⁹²

ومن جهة أخرى إعتد "لزويل و أيزنك وديرنوا" lazwel.iznek.derinua على نظرية الكفاءة السياسية ودرجة الوعي السياسي لتفسير السمات الشخصية حيث يرون أن أكثر الناس مشاركة في المواعيد الانتخابية هم الذين يتميزون بالكفاءة السياسية.⁹³

نستخلص أن العوامل النفسية لها دور في بناء السلوك الانتخابي وتحديد الأفضلية السياسية من خلال تفاعل عدة متغيرات، لكن هذا النموذج يعاب على أن النتائج المتوصل إليها لا يمكن تعميمها على جميع الأفراد.

ج. التفسير البيئي:

تمثل البيئة المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وهي تشكل مجتمعة شبكة للتفاعلات في مختلف جوانب البيئة الاجتماعية، حيث يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية، بين

⁹¹ - سمير بارة، سلمى ليمام، "النماذج الانتخابية نحو مقارنة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، ص 144-195.

⁹² - طارق محمد عبد الوهاب، "سيكولوجيا المشاركة السياسية"، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 80.

⁹³ - عزيزة محمد السيد، "السلوك السياسي بين النظرية والواقع: دراسة في علم النفس السياسي"، القاهرة: دار المعارف، 1995، ص 40.

المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للمواطنين. استندا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط سواء من جانب مادي أو معنوي، وهو أول نموذج استعمل لتفسير السلوك الانتخابي للمواطنين⁹⁴.

من رواد هذه النظرية "أندريه سيجفريد"، الذي ركز على تفسير الانتخاب في مرحلة أولى على مستوى العوامل المورفولوجية بما سماه "الجدول السياسي لغرب فرنسي عام 1913 وركز على:

حسب أندريه سيجفريد ANDRE SIEGFRIED الذي قام بدراسة الانتخابات التشريعية الفرنسية، عام 1913 في أربع عشر مقاطعة، طور هذا النموذج على افتراضين الأول هو أن الإقليم الوطني متكون من مساحات متميزة سياسيا، و نشأت نشأة تاريخية، أما الثاني فيخص التوزيع الجغرافي الذي يكون مستقر مع الزمن، وهذا راجع للولاء الإيديولوجي المرتبط بالفرد، فحسب سيجفريد تختلف التوجهات الانتخابية من إقليم لآخر، ولكن القانون الذي يحكمها يبقى واحدا ومستقرا و يسميه المزاج السياسي. حيث تشير المقاربة البيئية أن للعوامل البيئية والتاريخية تثير انفعالا لدى الفرد، الذي يوجه بصفة خاصة مواقفه الانتخابية اليمينية أو اليسارية، انتخبت المناطق الغرائبية لليمين، بينما انتخبت المناطق الكلسية لليسار. و هذا الارتباط تعززه ثلاثة عوامل :

- 1- نظام الملكية المالية، حيث نميز بين النبلاء و فلاحين صغارا خاضعين لهم.
- 2- التوزيع البشري بين مناطق معزولة، يكون الاتصال البشري فيها صعب، و بين مناطق ذات كثافة سكانية، حيث القنوات الاتصالية سهلة ومتاحة للجميع وتأثير رجال الدين الكاثوليك فيهما، حيث يقوم هؤلاء بتفسير مناطق عديدة. و إذا يؤكد سيجفريد على دور العامل

⁹⁴ -ناحية حمدي، "دور المواقف السياسية في تحديد التوجهات السياسية للجزائريين : 1990-2014، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الإداري، 2015، ص ص 140، 150.

الجغرافي في تجديد الخارطة السياسية في فرنسا، إلا أنه يقر بوجود مناطق أخرى لا ينطبق عليها هذا التفسير.⁹⁵

أما " فرنسوا قوغل " François Goguel الملقب بوريث التحليل الجغرافي التاريخي ، فقد ركز تحليلاته على الظروف التي تجري فيها الانتخابات والتي تؤثر على التوجه الانتخابي للفرد ، وكذا تجول الأصوات من دور إلى آخر، قام بدراسة نتائج الانتخابات لمائة وثلاثة 103، مقاطعة، أحصيت نتائجها الانتخابية من العام 1928 إلى 1968 ، وتوصل إلى توزيع التيارات السياسية فيها، وسماها بالبطاقة الانتخابية المقاطعية للجمهورية الثالثة والرابعة .و قسم الميولات الحزبية الى : يمين، يسار و أقصى اليمين. يمين يناضل على المحافظة الاجتماعية، ويسار ينادي بالتغيير والتطور. هذه الدراسة، أوجدت ثلاثة مناطق، استقر فيها التوجه الانتخابي منذ العام 1928، وهي : غرب موالى لليمين، ووسط و شرق يساري، بينما تتأرجح المناطق الأخرى بين اليمين واليسار.⁹⁶

د. التفسير العقلاني للسلوك الانتخابي:

لقد أثبتت الدراسات الإمبريقية العجز الجزئي الذي تتصف به النماذج السابقة على حد سواء، في تفسير السلوك الانتخابي، ففي سنوات السبعينات ،بدأ يظهر توجه الناخبون في استخراج النظم الانتخابية الدقيقة، استنادا إلى اهتماماتهم المباشرة و هذا التقييم نتج عنه بناء نموذج جديد انطلق، من فكرة مفادها أن السلوك الانتخابي دائما عقلاني⁹⁷، وهذا وفق مجموعة من النظريات و هي كالتالي:

(1) **نظرية الناخب المستهلك:** يعتبر أنطوني داونز Antony Dauns رائد هذه النظرية، حيث يرى أن الناخب مستهلك، يوم الانتخاب هو يوم تسوقه السياسي، وسلوكه الانتخابي هو نفس سلوكه الاستهلاكي يبحث عن تصويت يحقق له فائدة قصوى فالخيار

⁹⁵-حمدي، مرجع نفسه.

⁹⁶- مرجع نفسه، ص 116 .

⁹⁷-مرجع نفسه، ص 117.

الانتخابي هو خيار عقلاني سياسي، يتميز به الناخب، الذي تحرر من الهياكل التقليدية للتأهيل الأسري، الطبقة الاجتماعية والأحزاب، و رجوعه الى قيمه الفردية مدفوعا بحاجاته ودوافعه، والذي يؤكد على استقلاليته في اتخاذ قرارات انتخابية.⁹⁸

أما "آلان لنسلو" Alain Lancelot فقد أكد على تحليل السلوك الانتخابي تحليلا اقتصاديا، نفسه بالعودة إلى الظروف الاقتصادية العامة وبالخصوص إلى العرض السياسي الذي يحدد المواقف العامة للأفراد قبل إرجاعه إلى المتغيرات الثقيلة، وإن كان "نونا ماير" Nona Mayer لا ينكر تأثير هذه المتغيرات في المواقف الانتخابية منها: القيم السياسية، التنشئة السياسية المتواصلة للفرد، إلا أن التوجهات السياسية الانتخابية حسبه لا تظهر إلا بمناسبة انتخابية تماشيا مع المصلحة التي يكسبها من العرض الحزبي ومدى تساوي أو اختلاف الأحزاب في الحلول المطروحة. فكل مناسبة انتخابية تشكل محطة للناخب لأخذ قرار عقلاني هل ينتخب أم يقاطع، وكيف ينتخب وكيف يقاطع.⁹⁹

(2) **نظرية الناخب الاستراتيجي:** ترتبط هذه الفكرة بالباحث الكندي أندري بلي BLAIS Andrie الذي درسه وبعد ذلك طبقه في فرنسا، يقوم هذا النموذج على فكرة أن الناخب ينتخب لصالح مرشح غير الذي يفضل، لأن انتخابه سيكون أكثر فعالية، هذا الناخب يعطي صوته ليقضي به مرشح آخر، وليزيد من حظوظ الثاني، ليس لأنه مرشحه المفضل ولكنه الأحسن من بين العرض السياسي الموجود ويسمى بالانتخاب المفيد "le vote utile"¹⁰⁰.

في هذا النوع من الانتخاب يختار الناخب بين مجموعة من البدائل، ويسعى لأن يكون انتخابه ذو فعالية، حيث يسعى لبلوغ أقصى فائدة ممكنة من صوته الانتخابي، لهذا يرى "آلان لنسلو" أن التقلبات الانتخابية لا يمكن إرجاعها لعدم الكفاءة أو لعدم الاهتمام

⁹⁸ – Leca et Birunhaum, **sur l'individualisme**, Paris, press de FNSP, 1986, p 23.

⁹⁹ – Alain Lancelot, "une métaphore économique en sociologie politique", l'analyse de l'offre électorale, **Revue Européenne des sciences sociales**, N (23) 1985, pp 55-75.

¹⁰⁰ – IBID.

بالسياسة، ولكن الناخب يسعى لتحقيق مصلحة من خلال علاقته الجديدة بالسياسة من أجل بلوغ رغباته وطموحاته، ومن جهته يقول فيربا أن السلوك الانتخابي هو رهان هام، يبحث من خلاله الفرد عن رفع احتياجاته المادية الأساسية الأكل، الحياة...، وإذا أمّنها يتجه إلى تأمين القيم ما بعد المادية البيئة والحماية... وفي ضوء إستراتيجية يتبعها الناخب، يختار الناخب المرشح الذي يراه قادرا على تحقيق احتياجاته وليس لأنه المفضل لديه¹⁰¹، فالناخب الاستراتيجي يعتمد على المنفعة التي حصل عليها من تصويته لمرشح على حساب الآخر وهذا استجابة لدوافعه و حاجاته.

الانتقادات الموجهة لنموذج الناخب الاستراتيجي: إن هذا النموذج يفترض أن الفرد على درجة عالية من الوعي بمصالحه وبترتيبها وأولوياته، وعلى دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، وله ضمانات عن المرشحين مع توفر شرط أساسي وهو القدرة على تحليل المعطيات المطروحة أمامه ثم يتخذ قراره الانتخابي، فهذا النموذج يهمل الأفراد الذين يفتقرون إلى مستوى معين من الثقافة السياسية، وبالتالي عدم القدرة على التحليل والنقد والمفاضلة وعدم تمكنه من اعتبار المرشح الذي يرى أنه الأجدر بالاختيار والحسابات التي أجراها تكون قابلة للنقض والتعارض.¹⁰²

(3) نظرية الناخب المثالي:

يرى أصحاب هذا النموذج أن السلوك الانتخابي هو نتيجة لسلسلة من العمليات الذهنية المثالية في كل منها يتم إلغاء أحد المرشحين ليبقى في نهاية المطاف مرشح واحد، ومن رواده وال "Wehl" وليندون "Lindon" عام 1974 حيث يفترض أن الناخب يجري مقارنات مختلفة بين المرشحين استنادا إلى معايير محددة، وخلال المقارنة يركز في بداية الأمر على الجوانب الأكثر سلبية من المعايير المدرجة، كمساوئ بعض المرشحين أو

¹⁰¹ – Françoise subileau, « l'abstention », in : Pascal Perrineau et Dominique Keynée, **Dictionnaire de vote**, Paris : PUF, 2009, p 197.

¹⁰² – بارة، مرجع سابق الذكر ص 64.

اختلافهم عن مزاجه السياسي، أو وصفهم بالعجز لعدم قدرتهم على حل بعض المشكلات وهي بداية عملية التصفية عن طريق الإلغاء المباشر، لهؤلاء المرشحين، تليها مرحلة جديدة من المقارنة، تهتم هذه المرة بالجوانب الأكثر أهمية والإيجابية من نفس المعايير، ليستخرج في الأخير المرشح الذي تتوفر فيه المعايير الأكثر إيجابية، وفي حالة عدم توفر هذا المرشح فإن الناخب سيعيد صياغة مجموعة من المعايير الأخرى، التي يفاضل من خلالها مرة أخرى بين المرشحين.¹⁰³

ويبدو أن هذا النموذج أكثر فعالية بالتجربة، من خلال مدى التطابق بين الخيار النظري للناخب وبين خياره الفعلي أو نيته الانتخابية التي يعلن عنها. ولكن هذا النموذج انتقد على أنه لم يختلف عن سابقه من حيث الشمولية و العموم ففعاليته، من دون شك تفترض تمتع الهيئة الناخبة بقدر معين من الثقافة التي تسمح له بتحديد مجموعة من المعايير التي يقارن من خلالها، وهو ما قد لا يتوفر، لذا جميع الناخبين، كما أنه ترك مجال تحديد المعايير المفتوحة، مما ينتج عنه تضارب، لأن ما هو مثالي عند الناخب س قد لا يكون بالضرورة مثالي عند الناخب ع.¹⁰⁴

– نظرية انتخاب القضايا: vote sur enjeux

تعرف القضايا السياسية على أنها المواضيع المثيرة للجدل السياسي، والتي تفرض نفسها بحدة في النقاشات السياسية وهذه القضايا متعددة: اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وكل ناخب يرتبها على حسب الأولوية التي يراها، ويحدد موقفه الانتخابي حسب البرنامج الذي يضعه المرشح لهذه القضية، فالناخب لا ينتخب على حزبه إذا لم يثر قضايا تقنعه، وقد ينتخب لمعارضيه إذا كان موقفهم من المواضيع كما يريدونها الناخب، الذي له طموح في

¹⁰³ -Subileau ,opcit,p 188.

¹⁰⁴ – سمير بارة، مرجع سابق، ص 65، 66.

الاستقرار الاجتماعي ينتخب لصالح الذي له القدرة على ضمان هذا الاستقرار بعدما يعلن عن برنامجه.¹⁰⁵

ويشير كامبل "Campbell" إلى شروط تحول موضوع معين إلى قضية أو رهان وتتجسد في: أولاً: الوعي بالقضية، ثانياً: لابد أن يكون للفرد خيارات اتجاهها لابد من فهم المواقف المختلفة للمرشحين اتجاه هذه القضية واختلاف الحلول التي يقدمها هؤلاء لنفس القضية وهذا ما يساعد على تحقيق العملية التفضيلية بين المرشحين.¹⁰⁶

شروط انتخاب القضايا: يتطلب انتخاب القضايا مجموعة من الشروط وهي:

- أ- كفاءة سياسية لفهم القضايا وموقف الأحزاب منها.
- ب- للفرد خيارات سياسية شخصية قادر على ترتيبها.
- ج- ينتخب الناخب على المرشح القريب من تفضيلاته ويحدد بيار مارتن نوعين من القضايا السياسية:

- 1- قضايا نزاعية ذات اختلافات هامة بين الأحزاب وبين الناخبين مثل قضية الأجر.
- 2- قضايا توفيقية يتفق حولها العديد من أفراد المجتمع مثل: العدالة، وتحسين مستوى المعيشة. ويضيف تصنيف آخر بتقسيمه القضايا السياسية إلى قضايا قريبة، والتي تلمس الحياة اليومية للأفراد وقضايا صعبة الفهم من طرف المواطن المتوسط المستوى.¹⁰⁷

¹⁰⁵-حمدي، مرجع سابق، ص 133.

¹⁰⁶- حمدي، مرجع سابق، ص 133.

¹⁰⁷-حمدي، المرجع نفسه، ص 134

خلاصة الفصل الأول:

المشاركة السياسية تُشعر الفرد بكيونته الاجتماعية والسياسية، وأن له القدرة على ممارسة أدوار فاعلة فيها بمشاركته في صنع قرارات حكومته. ولاسيما التحرك النشط على مستوى الحياة السياسية و رسم هياكلها و سياستها و تحديد أهدافها و بعبادها .

هذه الأخيرة التي تهدف إلى تحديد أهداف المجتمع ،وتعلم الفرد المسؤولية، وتحقيق الاستقرار السياسي و تطبع النظام الاجتماعي بطابع الاستمرار والاستقرار. فالمشاركة السياسية آلية النظام الديمقراطي و قاعدته الأساسية .

أما المشاركة الانتخابية فهي من أهم صور المشاركة السياسية، وتختلف أشكاله كالاستفتاء، التصويت اللذان يعتبران من أهم الوسائل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ،فبموجبهما تتم دعوة الناخبين لإبداء آرائهم و المساهمة في تسير شؤون الحكم، ومن أجل ضمان فاعلية الفعل الانتخابي يجب أن يقوم على متطلبات الانتخابات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. ولفهم السلوك الانتخابي فقد طرحت العديد من النظريات من طرف الباحثين الغربيين تمحورت في تفسيرات أهمها الاجتماعية ،والتي تتكون من المتغيرات الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية. أما النفسية فتخص هوية الناخب وسماته الشخصية، فحين يقوم التفسير البيئي على تحليل العوامل البيئية التاريخية والتوجه الفردي الانتخابي. وأخيرا التفسير العقلاني الذي ركز على نظرية الناخب المستهلك، الإستراتيجي، المثالي، وانتخاب القضايا والتي تمحورت في مجموعة من الشروط.

الفصل الثاني

ظاهرة الامتناع لانتخابي

ماهية الامتناع الانتخابي

تفسيرات الامتناع الانتخابي

علاج ظاهرة الامتناع الانتخابي

الفصل الثاني:

ظاهرة الامتناع الانتخابي

تمهيد:

شهدت الديمقراطيات الغربية ارتفاعا في نسبة الامتناع الانتخابي، ففي سنة 2009 أثناء الانتخابات الفرنسية، بلغت نسبة الامتناع عن التصويت 57 % كمعدل وسيط في الاتحاد الأوروبي، لتبلغ ذروتها أكثر بنسبة 70 % في ست دول سيما في سلوفاكيا، التي سجلت الرقم القياسي، مع تغيب أكثر من 80 % من الناخبين عن صناديق الاقتراع. البلدان الوحيدان اللذان تدنت فيها نسبة الامتناع ما دون 10% كانتا بلجيكا ولكسمبورغ حيث التصويت إلزامي، وقبل ثلاثين سنة من ذلك تحديدا في العام 1979 حين كان الاتحاد الأوروبي يتكون من تسعة دول وصلت نسبة الامتناع عن التصويت 37%، فانخفاض نسبة المشاركة يعد مشكلة بنسبة لتمثيلية النواب وشرعيتهم، كما يقر النواب الأوروبيون أن المستويات القياسية الإحجام عن التصويت تعتبر، من الأدلة على الهشاشة الكبيرة للشرعية الديمقراطية.

أما في يوغسلافيا أدت نسبة المشاركة المنخفضة إلى إلغاء الدور الثاني للانتخابات الرئاسية. كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نفس التوجه لأفرادها، ففي انتخابات تحديد الكونغرس وصلت نسبة الممتنعين إلى 35% وذلك سنة 2000. أما في الانتخابات الأوروبية عام 2014 توجه خمسي ($\frac{2}{5}$) من الكتل الناجبة، و هذا يدل على أن نسبة لامتناع تقدر بحوالي 60 % و هي نسبة مرتفعة¹⁰⁸.

و مع تنامي هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة فليد أن نقوم بدراسة لها.

سيتناول المبحث الأول: ماهية الامتناع الانتخابي، وفق مجموعة من العناصر وهي: تعريف الامتناع الانتخابي، أنواعه، صورته. أما في المبحث الثاني سنطرق إلى تفسيراته (أسبابه) وفق مجموعة من المتغيرات، وهي التفسير النفسي، التفسير السوسيولوجي، وأخير

التفسير السياسي. وسيتناول المبحث الثالث طرق معالجة الامتناع الانتخابي، وفق مايلي: الإدارة الالكترونية، والتصويت الإلكتروني، و التصويت الاجباري .

المبحث لأول:

ماهية الامتناع الانتخابي

يمثل الانتخاب أهم الوسائل التي تجسد مبدأ الديمقراطية في اختيار الحكام، و اتخاذ القرارات، فعلى الدولة أن تتكفل بالحقوق السياسية للمواطنين، وذلك بنصوص دستورية وقانونية بالقدر الذي تشجعه على المشاركة في الانتخابات. لضمان قاعدة اختيار الشعب لممثليه بكل نزاهة و عدالة، فمصير العملية الانتخابية يتوقف بالدرجة الأولى على اهتمام المواطنين بالمناخ السياسي، فكلما زادت نسبة المشاركة في الانتخابات، كان ذلك دليل على قوة المناخ السياسي و سلامته، و لكن نظرا لتهاون النخبة الحاكمة في أداء واجبها لم يبق للمواطن سوى طريقة الامتناع الانتخابي، كوسيلة لتعبير عن خياراته، ورفضه للوضع السياسي القائم.

و من خلال تحليل مفهوم المشاركة الانتخابية تبين أنها تعد أبرز سمات وأشكال المشاركة السياسية بالموازاة معها، نجد ظاهرة استقحلت كثيرا في السنوات الأخيرة ألا و هي ظاهرة الامتناع عن المشاركة الانتخابية، حيث أثارت اهتمام العديد من الباحثين.

1-تعريف الامتناع الانتخابي: هو عدم المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات،

ويعبر عن تسبب سياسي أو لامبالاة المواطنين، غير مهتم بالحياة السياسية نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي.¹⁰⁹

و يعتبر مصطلح الامتناع (Abstention) من الناحية اللغوية الأقرب إلى معنى العزوف الذي يعني بدوره امتناعا، إمساكا، كفا،¹¹⁰ و هو إحجاما عن التصويت.

¹⁰⁹ - المعلومات من: Direction de l'information: « légal et administrative (DILA) » peut on être citoyen et ne peut pas voter ; in vie politique ; (www.vie politique-fr/découverte-instituée/) le 30-05-2006.

¹¹⁰ - فاطمة علما و إدريس بكري، "إشكالية العزوف السياسية في المغرب، الانتخابات التشريعية نموذجاً"، مجلة الديمقراطية، اطلع عليه يوم 2006/07/22 على الساعة 32 : 20 ، ص1.

أما المفهوم الأكثر تداولاً في الأوساط السياسية فهو مصطلح « Désaffection au politique » ومعناها: نزع أي ارتباط بالسياسة، كما يستعمل بمفهوم « L'apathie » أي اللامبالاة.

الامتناع الانتخابي هو: « عدم التصويت بالتأييد، أو المعارضة » وتعني بالانجليزية:¹¹¹ « Abstention from voting ».

يفيد الامتناع بالمعنى الضيق « قراراً متعمداً بعدم التصويت ».¹¹² و عرفه الدكتور سهير إدريس : « الإمتناع، و الإمساك و الكف ،عن التصويت، ومنها Abstentionnisme "استكنافية" و تعني نزعة الامتناع عن التصويت ».¹¹³

نستنتج من التعاريف السابقة أن الامتناع الانتخابي : عبارة عن نوع من التسبب السياسي للمواطن الذي هو في سن التصويت، و يمتنع عن الإدلاء بصوته لفائدة مرشح معين.

و يعرف أيضا العزوف الانتخابي : «عدم توجه الناخب إلى صندوق الاقتراع، بمناسبة انتخابات منظمة قانونياً، أو ارتفاع في نسب الامتناع، التي قامت الإدارة العامة المحلية بإحصائها»¹¹⁴.

ينقسم الامتناع الانتخابي إلى شكلين الأول: يتمثل في تعمد الناخب عدم توجهه إلى صناديق الاقتراع خلال المواعيد الانتخابية للأداء بصوته ، رغم أنه مسجل في القوائم الانتخابية،أو في معظم الحالات لا يكون مسجلاً، أما الثاني : فهو قيام الناخب بسلوكيات تبطل صوته كتعمده الشطب، على الورقة أو إتلافها¹¹⁵.

¹¹¹ -المرجع نفسه.

¹¹² -الجمعي قبوج، "السلوك الانتخابي للمجتمع الجزائري، دراسة سوسيولوجية لعينة من الناخبين بولاية باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة ، مرجع سابق، ص 60.

¹¹³ -فاطمة علان و ادريس بكري، مرجع سابق، ص 2.

¹¹⁴ -يحي بن يمينه، مرجع سابق، ص ص، 33، 34 .

¹¹⁵ -المرجع نفسه.

إذن فالإمتناع الانتخابي هو: رفض المشاركة في اقتراع ما أو استفتاء ما، حيث يكون للمواطن الحق فيه، و هو حالة من ثلاثة.

- بلوغ الفرد سن الانتخاب و لا يسجل نفسه في القوائم الانتخابية
- يكون الفرد مسجلا، و لكن لا يذهب للتصويت
- يذهب إلى التصويت ، لكن يصوت بصوت ملغى(غير محسوب).

2-أنواع العزوف الانتخابي :

يتخذ العزوف الانتخابي نوعين :

الامتناع العقلاني: و هو نوع خاص بالفئات التي تكون منخرطة في الأحزاب السياسية و المهتمين بالشأن السياسي، باعتبار امتناعهم هذا يعد تعبيراً سياسياً مقصوداً. و عبارة عن رؤية مستكشفة لأبعاد القرار المتخذ القائم على أسس و معطيات¹¹⁶.

والحقيقة أن العزوف لا يختص فقط بالدول الأقل ديمقراطية أو الحديثة العهد بالديمقراطية، بل يشمل حتى دولا أكثر عراقية ديمقراطيا و يضرب بها المثل في ذلك و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أنسب نموذج لتوضيح هذه الظاهرة، حيث تصل نسبة الممتنعين إلى النصف 50 % في الانتخابات الرئاسية، و هو ما أصبح عرفا سائدا، كما وصلت في كندا 35 % في الانتخابات التشريعية سنة 2000. فيما وصلت نسبة الامتناع في فرنسا إلى 30 % خلال الاستفتاء حول العهدة الخامسة عام 2000. كل هذه النسب من الامتناع تفسر على أساس يختلف من بلد إلى آخر، فالغالب أنه سلوك عقلاني باعتبار الثقافة السياسية السائدة في تلك البلدان و في هذه الحالة يعتبر الامتناع تعبير عن رفض البدائل المعروضة في السوق السياسي¹¹⁷.

و لهذا فإن الامتناع العقلاني هو الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة أي من يحمل بطاقة انتخابية، وهو على دراية كاملة بالأمور السياسية، فهم يرون أنهم لم يجدوا من يعبر

¹¹⁶-الجمعي قبوج، مرجع سابق، ص 71.

¹¹⁷-مرجع نفسه.

بشكل مباشر عن أمالهم، وعن تفضيلاتهم، في حين أنه في البلدان الأقل عراقية في الديمقراطية، فإن المواطنون الممتنعون يكون قرارهم على أساس إحساسهم أو معرفتهم بعدم نزاهة الانتخابات. مما يؤدي بهم إلى القرار بعدم جدوى الانتخابات.

هناك نوع آخر من الممتنعين ينتمون إلى جناح المقاطعين نهائياً للانتخابات بما يسمى بمذهب الامتناعية « L'abstentionnisme »

وهو مذهب واع و متقنع به من طرف الفرد و الجماعة، و هو يدعو نهائياً إلى عدم المشاركة في القضايا السياسية، وهذا نتيجة لعدة مؤثرات منها: عدم الثقة السياسية، وكذا العزلة و الاغتراب السياسي، و يظهر في كل فئات المجتمع، إلا أنه يكثر انتشاره في فئة النساء.¹¹⁸

-العزوف اللاعقلاني:

إذا كان العزوف العقلاني عن التصويت له مبرراته، وأسبابه لدى البعض فإن العزوف اللاعقلاني هو الامتناع عن المشاركة في الانتخابات، من غير أن يكون لذلك أسبابه ومبرراته.

فالمواطن الممتنع يبتعد عن الممارسة السياسية ككل، أي عدم الاهتمام بالسياسة والأحداث السياسية وعدم الانشغال بأي شؤون سياسية، و هذا ما يسمى باللامبالاة. و التي ترجع إلى أسباب تتعلق بموقف الفرد الأساسي من هذه الأحداث والظروف، كتعبير عن موقف، و تجسيد له من جهة و كذا على أنها رفض الأهداف السياسية والمبادئ و الوسائل التي يشارك فيها، و بدرجة واسعة للأفراد وأعضاء المجتمع السياسي من جهة أخرى، لا يرجع هذا الرفض إلى الفشل في تحقيق الاندماج في الثقافة السائدة، ولكن إلى الاقتناع بأن الاندماج ليس له قيمة، وهذا ما يسمى بالعزلة السياسية والتي ينتج عن رفض القيم

¹¹⁸ -الجمعي قبوج، مرجع سابق، ص70.

والأهداف، التي تسير العملية السياسية في ظل الاعتقاد بأن عملية التصويت وغيرها من العمليات السياسية الإجرائية ليست سوى ممارسات صورية لا تؤثر في مضمون السياسة¹¹⁹.

ومن خلال ما سبق فاللامبالاة السياسية هي حالة نفسية تتميز، بعدم القدرة على الاستجابة أو الاكتراث وجدانيا بما يقع للفرد من أحداث في مجتمعه، بسبب إدراك الفرد لوجود صراع قيمي بينه وبين النظام السياسي، بالإضافة إلى وعيه بعدم قدرة النظام على التخفيف من حدة هذا الصراع، وبالتالي يؤدي كل هذا بالفرد إلا الامتناع عن التصويت نتيجة متغيرات نفسية أساسية ألا وهي :

- إدراك الفرد بعدم الفاعلية السياسية.
- إدراك التعارض الجوهرى بين قيمه السياسية الأساسية و قيم النظام.
- إدراكه بعدم فعالية النظام السياسي.¹²⁰

إجمالاً : فإن حالة الامتناع اللاعقلاني عن التصويت، هي حالة من اللاوعي السياسي و اللامبالاة السياسية تجعل الفرد يعزف عن المشاركة الانتخابية ، من دون سبب أو غاية.

• صور الامتناع الانتخابي :

يتخذ الامتناع الانتخابي عدة صور :

1)عدم التسجيل في القوائم الانتخابية : يعتبر من صور العزوف الانتخابي الذي يكون قبل التوجه لكل صناديق الاقتراع، .

يعرفه الدكتور عبد الرحمن خالص باحث في القانون الدستوري وعلم السياسة على أنه «قرار يبديه الفرد ويتخذه، سواء عن اقتناع أو دون اقتناع، يتمثل في عدم تسجيل نفسه في القوائم الانتخابية. الذي ينتج عن عدم المشاركة السياسية الانتخابية يوم الاقتراع، و الذي من خلاله يعبر عن اختيار محدد، و خارج عن أية ضغوطات أو تهديدات خارجية»¹²¹.

¹¹⁹ -بارة سمير، مرجع سابق، ص ص، 85 - 86.

¹²⁰ - الجمعي قبوج، مرجع سابق ، ص71

¹²¹ -عبد الرحمن خالص، المواطن السياسي و العزوف الانتخابي www.hespresse.com/politique,317406.html

اطلع عليه يوم : الأحد 24 أكتوبر 2015 على 09 : 13.

- و من بين أسباب عدم التسجيل في القوائم الانتخابية نجد :
- انعدام الثقة في المؤسسات القائمة، فمثلا في أوروبا تراجع مستوى الثقة بشكل رهيب فبعدها كان أقل من 17 % بين سنة 2009 و 2013. ليتجاوز 31 % سنة 2014. كما ظهرت الانقسامات بين الغالبية و المعارضة¹²².
 - غياب دور الأحزاب، الذي كان من المفروض أن يجسد قواعد ممارسة الديمقراطية وأن تكون قنوات للترقية في الهرمية التنظيمية للحزب مفتوحة أمام كل الطاقات. وكذلك أن تكون الانتخابات دورية، والمؤتمرات العامة الآلية الأساسية لتجديد النخب القيادية. ولكن على عكس ذلك، فهو جهاز يسعى لخلق أزمات وعدم تجسيده لوظيفة تربية و تأطير المواطن¹²³.
 - حيث أشارت الإحصائيات في فرنسا أن ثلاثة ملايين مواطن غير مسجل في القوائم الانتخابية وهذا للعدة أسباب تتمثل في تعقيد اجراءات العملية التسجيلية ولم يختلف الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فلا تتحمل الدولة تكاليف التسجيل.¹²⁴
 - بالإضافة إلى ممارسة العنف المشروع في حالة رغبة الشعب في توصيل رسالة احتجاجية، سيادة ثقافة الاغتراب وغياب التجانس القومي والهوية الموحدة.¹²⁵
 - إدراك المواطن أن صوته من عدمه لا يؤثر في اللعبة السياسية، بل هو المساهم في إضفاء الشرعية والمصادقية على الانتخابات.¹²⁶
 - من جهة أخرى قام الباحث الفرنسي "بيير بريشون (Pierre Brichon)" بتقسيم المواطنين الذين يمتنعون عن تسجيل أنفسهم في القوائم الانتخابية إلى مرتبتين:

¹²² - ب.د.ن. ناشر، مرجع سالف الذكر.

¹²³ - زين العابد بن حمزاوي، «السياسة و أزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب»،

(1155) [www.aljabaided.net\(n910\)hawzapuit.htm](http://www.aljabaided.net(n910)hawzapuit.htm) اطلع عليه يوم 2016/5/3 على الساعة 12h50.

¹²⁴ - Brechon, op, cit, p45.

¹²⁵ - علي ليلة، المجتمع العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007، ص- ص 120 121.

¹²⁶ - اسماعيل الحلواتي، «هل تحل اجبارية التصويت اشكالية العزوف الانتخابي»، مجلة الديمقراطية، اطلع عليه

يوم 2006/07/22 على الساعة 20:32، ص1.

- الأولى: الفوضويين « Les anarchistes » : وهم الذين يرفضون قواعد الدولة، ويمثلون الشريحة الكبرى في المجتمع الحضاري-الديمقراطي، بحيث ترتفع نسبتهم إذ يمثلون أكثر من 43% من المجتمع الغير مسجلين في القوائم الانتخابية.
- الثانية : المقصون أو المهمشون « Les exclus » : وهم الذين يتميزون بمستوى معيشي منخفض، ولا يهتمون بالحياة السياسية لأنهم لا يؤثرون في صنع واتخاذ القرار.¹²⁷

فحين قام الباحث جون يفسدورمقان (Jean-Yves Dormagen) وسليين بركوني (Celine Barocouni) بدراسة سلسلة من الانتخابات الفرنسية في مناطق متعددة، ليون (Lyon) ، باريس (Paris) ، ومرساي (Marseille). وتوصلوا إلى نتيجة على أن نسبة عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، في ارتفاع من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 1981 إلى 3.5 مليون ليرتفع إلى 3.7 مليون 1988، فحين عرفت سنة 1995 و 2007 نسبا متماثلة بـ 3.87 مليون غير مسجل. ولكن مع انتخابات 2007 تقلصت إلى 2.4 مليون مسجل ليرتفع العدد من بداية سنة 2012 و 2013 بمعدل 4.34 مليون مواطن غير مسجل في القوائم الانتخابية¹²⁸.

(2) الانتخاب الأبيض : «هو صوت في الممارسة الانتخابية يظهر أن المصوت غير راض بالخيارات المطروحة أمامه وهو بالتالي رافض للنظام السياسية، فالتصويت بالأبيض يعتبر صوتا باطلا»¹²⁹.

¹²⁷–Raymound Ferretti, «élément d'une sociologie des elections» [http://www.wikitteritorial.cmfpt.fr/xwiki/econnaissance wie nation-clés/éléments d'une sociologie des élections modifies le 10/02/2014 à 19h15.

¹²⁸–Idem.

¹²⁹–ب.د.ن.ناشر، «التغيب الانتخابي كصوت باطل»، (صوت باطل. www.ar.wikiédia.org/wiki. اطلع عليه يوم 12 ماي 2014 على الساعة 22 : 20

- و يُعرف الانتخاب الأبيض على أنه «غياب ورقة التصويت على داخل الظروف المخصص للأداة بالصوت أثناء ممارسة النشاط الانتخابي»¹³⁰.

- تعريف القانون الفرنسي للانتخاب الأبيض : هو « كل ظرف لا يحمل ورقة تصويت فهو فعل لا يعبر عن أي خيار »¹³¹.

يمكن أن نستنتج أن :

الانتخاب الأبيض : هو ممارسة سياسية شرعية، يلجأ إليها المواطن للتعبير عن خياراته وميولاته بطريقة سلمية احتجاجية. وعدم رغبته في بقاء النظام أو رفضه لسياسة عامة مطروحة.

و الانتخاب الأبيض هو امتناع انتخابي مدني يحمل شعور بالاستياء، اتجاه السياسة، ولكنه معلل بشعور الواجب الأخلاقي للانتخاب، الذي يؤدي بالمواطن للذهاب إلى مكتب الاقتراع رغم كل شيء، للإدلاء بصوته وهو امتناع إيجابي.

لا بد أن نشير على أن :

في الدول التي يكون التصويت فيها إجباري، الانتخاب الأبيض يحسب كصوت (بلجيكا) على عكس الدول التي لا تفرض إجبارية التصويت.

الاستنتاج العام :

الانتخاب الأبيض يترجم شعور بالخيبة، و نقص الثقة في الديمقراطية التمثيلية، وفي الوقت نفسه يعبر من خلاله المواطن عن رأيه بطريقة احتجاجية سلمية و تحميل المسؤولية على السياسيين و الحكومة، بالمنظومة السياسية بأكملها.

¹³⁰-Pierre Brechon,op-cit p, P76.

¹³¹-Marie Simon « élection : voter blanc, ça ne compte [presque] plus des urnes :

(<http://www.lexpress.fr/actualité/politique/elections-voter-blanc-ca-ne-compte-presque-plus-pour-des-prunes1501416.html> le 19/03/2014 à 19h13, p 01.

3- الانتخاب الملغى :

«هو الذي تحسبه سلطة الانتخابات مخالفا لقواعد التصويت و لا يعتمد في العادة لصالح أي من الخيارات المطروحة للتصويت، و بطلان الصوت قد يكون خطأ من الناخب أثناء التصويت، أو جهله بقواعد التصويت»¹³².

في الولايات المتحدة الأمريكية يسمى الصوت الملغى: صوت تالف، تميزا له عن الصوت الباطل الذي تم إدراجه، أما في كندا يسمى صوتا مرفوضا.¹³³

• أنواع الأصوات الباطلة (الانتخاب الملغى) :

- التصويت الناقص: يترك كل أو بعض الخيارات الواجب الاختيار منها في ورقة التصويت.

- التصويت الزائد: باختيار عدد من الخيارات أكبر من المسموح به.

- الإلتاف المادي لورقة التصويت.

- وضع علامات على ورقة التصويت غير تلك المطلوبة لإبداء الرأي، أو بما يفصح عن هوية الناخب.

يعد الانتخاب الملغى تصويتا احتجاجيا، خاصة في النظم التي فيها التصويت واجب، إبطال صوت الناخبين (لآخرين) يعبر عن رفضهم للمرشحين المعروضين عليهم¹³⁴.

• المشاركة المتقطعة : " هو ذلك السلوك الذي يتخذ الناخب، حيث يتجول بين

الامتناع و الانتخاب"، و يشكل الفئة الأكثر ديناميكية في العملية الانتخابية"¹³⁵.

وتعرف المشاركة المتقطعة على أنها: هو تعبير عن ضعف الاحساس بالواجب الانتخابي ويعبر عن تغيير في تعريف المواطنة، ووسيلة فرضت نفسها شيئا فشيئا في آليات

¹³²-ب.د. الناشر، "الصوت باطل" (صوت باطل) www.ar.wikipedia.org/wiki/ اطلع عليه يوم 16 جانفي 2016، على الساعة

44 : 13.

¹³³ المرجع نفسه.

¹³⁴-المرجع نفسه.

¹³⁵-RymondFerretti, idem.

الديمقراطية الموضوعية تحت تصرف الناخبين. وهي اجابة انتخابية عن سوء العمل السياسي.¹³⁶

ومن بين الدول التي عرفت المشاركة المتقطعة في انتخاباتها، نجد فرنسا وذلك خلال سنتين 1995 و1997، حيث نجد 92 % مواطن مسجل في القوائم الانتخابية 43 % منهم فقط أدلى بصوته خلال مختلف المواعيد للانتخابية، أما 49 % من المواطنين اعتبروا ممتنعين عن الانتخاب نظرا لعدم إلتائهم بصوتهم.¹³⁷

وفي سنة 1995 و2002 عرفت المشاركة المتقطعة، أعلى نسبة لها حيث وصلت إلى 55 %، ووصفها أني موكسال Anne Muxel أنها "سلوك جديد في العملية الانتخابية".¹³⁸

• التغيب التصويتي: يتمثل في عدم توجه المواطنين إلى الادلاء بأصواتهم رغم أنهم مسجلين في العملية الانتخابية.

• من اجل الحد من الغياب التصويتي يتم الخضوع للإجراءات التالية، ففي بريطانيا إتخذت إجراءات صارمة تتمثل في إعادة التسجيلات في كل سنة، وبعدها يتم إرسال وثائق رسمية عبر البريد للعائلات التي تدفع الضريبة المحلية والخاصة، بكل الافراد إذا بلغوا 18 سنة.¹³⁹

• توعية الفرد بالأمور السياسية، ليكتسب الثقة في النظام الحاكم، وتشجيع فئة الشباب، على ممارسة الواجب الانتخابي، لأنه يمثل أعلى نسبة من حيث التركيبة الاجتماعية للفئة الممتنعة عن التصويت، بالإضافة إلى ممارسة الرقابة الصارمة خصوصا

¹³⁶–Anne Muxcel:défaillance citoyenne ou expression démocratique ?chaliers du constitutionnel, n°23, février 2008, p17.

¹³⁷–AnnichePercheron,FrançoiseSubileau&MarieToinet«non inscription abstention et vote blanc et nul en France» paris: espace population société N°3,1957.PP 511–513.

¹³⁸–Idem.

¹³⁹–Idem.

في البلديات الريفية، لتفعيل الاندماج التي تقلل من الغياب التصويتي المهددة لظاهرة الامتناع الانتخابي.

الإستخلاص:

ظاهرة الإمتناع الانتخابي تعبر عن إفلاس سياسي، وفي الوقت ذاته تشكل سلوك احتجاجي راقيا يتخذه المواطن، للتعبير عن خياراته السياسية، ويمكن أن نحصر نوعين لهذا الإمتناع ويتمثل في الامتناع العقلاني، والامتناع اللاعقلاني. كما تتعدد صور الامتناع الانتخابي وهذا نظرا لدرجة وعي، ثقة، اهتمام، الفرد بالنظام السياسي. ومدى كفاءة النخب الحاكمة، اذ نجد عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، التغيب التصويتي ، و المشاركة المتقطعة ،الانتخاب الأبيض، الانتخاب الملغى، يعبران كلاهما عن أزمة في النظام السياسي، والقضاء على أبرز معالم الديمقراطية.

المبحث الثاني:

تفسيرات الامتناع الانتخابي

فرض الامتناع الانتخابي مؤخرًا كظاهرة سياسية كبيرة، وبالتالي تراجعت المشاركة السياسية، لتعرف ارتفاع حادًا في جل الديمقراطيات الحديثة أو القديمة، ولقد تعددت التفسيرات المقدمة لهذه الظاهرة، وذلك من أجل معرفة أسبابها، واقتراح حلول لها بهدف التقليل من أضرارها، ومن بين هذه التفسيرات نجد :

1- التفسير النفسي :

يشكل علم النفس محورًا مهمًا في دراسة السلوك الامتناعي، فعند مكسال « (Muxel) » تتميز الفئة الخارجة عن اللعبة السياسية، باللامبالاة السياسية فهي لا تربطها أي علاقة عاطفية أو عقلية بالسياسة، وهي عاجزة عن الحركية و الفاعلية، كما أنها تتصف بضعف وعيها السياسي الراجع لظروفها الاجتماعية والاقتصادية، كحالة الاغتراب السياسي التي يتواجد فيه الفرد¹⁴⁰، يعرفها فرانسوا شازال (François Chazel) بأنها: «شعور الفرد بمسافة بينه و بين النظام السياسي، و انفصاله عن آليات اتخاذ القرار وهذا راجع لغياب الكفاءة السياسية لديه، و صعوبة وصول الفرد إلى المعلومة او لوعي الفرد بوجود عراقيل رقابية على سير القرار السياسي»¹⁴¹.

ومن جهة أخرى، يفسر سيمان (Seeman) حالة اللامبالاة السياسية بأنها حالة شعورية يسببها التعارض بين الفرد و النظام سياسي، تؤدي إلى حالة من سلب المعرفة بسبب نقص وعدم وضوح المعلومة، و عدم وجود إمكانيات كافية تقدمها الديمقراطية للمشاركة الحقيقية في وضع القرار.¹⁴²

¹⁴⁰-Muxcel,op ;cit,p 227.

¹⁴¹-Ipid.

¹⁴²-غرايم جبل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني[تر: يوسف ستوكت]، دمشق، 2005، ص16.

ويستنتج "سيمان" أن حالة اللامبالاة السياسية تعبر عن إفلاس بنوعيه: الإرادة والمعرفة، ويعرفها مالتون ينجر (Milton Yinger) فقدان «قاسي لعلاقة و لشعور المشاركة والمراقبة للبنىات السياسية الموجودة»، بينما عند بنس (Benes) الامتناع هو «نتيجة الاغتراب السياسي، حيث يعتقد الأفراد أنهم عاجزون على التأثير في من يتولون أمورهم، وتبدوا أهداف النظام السياسي تافهة»، و هذا الاغتراب ينطبق على أهداف النظام الرسمية، وعلى أهداف المعارضة، ويبدو لهم أن الحركات الإصلاحية مستحيلة التحقيق و بلا معنى، والنتيجة السلوكية هو دخول الفرد في نوع من العزلة التي يعرفها "نتلر (Natlar)" بأنها اعتزال عن الحياة الاجتماعية أو الكف عن المشاركة الاجتماعية والسياسية و يحرم نفسه من دفء و حرارة العلاقات الاجتماعية والسياسية¹⁴³.

وإلى جانب الشعور باللامبالاة التي تعود إلى الاغتراب السياسي، أضاف باحثون آخرون متغيرات هي : عدم الاهتمام بالسياسة وغياب الكفاءة السياسية، يقول "هربرت مكلوسكي (Herbert Mclosky)" «أن المواطن الذي لا يملك الوسيلة و لا المنافسة لكسب الأفكار السياسية، فإن ردة فعله عن المؤثر السياسي تنقصه الفاعلية»¹⁴⁴.

أما من الناحية الاجتماعية النفسية: فهؤلاء هم أفراد أقل ثراء، أقل مستوى تعليمي، وفاقدي الموارد الاجتماعية ويساند هذا "بورديو (Bourdieu)" حيث يقول «أن الكفاءة لوحدها لا تكفي للتأثير في اللعبة السياسية، بل لا بد من وضعية اجتماعية وموارد كعناصر مترابطة»، فما يبحث عليه المشارك، ليس المشاركة من أجل المشاركة فقط، بل لابد من مشاركة تستطيع تغيير قواعد اللعبة السياسية، و تغيير مواقع و موارد هذه الجماعة وليس إنتاج لنفس النخبة الحاكمة.

¹⁴³ -علي شتا، بيولوجية العصيان و الاغتراب، القاهرة: مركز الاسكندرية للكتاب، 1994، ص 280.

¹⁴⁴ -Jacques Lagroyem, Bastien François, Frederic Sawinsky, **Sociologie politique**, 6^{ème} édition, Paris, 2006, p 290.

وهذا لابد من أن يكون الفرد سياسيا ممتنها يملك الأدوات المادية والرأسمال الثقافي حسب "بورديو (Bourdieu)" لأن دون هذا أصبح الأفراد غير قادرين على فهم الإهانات السياسية، و يواجهون خطابا سياسيا غامضا، أو بتعبير "بورديو" أن الامتناع هي نتيجة لهذا الإفلاس.¹⁴⁵

التفسير السوسيولوجي للامتناع : يهتم هذا المتغير بدراسة الوضع الاجتماعي للفرد، و علاقته بسلوك الامتناع الانتخابي يرجع آلان لنسلوه (Alain Lancelot) ، هذه الظاهرة إلى ضعف الاندماج الاجتماعي الفردي في المجتمع الكلي أو في جماعة وسيطة، فالجماعة تخرج الفرد من عزلته، وترجع فردا نشيطا، والمشاركة الاجتماعية ضمن نقابات، جمعيات أو نوادي، تزيد من درجة الاندماج الاجتماعي، ومنه تصبح المشاركة الانتخابية فرعا من المشاركة الاجتماعية، و منها يكون الفرد المهمش من قبل المجتمع أو الجماعات شخص ممتنع سياسيا¹⁴⁶.

يضع سيمور ليبست (SimourLypist) علاقة بين الوضع المهني للفرد والسلوك الامتناعي، فكلها انتمى الفرد إلى طبقة دنيا يعني احتمال لجوئه إلى الامتناع، وهذا بسبب شعوره بعدم الكفاءة السياسية، وبالتالي يخشى الوقوع في الخطأ، و يرى ليبست أن الإسهام المتدني للفقراء في الحياة السياسية راجع للصراع من أجل البقاء الذي يخضونه في حياتهم السياسية، و هذا الأخير لا يترك فراغلا استثماره في النشاط السياسي، فتدنى نسبة اشتراك هؤلاء في العمل السياسي، يعكس انعزالا عميقا عن الاهتمامات التي تقع خارج نطاق الأسرة، أما الانتماء المهني فيظهر أن فقراء الفلاحين والعمال الذين يعملون لساعات طويلة منتظمة لكسب العيش، يستحيل أن يكونوا نشيطين سياسيا¹⁴⁷.

¹⁴⁵-ibid.

¹⁴⁶-Françoise Subileau, M.F Toinet, « les chemins de l'abstention », la découverte, Paris, 1993, p131.

¹⁴⁷- ليبست، رجل السياسة، مرجع سابق، ص 192.

ومنهم أيضا البطالين والذين ليس لهم عمل دائم، والنتيجة أن الإقصاء السوسيواقتصادي للفرد يستوجب حتما الإقصاء السياسي له، وهذا ما أكده أيضا "دانيال قاكسي (Daniel Gaski) الذي اعتبر «الامتناع سلوك خارج عن عدم الكفاءة في فهم الرهانات والنقاشات السياسية، و الفئات المعنية بهذه الظاهرة هم البطالين والفقراء»¹⁴⁸.

يعتبر السن من التغيرات التي حظيت بالدراسة، حيث أشارت إلى انخفاض نسبة الامتناع لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 24 سنة، لأنه يتناسب سن الانتخاب لأول مرة فتكون مشاركته فضولية و تجريبية من باب شخصي، يريد منه تحقيق اندماجه في المجتمع الكلي، أو يكون تحت تأثير عائلته، ففي هذا السن يعني الانتخاب بالنسبة للشباب، رمز لممارسة حرة لحقوقه الشخصية. بعد سن 25 سنة تصبح المقاطعة طبيعية للشباب، لرد فعل تقييمي للتجربة الأولى، أو لرد فعل عن أزمة البطالة، أو أزمة اندماج اجتماعي غير مستقر، و كلما كبر الفرد في السن تتخفف نسبة الاندماج لديه، لأن الانتخاب عند هذه الفئة يشكل واجبا أخلاقيا بالدرجة الأولى¹⁴⁹.

أما بالنسبة لمتغير الجنس، أظهرت الدراسات عدم وجود دلالة واضحة في السلوك السياسي حسب متغير الجنس، و لكن أوضح "لييست" أن سلوك الامتناع الانتخابي تعلق بالنساء أكثر من الرجال، و ذلك راجع إلى الفكرة التقليدية التي تنظر إلى أن المرأة، كربة بيت فقط، و على ذلك فإن النساء اللواتي لا اهتمام لهن بالسياسة، يحسن بالحرية في عدم الاقتراع، بينما يشعر الرجال بالتزام أكبر بالعملية التصويتية¹⁵⁰، "آن مكسال" في دراسته، للانتخابات الفرنسية (1995 - 2002)، أعطى نموذج سوسيو ديمغرافي للامتناع على الشكل التالي تتميز به :النساء أكثر من الرجال، الشباب البطال، الطبقة الاجتماعية ذات المستوى الاجتماعي و الثقافي المنخفض¹⁵¹.

¹⁴⁸-Brechon, « **comportement et attitudes politique** », op.cit, p. 53.

¹⁴⁹-Dominique Changnolland, Op-cit, p.53.

¹⁵⁰-لييست ، مرجع سابق ،ص 198.

¹⁵¹-Brechon, Op-cit, p 48.

• التفسير السياسي للامتناع :

تعتبر ظاهرة الامتناع ظاهرة عامة طغت على الدول الأوروبية عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، حيث سجلت في أوروبا نسبة مرتفعة في كل من إيرلندا بـ 37,4% في 2002، بريطانيا بنسبة 24,6 % في 1987، لتصل إلى نسبة 38,7 % في عام 2005. و أما في فرنسا انتقلت النسبة من 21,5 % سنة 1986 إلى 35,6 % في سنة 2002، و هذا وفق إحصائيات الانتخابات التشريعية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أشار "روبرت بتنام (Robert Buttnum)" أنه لم يسبق لأكثر من عهدين من الزمن أن يختار هذا العدد من الأمريكيين، لامتناع عن التصويت كما فعلوا في السنوات الأخيرة¹⁵²، وهذا الوضع الخطير يضرب الديمقراطية في أهم قواعدها.

يرى بعض الباحثون أن الامتناع يمس الفئة التي تحس بوجودها داخل اللعبة السياسية، وتلجأ لهذا السلوك لتعبر عن حالة الاستياء، و عدم الرضا عن العرض السياسي. و للتعبير عن غضبها و حقدها من سياسات لا تخدم مصالحها، وفق رفض كلي و جزئي لقواعد اللعبة الديمقراطية، ليكون الامتناع في هذه الحالة ذو طبيعة نضالية وسلوكا إحتجاجيا، يبعث المواطن من خلاله رسالة احتجاج للقائمين على شؤون الحكم والدولة.¹⁵³

ومن بين الأسباب السياسية للامتناع، نجد انعدام الثقة في رجال السياسة وتدهور صورة السياسية بسبب تصاعد الفضائح السياسية، انتشار الفساد السياسي، الرشوة والسلوكات السلبية لقادة الأحزاب، إلى تصادم الميولات السياسية مع المصلحة الشخصية، و البعد عن انشغالات المجتمع، و تصاعد هذا مع انهيار دور التنظيمات الحزبية والنقابية، ووجود أزمة في العرض السياسي الذي لا يستجيب للطلبات الجديدة للمواطن و هذا ما اعتبره "جاك بويرسي Jacques Bowerssee بشيخوخة السياسية (lavieillesse politique) فالانتخابات أصبحت بلا رهانات ولا آفاق و النتيجة انهيار الهوية السياسية وضعف رابطة المواطنة، بين

¹⁵² -brechon ,opcit ,p 48.

¹⁵³ -Anne Muxel:op-cit

المواطن والدولة اذ دخل هذا الأخير في حالة من البطالة السياسية (Chaumage politique)¹⁵⁴.

تختلف ظاهرة الامتناع حسب طبيعة الانتخابات من رئاسية، تشريعية أو حتى محلية، فقد بينت الإحصائيات أن الانتخابات الرئاسية لها تعبئة جماهيرية أكبر، من المحلية أو الأوروبية، ففي فرنسا مثلاً أكدت الدراسات حول السياسة الفرنسية « Cevipof » أن أكبر نسبة مقاطعة تشهدها الانتخابات هي لأوروبية ثم المحلية، فالتشريعية، لتعطى الرئاسيات بنسبة أقل، هذا ما بينه "تواني و شوفالد (Toinet et Shoufeld)"، أن الانتخابات الوطنية حسبه ترتبط بتعبئة كبيرة بينما تقل في الانتخابات المحلية، لأن الخيار الانتخابي موجه لشخصية و نوعية المرشحين، في حين يعتمد المرشح على قدرته و على شبكاته الاجتماعية أكثر من اعتماده على اللون السياسي الذي يمثله¹⁵⁵.

إن الامتناع عبارة عن تسبب سياسي، تتخفف حدته كلما كانت الرهانات واضحة وهامة و تنقص حدته في ظروف الأزمة وهو ما سماه "سجفريد" بانتخاب المعركة (Election de combat)، يظهر الامتناع لغرض مرضي و كسلوك منهجي لارتباطه بطبيعة الانتخاب و بالعرض السياسي المقدم، كما يوجد امتناع يرتبط بظروف انتخابية، ويعود الفرد للمشاركة حين يتحسن العرض و استماعه لتعبئة الرأي العام¹⁵⁶.

يمكن أن نستخلص أن:

يتركز التفسير النفسي للامتناع الانتخابي، على أن الفرد الممتنع يتصف بعدم الاهتمام بالسياسة نتيجة ضعف وعيه السياسي وشعوره بالاغتراب، لغياب الكفاءة وصعوبة وصوله إلى المعلومة السياسية. كما أنه نتيجة إيمان الفرد بأن الحركات الإصلاحية مستحيلة التحقق. أما اجتماعياً ففسر الامتناع الانتخابي للفرد، بعدم اندماجه مما يصعب عليه المشاركة

¹⁵⁴ -حمدي ، مرجع سابق ،ص213.

¹⁵⁵ -Toinet et Schoufeldm, op-cit pp 645 – 676.

¹⁵⁶ -Céline Braconnier, Jean Yves Dormagen, « La démocratie de l'absentention », Gallimard, Paris, 2007,p 35.

ضمن نقابات، جمعيات ونوادي، بحيث ربطوا السلوك الامتناعي للفرد بالسن، الجنس وبالوضع المهني فمثلا الفلاحين والبطالين هم الفئة الأكثر امتناعا. أما التفسير السياسي للامتناع فهو ناتج عن عدم رضا الفرد عن العرض السياسي، و التي يعبر من خلالها عن غضبه وحقدته من سياسات لاتخدم مصالحه. إذ يبعث المواطن رسالة احتجاجية للقائمين على شؤون الحكم والدولة نتيجة انعدام الثقة في رجال السياسة، وانتشار صور الفساد والرشوة، إضافة إلى وجود أزمة في العرض السياسي.

المبحث الثالث:

علاج ظاهرة الامتناع الانتخابي

مع تنامي الديمقراطية، شكلت ظاهرة الامتناع الانتخابي، أحد أبرز التحديات التي تعيق مبادئها، والتي تخلق أزمات في التنمية السياسية والاجتماعية، وحتى أعرق الديمقراطيات في العالم، ومن أجل القضاء، أو حتى التقليل من هذه الظاهرة المستعصية اتجهت بعض الدول إلى تقديم بعض الحلول لها منها التصويت الإلكتروني، واعتماد مبادئ لتحقيق نزاهة الانتخابات .

أ- التصويت الإلكتروني:

يعرف التصويت الإلكتروني على أنه «مباشرة الحق السياسي في الانتخابات، لإختيار المترشحين، من خلال استخدام تقنية المعلومات بدلا من الطرق التقليدية، كأوراق وصناديق الاقتراع، و من ثمة تخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي، وفقد معايير فنية وأمنية معينة لتحقيق أقصى درجات الشفافية، والدقة والأمن مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية بصورتها الإلكترونية»¹⁵⁷.

وتعرف كذلك: «كل الوسائل الإلكترونية التي يمكن أن تستخدم الاقتراع وعد الأصوات و فرزها».

ومن أجل تطبيق التصويت الإلكتروني يجب الاعتماد على مجموعة من المعايير أهمها المعيار القانوني، التقني، الاجتماعي، لمحاولة جادة لسد النقص والخلل الحاصل لإنجاز عملية التصويت الإلكتروني بنجاح.

ومن أبرز الدول التي قامت باستخدام هذه التقنية في محاولة منها لكي تدخل التكنولوجيا الرقمية في مواعيدها الانتخابية نجد : مثلا مصر في الدول العربية، و بريطانيا في الدول الغربية .

¹⁵⁷ - حضر عباس عطوان، محمد جاسم، الأمن و الإدارة الإلكترونية في العراق، رؤية استراتيجية عملية التصويت، مجلة رسالة الحقوق، العدد 1، 2، 20، ص 63.

(1) التصويت الالكتروني في مصر :

كان الظهور الأول عام 1991، و هي فكرة أقيمت بالأساس على إيجاد رقم قومي فريد، ومميز لكل مواطن مصري، يتيح التعرف عليه ويربط بين جميع سجلاته في معاملاته مع جهات الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة، طوال حياته بحيث يتم إجراء دراسات تفصيلية لقوانين ولوائح الأحوال المدنية وتفسير بعض القوانين، وتطوير النماذج والمستندات وتركيب وتشغيل الحسابات الرئيسية المركزية لمصلحة الأحوال الشخصية، وإنشاء شبكة معلومات بينها وبين مراكز المعلومات المدنية، المحافظات، ومحطات، إصدار بطاقات التحقيق الشخصية و الوثائق المدنية¹⁵⁸.

فكل مواطن مصري، ولد بين 1900 لديه رقم قومي متفرد، و في الانتخابات المصرية لعام 2000، قدم مدير قاعدة الرقم القومي "يحي العطفى" الحل المتكامل لإجراء الانتخابات التشريعية المتمثلة في إعداد قاعدة بيانات تنظيم، وإدارة العملية الانتخابية وإصدار البطاقة والجدول الانتخابية، وبعدها إعداد التعديل التشريعي اللازم لمواكبة استخدام تكنولوجيا المعلومات، مع ضرورة أن تتحول مصلحة الحالة المدنية إلى هيئة للمعلومات المدنية، وعلى الرغم من تقديمها هذا المقترح فإن حتى إجراء انتخابات الرئاسة المصرية في سبتمبر 2005 تم أخذ الرقم القومي، كأساس لإعادة الجداول الانتخابية¹⁵⁹.

يمكننا القول أن التصويت الالكتروني في الانتخابات التشريعية المصرية (فيما يتعلق بنظام التصويت، الفرز و إلى غاية إظهار النتيجة) لا يزالان ، بمنأى عن أي مظهر رقمي الكتروني، لأنه يستحيل نقل عملية التصويت، الفرز، العد من بيئة العمل الورقية إلى بيئة العمل الرقمية، بدون توفير البنية الأساسية اللازمة.

أما فيما يخص المواقع الالكترونية، فلما تكون سوى أداة للدعاية الانتخابية مثل ما واقع لأحزاب اذا استثنينا الصحف ومواقع الأخبار.

¹⁵⁸ - مرجع نفسه ، ص ص، 154 - 157.

¹⁵⁹ - مرجع نفسه، ص ص ، 157 - 181.

(2) التصويت الالكتروني في بريطانيا :

ربما تكون التجربة البريطانية مع الديمقراطية الالكترونية من التجارب القليلة التي تخضع باستمرار، لتقييم ، قائم على منهج نقدي ذو طابع مؤسسي و هذا ما يوفر زاوية للرؤية، أو المنظور النقدي.

بحيث تقوم اللجنة البريطانية بإصدار تقارير تحليلية لنقاط الضعف والقوة في الاستخدام الفعلي و العملي للتكنولوجيات المختلفة أثناء عملية التصويت¹⁶⁰.

توصل تقييم اللجنة البريطانية لانتخابات (البريطانية) التي جرت في أوت 2002 إلى النتائج التالية :

- مدى تأثير التصويت الالكتروني، عبر شبكة المعلومات والهاتف في جذب ناخبين جدد.

- دور السلطات المحلية في انجاح التجربة على مستوى الأمن والثقة في ممارسة الانتخابات.

- إعداد تقرير من طرف "جيسون كيتكات"، وهو منسق مشروع الديمقراطية الالكترونية بعنوان الانفتاح و الثقة. ردا على ورقة المداولات الخاصة، التي أصدرتها الحكومة البريطانية.

- إعداد تقرير من طرف لجنة الانتخابات: التقرير يشير على أن الانتخابات البريطانية لعام 2000، شهدت 37 مشروعا تجريبيا، عبر الوسائل الرقمية، للانتخابات كوسيلة أساسية، وليس تجريبية، حيث تم الاعتماد على التصويت الالكتروني في 10 دوائر للتصويت على شبكة الانترنت برسائل قصيرة¹⁶¹.

هناك سلبية في التصويت الالكتروني متعلقة، بعدم وجود الأمن وإمكانية التزوير ولكن مع ذلك فإنه يمكن القول أن المشروع الإلكتروني في بريطانيا، نجح إلى حد بعيد، اذ تمكن

¹⁶⁰ -مرجع سابق، ص ص، 172 - 173

¹⁶¹ - المرجع نفسه، ص ص ، 173 - 187.

من تعزيز اتصالات الانترنت، وتحسين إمكانياتها في عدد كبير من المواقع في جميع البلاد، إضافة إلى تقنين وتنظيم التواصل الالكتروني مع الناخبين أثناء الانتخابات مثل إعلانات خارج فضاء الويب¹⁶².

3- الإدارة الانتخابية :

من أجل التقليل من ظاهرة الامتناع الانتخابي هناك من رأى الحل في تفعيل الادارة الانتخابية ، فهذه الأخيرة تحرص على ضمان شرعية ومصادقية العمليات الواقعة تحت مسؤوليتها، و الذي يمكن تحقيق من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ في إدارتها للعملية الانتخابية، و بينها نجد:

أ) الاستقلالية :

و تتميز بشكلين من الاستقلالية : الأولى تتعلق بالاستقلالية التنظيمية عن السلطة التنفيذية، أما الثاني فيتعلق بالاستقلالية العملية المطلوبة في كافة الإدارة الانتخابية، والتي تتعلق بعدم خضوعها لآية مؤثرات في قراراتها سواء أتت من السلطة التنفيذية، أو الجهات السياسية أو الحزبية، وأبسط مثال لتحقيق هذا فيتمثل في إيجاد إطار قانوني يؤكد على هذه الاستقلالية، كالمكسيك ولأوروغواي، وفي المقابل يتم تعيين أحد الشخصيات العامة البارزة، والمحترمة والمعروفة بحيادها كما في بوركينا فاسو، تفرض ضوابط تعيين من خلالها قيادات في المجتمع المدني لرئاسة الإدارة الانتخابية.¹⁶³

ب) الحياد:

لتحقيق نزاهة العملية الانتخابية ومصادقيتها وتعزيز أوسع مستويات لقبول للناتج، يجب على الإدارة الانتخابية أن تعمل بحياد تام بالإضافة إلى تنظيمها للعمليات الانتخابية، وضرورة تمتع هذه الإدارة على أعضاء مستقلين لا يتبعون لأية جهة، من أجل إقناع الجمهور

¹⁶²-المرجع نفسه، ص، 187.

¹⁶³-دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أشكال الادارة الانتخابية ،[تر: أيمن أيوب، علي الصباوي]، 2007 ،ص38

بمصادقية الانتخابات، وفرض رقابة خارجية على الإدارة الانتخابية، وقراراتها من خلال وجود مدونة سلوك لها تنص على عقوبات قوية و ردية.

ت) النزاهة :

ويمكن تحقيق هذه المنظومة من خلال تمتع الإدارة الانتخابية باستقلالية عملية وسيطرة كاملة. على كافة جوانب العملية الانتخابية، وتشمل على ضوابط وقوانين لمعالجة الفساد والتعامل معه وفرض العقوبات الهادفة لردع الممارسات السلبية.

• الشفافية :

تعتبر من بين أبرز مبادئ العمل السياسي التي تتميز بها العملية الانتخابية، لأن كل عملية انتخابية تتجسد فيها الشفافية، تكون نتائجها ايجابية فيرفع من درجة مصداقيتها، لذا نجد القانون ينص على وجود شفافية تامة في هذه الأخيرة، حيث يتمكن الجمهور من إطلاع على تفاصيل الإدارة الانتخابية¹⁶⁴.

• الكفاءة :

و ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا العالية، متطلبات التوعية والإعلام، والتأكد من أن برامجها تخدم متطلبات الكفاءة الانتخابية لما يضمن استمراريتها، وتحقيق الحداثة والنزاهة، بحيث تعزز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية.

كما يعزز ثقة ودور الأحزاب السياسية والمهنية، و تعتبر من العناصر الاساسية لتحقيق المصادقية، التي تعطي الثقة لكافة شركاء الأحزاب السياسية، المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بأن القائمين على الانتخابات قادرين على الإطلاع بمهامهم بشكل فعال.

¹⁶⁴- دليل المؤسسة الدولية الديمقراطية و الانتخابات "أشكال الإدارة الانتخابية"، مرجع سابق، ص 40 - 42

• الخدمة :

تعتبر من مسؤوليات الإدارة الانتخابية الرئيسية، فهي تعمل على توفير خدمات نوعية مميزة تعمل على تقييم أداء تلك الإدارة، كما يمكن أن تعتمد على معايير الخدمة، كجزء من إجراءاتها الخاصة¹⁶⁵.

• التوافق :

هناك من يقترح حل الديمقراطية التوافقية، وهي ديمقراطية مؤسسة على ميثاق تصاعدي، يضمن قواعد تحمل ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية لأطراف المشاركة التي تضم مختلف القوى أو اللاعبين السياسيين الفاعلين على الساحة، فهي تعتبر مرحلة استقالة أحسن من الديكتاتورية التسلطية، والغرض منها إتاحة الدولة إعادة تأسيس شرعيتها في نظام يسمح لها بالتنقل إلى ديمقراطية حقيقية، في ظل صعوبة تطبيق التصويت الإلكتروني، وتحقيق مبادئ الإدارة الإلكترونية.

الانتخاب الإجباري: تعتبر بلجيكا أول بلد تبنت الانتخاب الإجباري، حيث تفرض غرامة ما بين 25 أورو - 125 أورو وعلى الممتنع، هذا النظام مرتبط بنظرية الانتخاب وظيفة ، و بالتالي فهو ليس حق فقط، بالإمكان عدم ممارسته ، و لكن وظيفة هامة تقدمها الدولة للمواطن، هذا النظام معمول به في بلجيكا أستراليا ، لكسمبورغ ، اليونان -تركيا -النرويج، وفي بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كوستاريكا، والبرازيل.

- انتقد التصويت الإجباري كونه لايسمح بمعرفة الأسباب الحقيقية للإمتناع التي تسمح معرفتها، بالبحث عن السبل الكفيلة لمعالجته. ففرض إجباري التصويت يصبح دون أي مغزى سياسي، فإيطاليا تخلت عنه، بعدما اقتنعت بعدم جدواه في محاربة الامتناع.¹⁶⁶

¹⁶⁵مرجع سابق، ص ص، 43 - 46

¹⁶⁶DERECTION DE L'information legale et administration (DILA).idem.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر الامتناع الانتخابي من أحد مظاهر الأزمات السياسية المتعلقة بالنسق السياسي خاصة، و بالمواطن عامة، و يعد من أحد الاختلالات، العميقة التي تعيق تطور وتقوية النظام السياسي، و يعبر عنه بعدة آليات : عدم التسجيل في القوائم الانتخابية ، الانتخاب الملغى و الأبيض، الغياب التصويتي، وأخيرا المشاركة المتقطعة.

وهو راجع لعدة أسباب : إما سلوك عقلائي للأفراد يملكون المعلومة السياسية، ويعبرون عن موقفهم اتجاه النظام برغم من امتلاكهم الكفاءة السياسية، أو مؤشر للامبالاة، أو نتيجة الاغتراب أو بسبب تعارض قيم الفرد، و قيم النظام السياسي، أو عدم قدرة الفرد على فهم ما يجول داخل الحياة السياسية، و نتيجة استياء من العرض السياسي الغير مقنع. و قد قدم مجموعة من الباحثين دراسة لهذا السلوك عبر مجموعة من المتغيرات المسماة بالعوامل النفسية ، الاجتماعية، السوسيولوجية، و حتى السياسة للفرد.

كما حددنا مجموعة من الحلول التي تبنتها الدول، للحد من تفاقم هذه الظاهرة التي تؤثر على فعالية الانتخابات، وعلى الأفراد، وعلى السياسة العامة لدولة.

الفصل الثالث

أزمة المشاركة الانتخابية في منطقة القبائل: دراسة لعينة من مواطني ولاية تيزي وزو

السياق العام لظاهرة الإمتناع الإنتخابي

محددات الأمتناع الإنتخابي: تحليل نتائج الإستبيان

المواقف السياسية للعينة

تمهيد:

تبنت الجزائر مبدأ التعددية الحزبية، وذلك منذ 1989، وبذلك شهدت العديد من الاستحقاقات الانتخابية، إلا أنها رافقتها أزمة في المشاركة تمثلت في تدني نسب التصويت، لكن اختلفت حدتها من استحقاق لآخر، كما تفاوتت من ولاية إلى أخرى.

تعتبر منطقة القبائل إحدى أهم المناطق التي شهدت امتناعا انتخابيا تاما، عرفته عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية: رئاسية، تشريعية ومحلية، ولمعرفة الأسباب والعوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة، تمت دراسة المواقف السياسية لعينة من مواطني ولاية تيزي وزو والمقدرة بـ 120 مفردة اختيرت بطريقة عشوائية. وزعت عليهم استمارة استبيان، وتم اختيار 90 منها بعد استبعاد 30 لعدم صلاحيتها للتحليل. (انظر الملحق) سيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الأول السياق العام لظاهرة العزوف الانتخابي، أما المبحث الثاني فيخصص لمحددات الامتناع الانتخابي، فحين سيتناول المبحث الثالث، المواقف السياسية للإمتناع.

المبحث الأول

السياق العام لظاهرة الإمتناع الإنتخابي

1- على المستوى الوطني:

إن أحزاب السلطة ضعيفة، والمعارضة التي تقترح بديلا حقيقيا أضعف، لهذا فإن أغلبية الجزائريين ابتعدوا تدريجيا عن السياسة وعن المؤسسات التي تمثلها، مما جعل حزب الامتناع أكبر حزب في البلاد. فالجزائر، وعلى غرار حتى الدول العريقة بالديمقراطية، شهدت كل مواعيدها الانتخابية عزوفا عن المشاركة السياسية، وهذا منذ 1990، تاريخ أول انتخابات جرت في ظل التعددية السياسية، رغم أن كل دساتيرها جعلت من مبدأ السيادة الشعبية مبدءا مقدسا.

أ-الإمتناع الإنتخابي في الرئاسيات:تتميز الانتخابات الرئاسية بنوع من التعبئة الشعبية، ولكن إذا أخذنا الجزائر مثال لذلك نجد أن نسبة الامتناع الانتخابي لرئاسيات 1995 بلغت 26.93 %، لترتفع هذه النسبة مع سنة 1999 لتصل إلى 39.35 %، كما ارتفعت سنة 2004 إلى 41.93 %. وعادت للتراجع سنة 2009 إلى 25.89 %. وهذا راجع إلى اعادة تعبئة للهيئة الناخبة المتقطعة من قبل العرض السياسي لتعود إلى التصويت مرة اخرى. أما رئاسيات 2014 فقد شهدت أعلى مستوى لها من حيث الامتناع الانتخابي قدرت بنسبة 41.93 %. وهذا راجع إلى الظروف التي شهدتها الحملة الإنتخابية من ترشح الرئيس للعهد الرابعة وسط تعالي الأصوات برفض ذلك

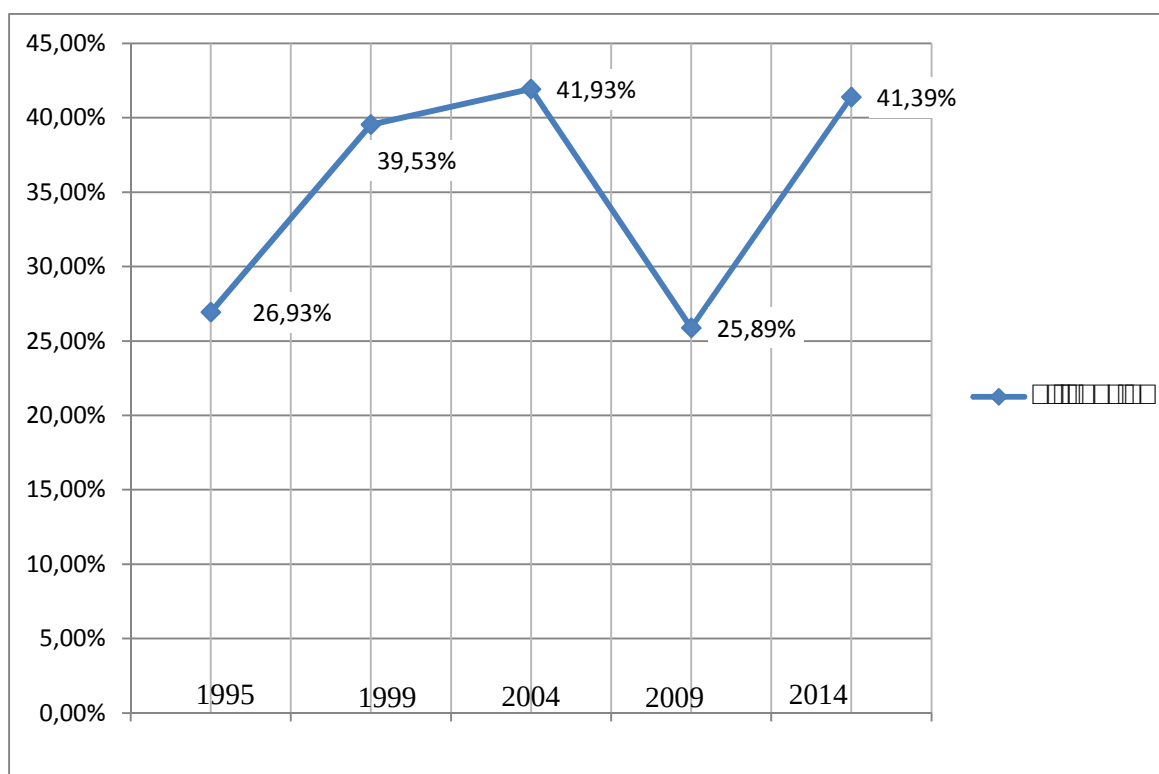
(1) المخطط البياني

يُبين نسبة الامتناع الانتخابي في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية (1995/2014)

2014	2009	2004	1999	1995	سيات
41.93	25.89	41.93	39.35	26.93	

من اعداد الطالبتين: www.conseil.constitutionel.dz

www.conseil.constitutionel.dz



من إعداد الطالبتين:

شكل رقم 1 : منحنى بياني يُبين نسبة الامتناع في الانتخابات الرئاسية على المستوى الوطني بين

2014 - 1995.

نستنتج من خلال المنحنى: أن نسبة الإمتناع الانتخابي لسنة 1995 بلغت 26.93٪، نتيجة الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر ، لترتفع بشكل ملحوظ سنة 1999 بنسبة 39.53٪. أما 2004 عرف منحنى الإمتناع ارتفاعا بنسبة 41.93٪، بفعل الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل

ومع رئسيات 2009 بلغت النسبة 25.89٪، لترتفع من جديد سنة 2014 لتبلغ نسبة الإمتناع الانتخابي 41.39٪، ومنه نستنتج أن الانتخابات الرئاسية تتميز بالامتناع المتقطع للمواطن.

ب- التشريعية :

أول انتخابات تشريعية في عهد التعددية كان ذلك سنة 1991 ورغم أنها كانت في ظل تعددية حزبية إلا أنها عرفت امتناعا انتخابيا بلغ 47 ٪، أما عام 1997 فتقلصت نسبة الامتناع إلى 34.51 ٪، وفي سنة 2002 تصاعد منحى الامتناع ليصل إلى 53.83 ٪ من مجموع المسجلين في القوائم الانتخابية.

أما في تشريعات 2007 فقد زادت الأزمة حدة إذ بلغ مستوى العزوف الانتخابي 63.05 ٪ وهي غير بعيدة عن النسبة المسجلة عام 2012 والمقدرة بـ 56.86 ٪ في ظل موجة من الاحتجاجات والتمردات.

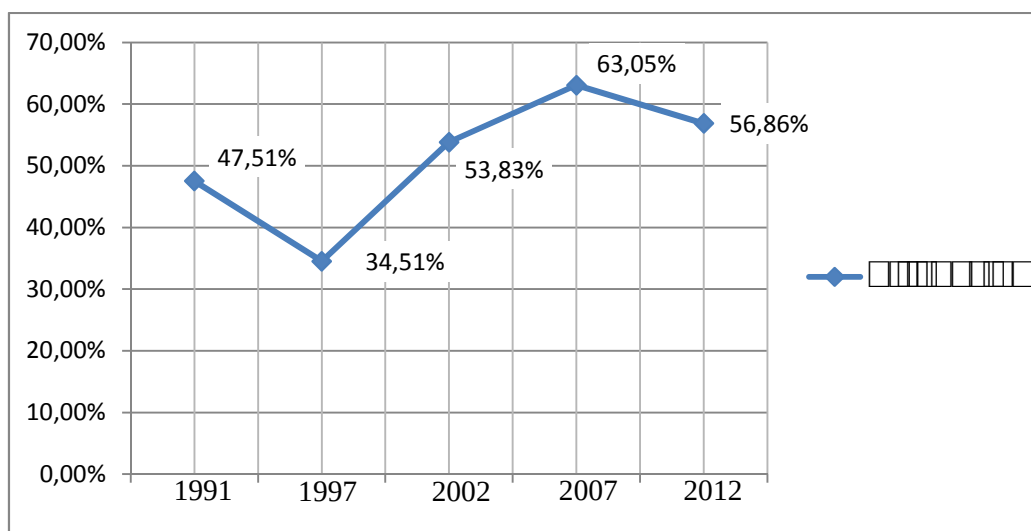
جدول رقم (2)

يبين نسبة الامتناع الانتخابي على المستوى الوطني خلال التشريعات (1991/2012)

التشريعات	1991	1997	2002	2007	2012
نسبة الامتناع	47.51	34.51	53.83	63.05	56.86

من اعداد الطالبتين:

المصدر: من وزارة الداخلية على الموقع www.intirieur.org.



شكل رقم 2 : منحى بياني يوضح الإمتناع الانتخابي في التشريعات في الجزائر من سنة 1991 إلى 2012.

نستنتج من خلال المنحنى: ارتفع الإمتناع الانتخابي في تشريعات 1991 بنسبة 47.51% رغم أنها كانت أول انتخابات في عهد التعددية. ومع سنة 1997 انخفضت إلى 34.51%، ليعرف المنحنى الإمتناع ارتفاعا مقارنة بالسنة السابقة بـ 53.83%. شكلت تشريعات 2007 الاستثناء بنسبة امتناع وصلت إلى 53.83%، لتتخف سنة 2012 ولكن بنسبة أخف قدرت بـ 56.86%. ومنه نستنتج أن الإمتناع الانتخابي في التشريعات مستقر.

ج- المحليات :

تتغير طبيعة الانتخابات الرئاسية، التشريعية والمحلية من حيث التعبئة الجماهيرية، فنجد أن المحلية هي أقل الانتخابات من حيث نسب الامتناع بحيث بلغت سنة 1990 إلى 34.85 % ومع عام 1997 لم تتعد 33 % في حين شكلت سنة 2002 أعلى نسبة لها بمعدل 56.10 % مقارنة بـ 2007 التي وصلت فيها نسبة الامتناع إلى 54 % وشكلت سنة 2012 الاستثناء حيث بلغت نسبة العزوف الانتخابي أعلى مستوى بـ 57.08 %⁽¹⁵⁶⁾.

¹⁵⁶ - نفس المرجع.

جدول رقم 3

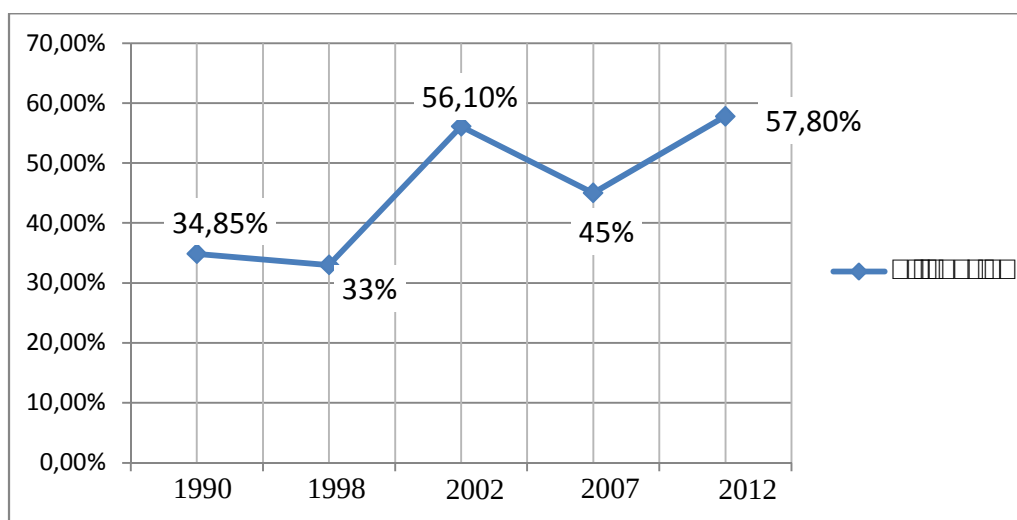
يبين نسبة الامتناع الانتخابي في الجزائر خلال المحليات (2012/1991)

المحليات	1991	1997	2002	2007	2012
نسبة الامتناع	34.85	33	56.10	54	57.8

البتين: □□□□□□□□□□

المصدر. www.iterieur.org .

« [http://retraite-arouiba-bolys-de-voyage.fr./2007/11/30 résultats des-election-municipale-et-apw](http://retraite-arouiba-bolys-de-voyage.fr./2007/11/30_résultats_des-election-municipale-et-apw) »



شكل رقم 3 : منحني بياني يوضح نسبة الامتناع على المستوى الوطني في الانتخابات المحلية ما بين 1991 إلى 2012.

نستنتج من خلال المنحنى: الامتناع الانتخابي في المحليات ، لا يختلف كثيرا عن الرئاسيات والتشريعية، حيث بلغت النسبة المئوية خلال سنة 1990 34.85%. أما سنة 1998 انخفضت هذه النسبة إلى 33%، ليشهد منحني الإمتناع ارتفاعا بنسبة 56.10%، وهذا نتيجة للأحداث العنيفة التي شهدتها منطقة القبائل خلال 2001. أم محليات 2007 فتقلصت نسبة الامتناع وبشكل طفيف ب 45%. ليعرف منحني الامتناع الانتخابي أعلى مستوى له بنسبة 57.80% وذلك سنة 2012. منه نستنتج أن الانتخابات المحلية شهدت امتناعا مستقرا.

الامتناع المتقطع:

عملية المقارنة بين نتائج المحليات ،الرئاسيات التشريعية تظهر النسبة الهامة من الإمتناع المتقطع والمقدرة بين تشريعات 2012 ورئاسيات 2014 بفارق 14٪ وهي نسبة تشير إلى الناخبين المتجولين بين الانتخاب والامتناع وهو ما سمي بالمشاركة المتقطعة.بينما استقر الناخب في الإمتناع بين التشريعية والمحليات حيث قدر الفارق ب1.24٪

ب-الامتناع الانتخابي في منطقة القبائل :

التعريف بالمنطقة:هي جزء من سلسلة الأطلس التلي،في الجزائر وتقع بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط. تشكل وحدة جغرافيا من خلال سلسلها الجبلية،غير أنه يتم تقسيم المنطقة إلى جزئين: الأول هي القبائل الكبرى ،والثانية القبائل الصغرى.فالأولى تتمثل في تيزي وزو، بومرداس، وجزء كبير من ولاية البويرة.أما الثانية تضم بجاية وجزء كبير من ولاية بومرداس ،برج بوعريج،السطيف،جيجل.بلغ عدد سكان منطقة القبائل حوالي 10.000.00 مليون نسمة سنة 2003 ،يتوزعون على عدة قرى جبلية،مدن كبرى وصغرى.¹⁵⁷

التعريف بولاية تيزي وزو : تعتبر ولاية تيزي وزو من بين أقدم وأهم ولاية بالجزائر،تقع هذه الأخيرة شرق العاصمة الجزائر ،والتي يبعد مقرها عنها ب 125 كلم من بجاية غربا ، وعلى بعد 30 كلم من سواحل البحر الأبيض المتوسط جنوبا. يبلغ عدد سكانها 135088 نسمة وهي ثاني أكبر مدينة ، بعد منطقة القبائل الصغرى بجاية.تنتشر اللغة الأمازيغية في تيزي وزو، تنقسم الولاية إداريا إلى 21 دائرة و 67 بلدية.¹⁵⁸

تمهيد: احتلت منطقة القبائل نسا قياسية في الامتناع الانتخابي خاصة في السنوات الأخيرة، بحيث تختلف النسب من منطقة لأخرى ، وهذا حسب طبيعة الانتخاب، (رئاسية ،تشريعية ،محلية، استفتاء).والجدول أدناها يبين ذلك.

¹⁵⁷ ب.د.ناشر ، ولاية تيزي وزو. <http://wikipedia.org/w/index.php.title.Oldid-1908649&tizi-ouzou-h>
¹⁵⁸ المرجع نفسه.

جدول رقم 4: مستوى الامتناع الانتخابي في منطقة القبائل.

الولايات الانتخابات	بجاية (%)	تيزي وزو (%)	البويرة (%)	بومرداس (%)
رئاسيات				
2004	83.93	81.66	52.38	49.80
2009	70.58	69.12	33.69	42.78
2014	76.42	70.99	65.34	60.81
تشريعات				
1997	50.20	48.38		83.37
2007	82.23	83.86	71.72	76.04
2012	74.89	80.16	66.10	74.89
محليات				
2012	61.83	63.50	62.51	61.38
2007	60.50	59.19	59.74	63.38
إستفتاء المصالحة الوطنية				
2005	88.47	88.18		
الوئام المدني. ¹⁵⁹				
	41.05	38.29		

المصدر: المعطيات الرقمية مأخوذة من الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية.

«www.intirieur.org»:

<http://retraite-arouiba-bloys-de-voyage.fr/2007/11/30-resultats-des-election-munuccipales-et-a-pw> ,25/04/2041.

«www.algerie.dz.com/article de 11737/html»,23/04/2014 ;

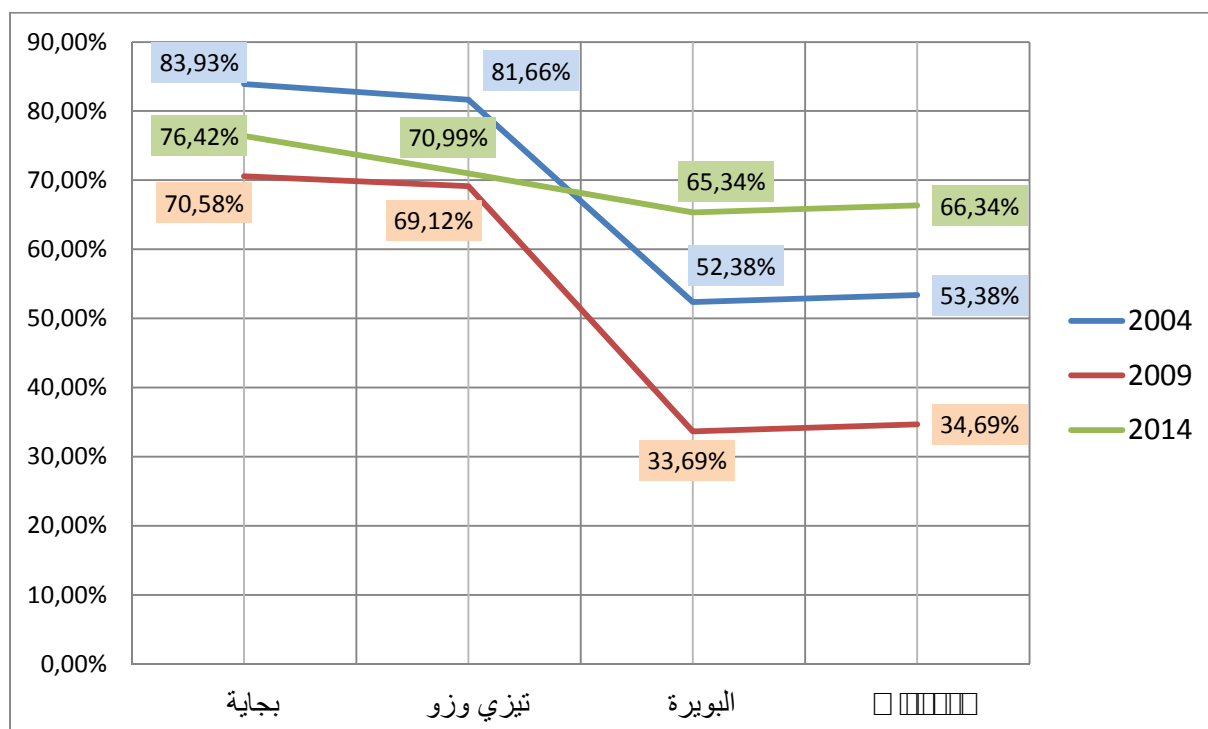
«http://archives.tsa.algerie.com/politique/election-electorales-resultats-par-parti-22938.html»,20/ 05/2014.

نتيجة هامة بينها الجدول أعلاه:

تتميز ولاية بجاية و تيزي وزو بالامتناع التام حيث عرفت كل الأشكال الإنتخابية نسبا مرتفعة من الامتناع بما في ذلك الاستفتاءات، بأغلبية مطلقة من الهيئة الناجبة في كل من الولاياتين (أكثر من 50%). بينما سجلت ظاهرة الإمتناع المتقطع في كل من ولايتي بومرداس البويرة، فالامتناع المستقر ارتبط بالتشريعات والمحليات، بينما عرفت الرئاسيات و الاستفتاءين تعبئة جماهيرية. وعملية المقارنة بين النسب المسجلة في الاستحقاقات بين سنتي 2007-2014 في الولاياتين نجد ان نسبة التقطع الإنتخابي في ولاية البويرة تقدر ب(38%) بين 2007-2009. بينما قدرت في ولاية بومرداس ب(33.7%) وهي تشير إلى عدد الناخبين المتجولين بين الانتخاب والامتناع.

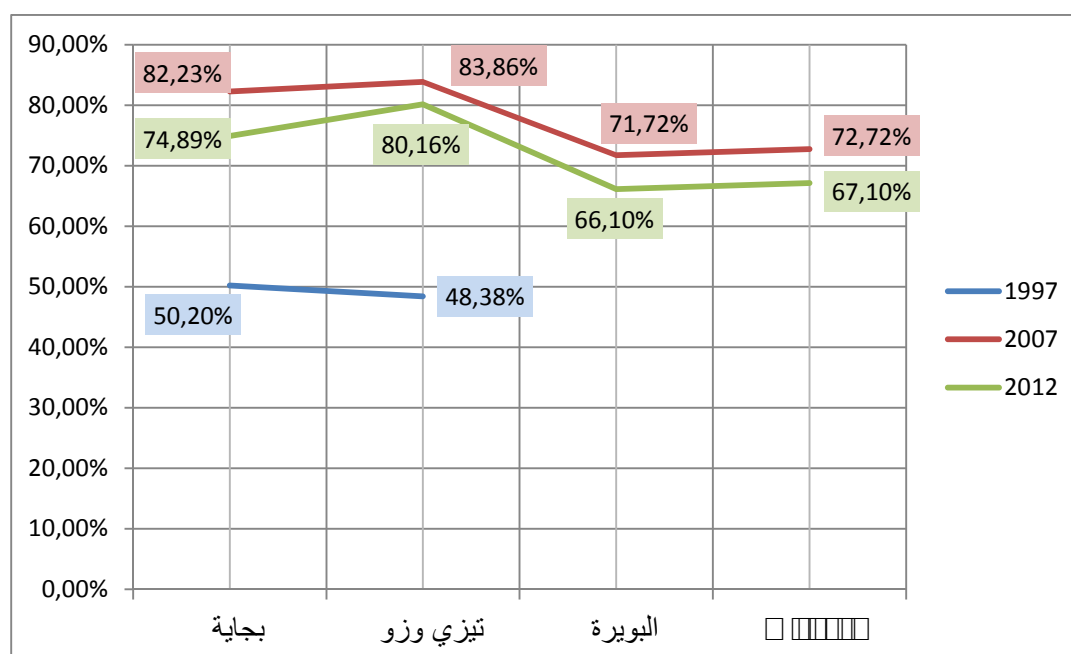
- بين 2012-2014 تبرز الولايات الأربعة مستقرة في الإمتناع بفارق 4% فقط

والمخطط البياني أدناه يوضح النتائج السابقة:



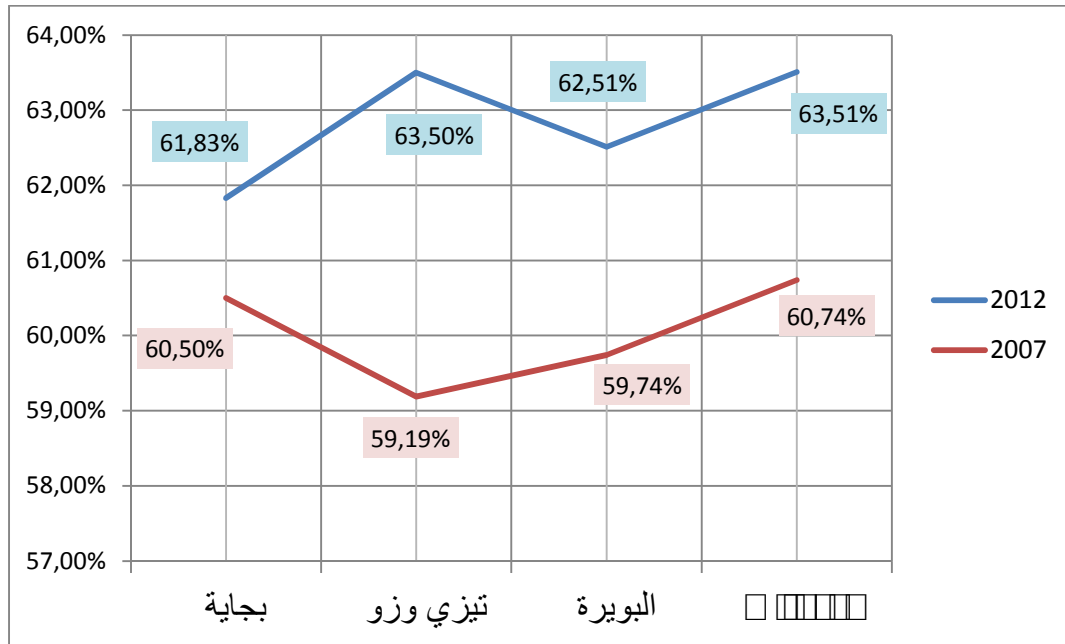
شكل رقم 4: منحنى بياني يبين نسب الامتناع الانتخابي في منطقة القبائل في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014 الرئاسيات

النتيجة: من خلال المنحنى يتبين أن مستوى الامتناع الانتخابي في منطقة القبائل مرتفعة وتحتل ولاية بجاية الصدارة خاصة في الرئاسيات 2004 بـ 83.93% تليها تيزي وزو 81.66% من ذات الرئاسيات، بينما نجد كل من بومرداس و البويرة تتقارب نسب الامتناع الانتخابي فيها. منه نستنتج أن الفرد امتناعه مستقر.



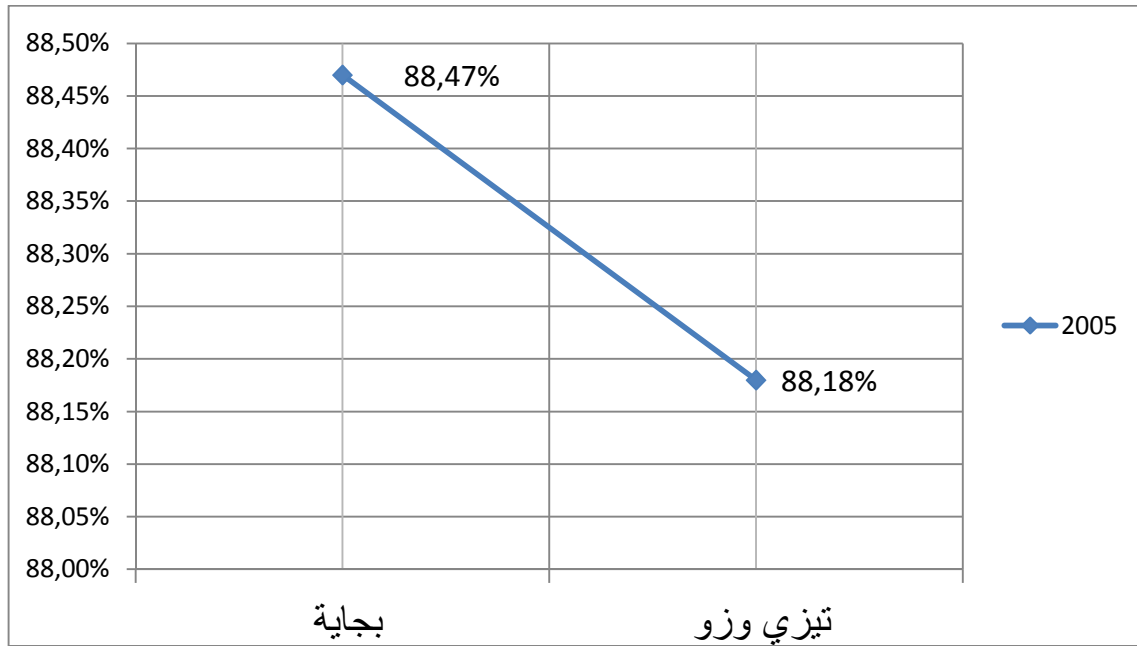
شكل رقم 5 : منحنى بياني يوضح الامتناع الانتخابي في منطقة القبائل خلال الانتخابات التشريعية بين 1997-2012.

النتيجة: من خلال المنحنى نستنتج أن ،جل منطقة القبائل شهدت امتناعا انتخابيا تعدى 50%، إذ تحتل ولاية تيزي وزو الصدارة في تشريعات 2007 بنسبة 83.86%، وتليها بجاية بـ 82.23%. شكلت سنة 2012 الاستثناء، فنجد أن الامتناع خاصة فقط ولايتي: تيزي وزو بـ 48.38% وبجاية بـ 50.20%، وبرر وزير الداخلية هذا الوضع بالأمطار التي اجتاحت المنطقة ومنعتهم من الذهاب إلى صناديق الاقتراع. منه نستنتج أن امتناع الفرد مستقر.



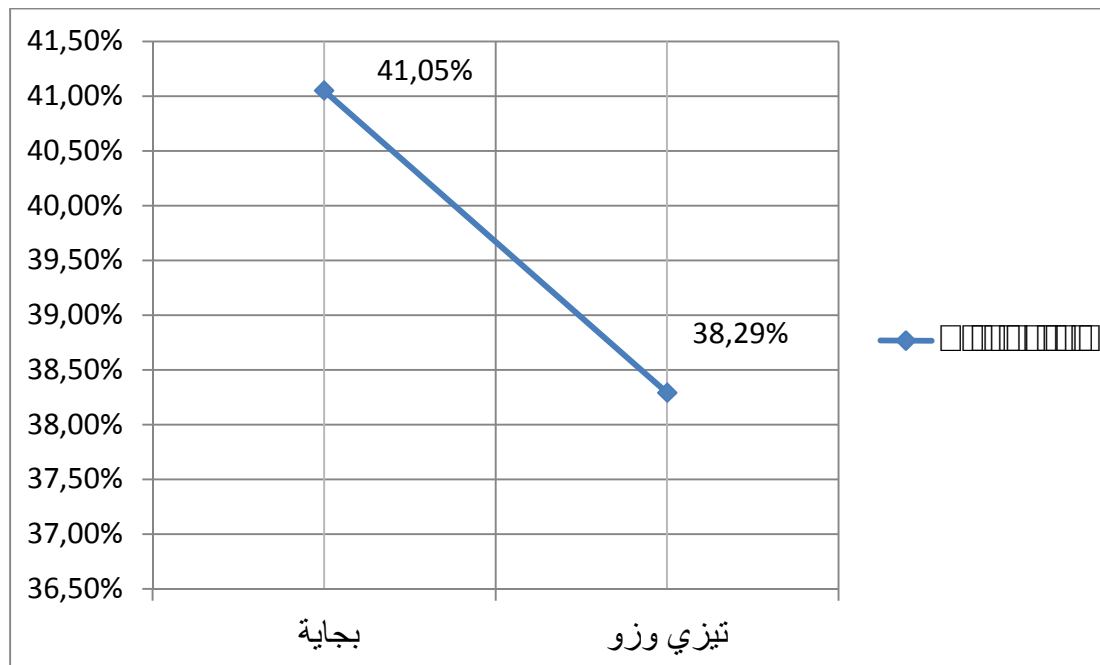
شكل رقم 6 : منحني بياني يوضح الامتناع الانتخابي في منطقة القبائل خلال الانتخابات النتيجة:

تتقارب نسب الامتناع في كل المنطقة وتحتل من تيزي وزو أعلى نسبة في الامتناع الانتخابي بأكثر من 60% في كل من سنة 2007 و 2012 تليها ولاية بومرداس بنسبة 63.51% (2012)، لتحتل منطقة القبائل الصغرى نسبة 61.83% من محليات ذات السنة ولم تتفاوت النتائج كثيرا عن ولاية البويرة، التي تعدت نسبة الإمتناع 50% ب 61.51% (سنة 2012). منه نستنتج أن نسب الامتناع الإلتخابي بمنطقة القبائل خلال المحليات تتقارب فيما بينها و الفرد الممتنع امتناعه مستقر.



شكل رقم 7 : منحنى بياني يوضح الامتناع الانتخابي في منطقة القبائل خلال استفتاء المصالحة الوطنية (تيزي وزو، بجاية).

النتيجة: من خلال المنحنى نستنتج أن نسبة الامتناع الانتخابي خلال استفتاء المصالحة الوطنية بلغت أقصى حد لها بأكثر من 80%. فالفرد الممتنع امتناعه كامل .



شكل رقم 8 : منحنى بياني يوضح الامتناع الانتخابي في منطقة القبائل استفتاء الوئام المدني (تيزي وزو، بجاية) لسنة 2001

النتيجة: من خلال المنحنى يتبين لنا أن مستوى الإمتناع انخفض مقارنة باستفتاء المصالحة، فبلغت نسبته 41.05% في ولاية بجاية، لتحتل تيزي وزو نسبة 38.29%. شهد الوثام المدني تعبئة أكثر من المصالحة الوطنية، بفعل معاناة المنطقة خلال الأزمة الأمنية باعتبارها منطقة جبلية، لكن يبقى الإمتناع مستقر في الولايتين السابقتين الذكر.

المبحث الثاني :

محددات الأمتناع الانتخابي: تحليل نتائج الإستبيان:

يشكل الامتناع الانتخابي عقبة أمام ممارسة الديمقراطية، ولكنه يبقى لأسلوب الوحيد الذي يعبر عن رغبات الأفراد بطريقة حضارية، بحيث عرفت منطقة تيزي وزو هذه الظاهرة خلال السنوات الماضية ولا زالت إلى يومنا هذا ، وقصد تحليل السلوك الامتناعي لمواطني ولاية تيزي وزو تم إعداد استبيان مكون من خمس محاور ، سنتطرق إلى نتائجه في ما يلي:

أ- وصف خصائص العينة المدروسة:

1- الخصائص الشخصية:

جدول رقم 5: يوضح المميزات الشخصية

العينة الإجمالية	ذكور	إناث	ريف	مدينة	24-18	24 - 25	45 <
90	44	46	42	47	24	45	19
النسبة %	45 %	52 %	46 %	52 %	26 %	50 %	21 %

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة الذكور تتراوح ما بين 45 %، ليلبلغ عدد الإناث نصف العينة بنسبة 52 %، أما نسبة سكان الريف فتتراوح ما بين 46 % لتتساوى نسبة سكان المدن مع نسبة الإناث بمعدل 52 %، أما نسبة الشباب 18 – 24 سجلت نسبة 26 %، بينما قدرت نسبة الشباب ما بين 25 – 45 50 %. أما نسبة الكهول (< 45 ما فوق) فقدرت ب 21 %.

بالتالي سجل في العينة تقارب النسب على أساس متغير الجنس، الإقامة، بينما اختلفت على أساس السن حيث شكلت فئة الشباب بين 24-40 سنة نصف العينة المدروسة، وقدرت الفئة الأولى والثالثة (الكهول) في حدود ربع العينة.

2- الخصائص الثقافية والاقتصادية :

1. المستوى الثقافي:

الجدول رقم 6 : يوضح المميزات الثقافية للعيينة المدروسة.

العدد الإجمالي	دون المستوى	ابتدائي	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	ثانوي
العدد	5	6	35	11	3	30
النسبة	% 5	% 6	% 38	% 12	% 3	% 33

من الجدول يظهر أن أكبر نسبة في العينة يشغلها حاملي الليسانس والثانوي في حدود ثلث العينة يليها حاملو الماجستير بـ 12% وتبقى المستويات الأخرى تشكل نسبا ضعيفة في العينة.

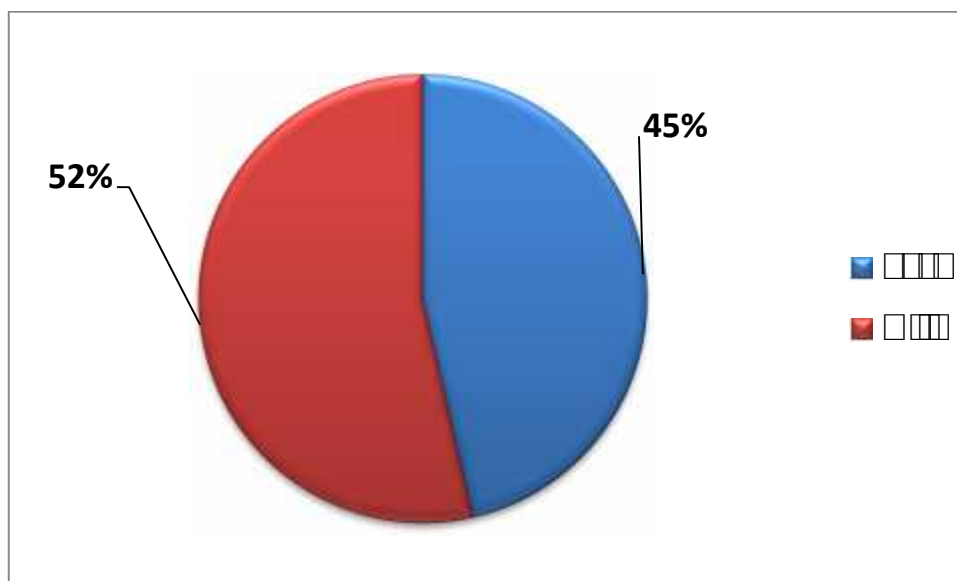
2. المستوى الاقتصادي :

الجدول رقم 7 : المميزات السوسيواقتصادية.

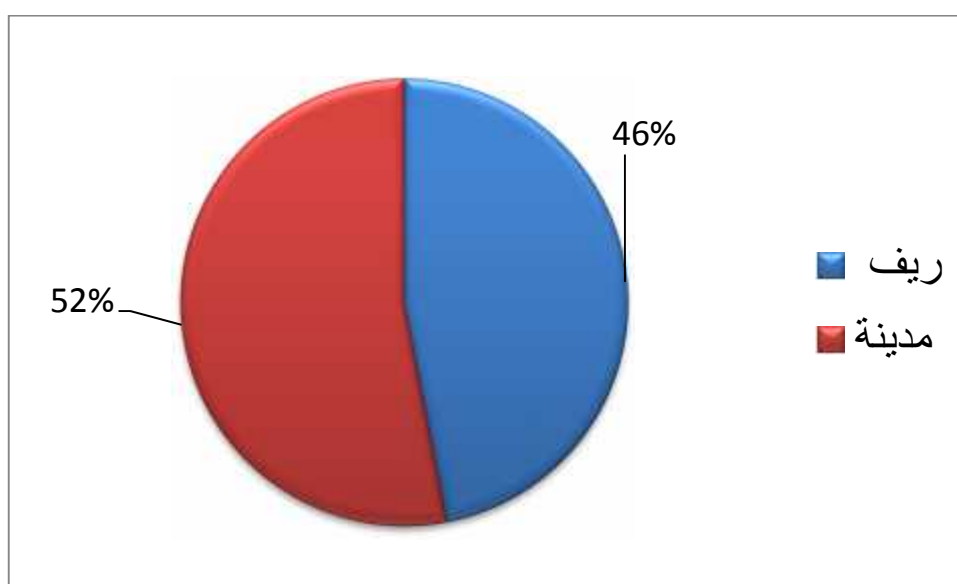
العيينة	بطل	عامل	متقاعد	منخفض الدخل	متوسط	عال	غير معبّر عن الدخل	غير معبّر عن وضعه الاجتماعي
العدد	28	45	1	15	34	3	33	12
النسبة	% 31	% 50	% 1	% 21	% 37	% 3	% 36	% 13

يتبين لنا من خلال الجدول أن :

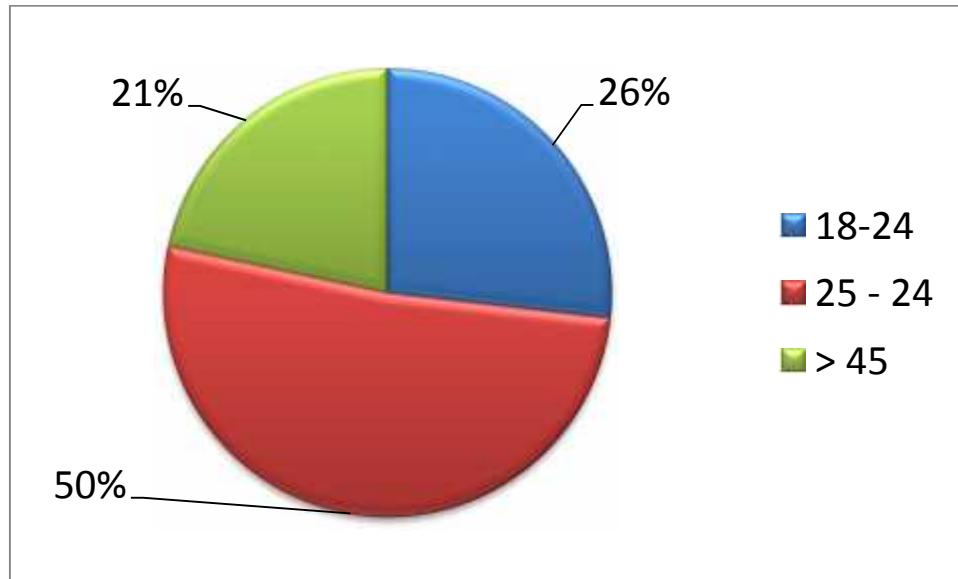
نسبة العينة العاملة تشكل أكبر نسبة مقارنة بالنسب الأخرى إذ تشكل نصف العينة (50%)، أما نسبة البطالين في العينة تتراوح ما بين 31 %. أما أصحاب الدخل المتوسط 37 %، لتتخف نسبة العينة ذات أصحاب الدخل العال إلى 3 % مقارنة مع ذوي الدخل المنخفض المعبر بـ 21 %، مع نسبة 36 % من العينة الغير المعبرين عن معدل الدخل، و 3% غير معبرين عن وضعهم الاجتماعي.



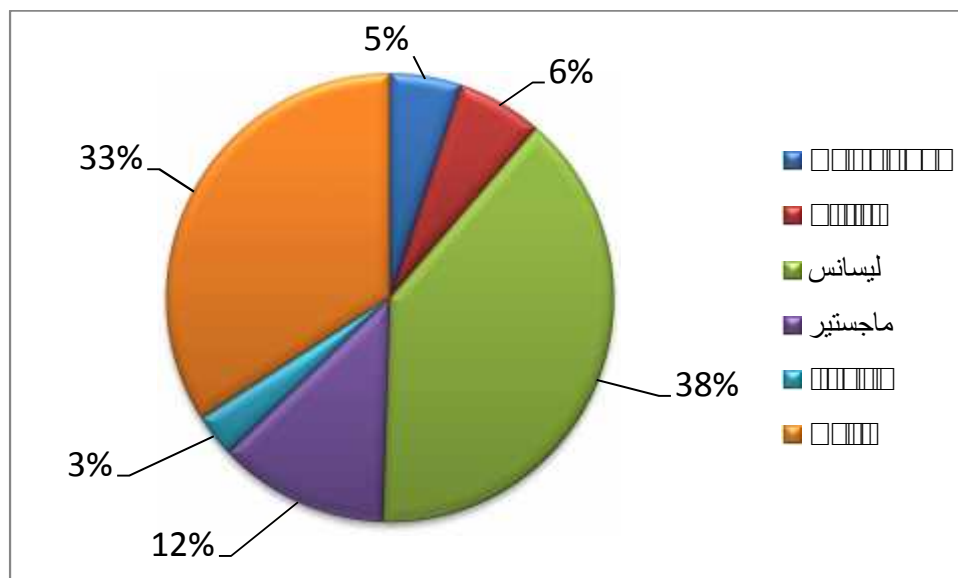
الشكل رقم 9 : دائرة نسبية توضح نسبة الذكور والإناث



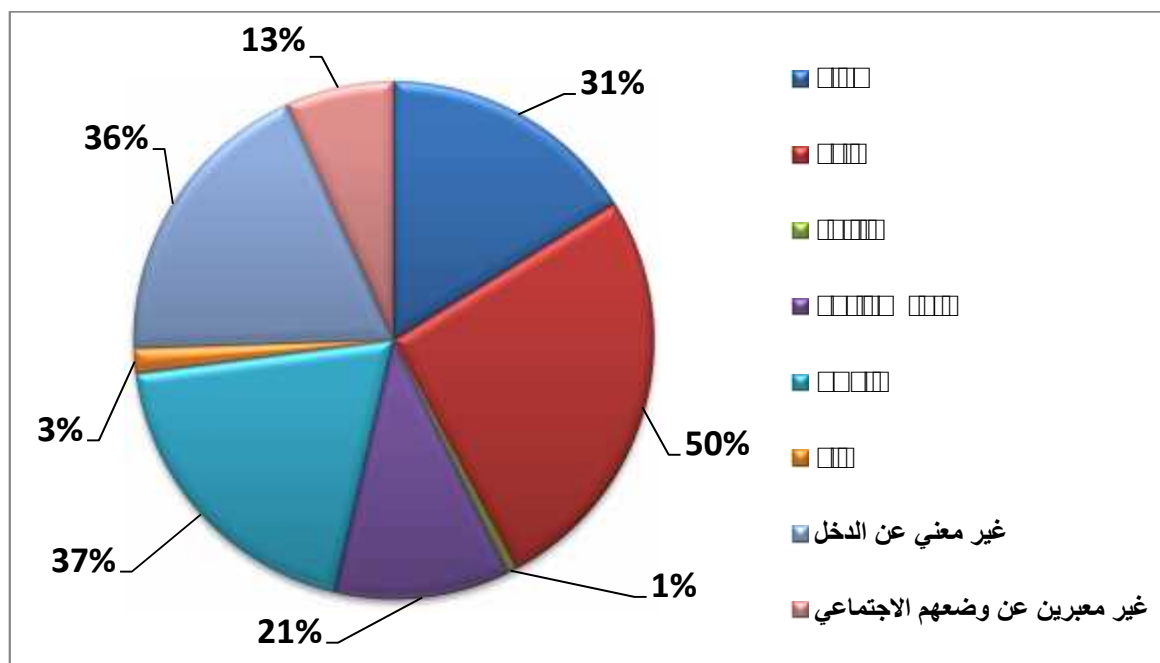
الشكل رقم 10 : دائرة نسبية توضح عدد سكان الريف والمدينة



الشكل رقم 11 : دائرة نسبة توضح فئة العمر للعينة المدروسة.



الشكل رقم 12: دائرة نسبية تمثل المميزات الثقافية للفئة المدروسة.



الشكل رقم 13 : دائرة نسبة تمثل الميزات السوسيو اقتصادية للعينة المدروسة

ب- المتغيرات السوسيو اقتصادية، الثقافية والسياسية للناخب الممتنع

1- العلاقة بين السن والامتناع :

الجدول رقم 7 : المتغيرات السوسيو ثقافية للامتناع الانتخابي

السؤال : هل تنتخب أحيانا- دائما- إطلاقا ؟

العدد الإجمالي	المستوى	أحيانا	دائما	إطلاقا
24	24 – 28	8	1	6
	النسب المؤوية	% 53	% 6	% 40
47	45 – 25	21	13	18
	النسب المؤوية	% 40	% 25	% 34
19	فوق 45	9	4	4
	النسب المؤوية	% 52	% 23	% 23

نستنتج من خلال الجدول ما يلي :

الفئة الأولى " 18 – 24 " : والتي تقابل سن الانتخاب لأول مرة، هي عينة ممثلة حيث 53 % أي أكثر من نصف العينة متقطعة و 40 % هي فئة ممثلة امتناعا كاملا.

الفئة الثانية 40 % من فئة " 25 – 45 سنة " : هي فئة تنتخب أحيانا (متقطعة) و 34 % منها تمتنع امتناعا كاملا وهو ما مجموعه 74 % منها فئة عازفة عن الانتخاب، في حين لا ينتخب منها إلا ربع (4/1) من العينة أي 25 %.

الفئة الثالثة " فوق 45 سنة " : تتميز بأنها فئة متقطعة (متجولة بين الانتخاب والامتناع) حيث قدرت بنسبة 52 % من حجم العينة.

النتيجة : تتميز الفئة الشبابية من 18 – 24 سنة بالعزوف الانتخابي الكامل في حين تتميز الفئة من " 25 إلى أكثر من 40 سنة " بالمشاركة المتقطعة. بالتالي يرتبط الإمتناع التام بالفئة الأولى من الشباب الذي يظهر تأخرها في الدخول للميدان السياسي وممارسة حقها في الانتخاب، ويفسر هذا بتأثير الجماعات الأولية كالأسرة على مواقفهم الانتخابية، وعدم تكوين مواقف خاصة بهم بعد.

3. ب-العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والامتناع: تشكل المتغيرات الاقتصادية محورا هاما لدراسة السلوك الامتناع للفرد، فهي التي توضح الوضع الاجتماعي ومدى تأثيره على السلوك السياسي.

جدول رقم 8 : يبين الطبيعة السوسيواقتصادية للعينة البحث

العينة الحسابية	%	أحيانا	%	دائما	%	إطلاقا	%
عامل	45	19	42	7	75	18	40
بطل	28	10	35	4	14	11	99
متقاعد	40	2	50	/	/	/	/
منخفض	19	5	26	2	10	/	/
متوسط	31	15	44	19	15	8	23
عال	7	/		1	14	9	12

يرتبط الامتناع الانتخابي بفئة العمال، البطالين ومنخفضي الدخل، وهذا ما يتناسب مع الدراسات الغربية التي تربط بين الامتناع الانتخابي وانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد. فكلما انتمى الفرد إلى طبقة دنيا يعني احتمال لجوءه إلى الامتناع بسبب شعوره، بعدم الكفاءة السياسية ويخشى الوقوع في الخطأ، أم ذوي الدخل المرتفع فيسعون إلى الحفاظ على مناصب عملهم، من خلال اهتمامهم بالأمر السياسي.

النتيجة الإجمالية :

الفرد الممتنع هو : ذكر + أنثى + جميع المستويات التعليمية + ريف + مدينة + 18-24 سنة + عمال + بطالون – منخفضي الدخل.

ج-العلاقة بين متغير الإقامة والامتناع: يشكل المجال الجغرافي المحيط الذي يتأثر ويأثر فيه الفرد فمكان المدن يختلفون عن الأرياف ،من حيث نمط المعيشة، وممارسة الأنشطة الاجتماعية .

الجدول رقم 9 : يبين المنطقة السكنية لعينة البحث

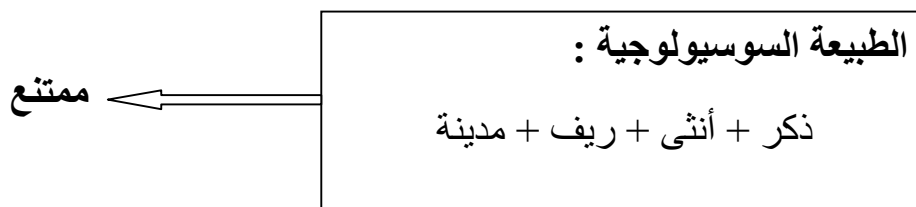
العدد		أحيانا	دائما	إطلاقا
49	ريف	19	19	17
41	مدينة	17	8	15
	ريف 1	% 38	% 26	% 34
	مدينة	% 41	% 19	% 36

يبين الجدول ما يلي:

لا يوجد اختلاف على أساس المنطقة السكنية، حيث يتساوى سكان الريف والمدينة في نسبة الامتناع الانتخابي. في حدود 40% بين المنتخب أحيانا وإطلاقا

النتيجة :

لا توجد علاقة بين الجنس والمنطقة السكنية و العزوف الانتخابي.



د-العلاقة بين المستوى الثقافي والامتناع:تشكل العوامل الثقافية الركيزة الأساسية

لدراسة مجتمع معين،وهذا ما سنحاول ابرازه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 10 : المتغيرات الثقافية لعينة البحث.

النسب المنوية	إطلاقا	النسب المنوية	دائما	النسب المنوية	أحيانا	
% 20	7	% 11	4	% 20	7	ليسانس
% 33	10	% 13	4	% 43	13	ثانوي
% 0	/	% 16	1	% 50	3	ابتدائي
% 23	7	% 6	2	% 30	4	دراسات عليا

من الجدول : يتبين أن العزوف يمس جميع المستويات التعليمية، حيث تتساوى الفئات في أنها فئة ممتنعة دائما بنسب متقاربة 20% ليسانس 33%، ثانوي، مقابل 23% ذوي الدراسات العليا. أو تتجول بين الامتناع فنجد أن فئة الليسانس 20%، ثانوي 43%، ابتدائي 50%، دراسات عليا 30%. أما الانتخاب دائما فتنخفض نسبتها مقارنة بالنسب السابق فنجد أن ليسانس 11%، ثانوي 13%، ابتدائي 16%، دراسات عليا 6%.

النتيجة: لا يوجد علاقة بين المستوى التعليمي والامتناع الانتخابي فالعينة سواء كانت متعلمة، غير متعلمة، ذات مستوى متوسط، أو عال. تتميز بنفس أو بتقارب نسبها من حيث الامتناع الانتخابي، المشاركة المتقطعة.

الجدول رقم 11 : نسب الامتناع الانتخابي والمشاركة المتقطعة لفنتي الذكور والإناث.

إطلاقا	دائما	أحيانا	
18	5	20	ذكر
15	10	22	أنثى
% 34	% 11	% 46	ذكر بالنسبة المئوية
% 31	% 21	% 46	أنثى بالنسبة المئوية

من خلال الجدول يظهر أن:

الأنثى أكثر انتخابا من الرجال حيث أعلنت 21 % من النساء انتخابهن انتخابا

دائما، في حين لم ينتخب الرجال انتخابا كاملا إلا بنسبة 11 %.

تساوي نسب الرجال مع الإناث في الانتخاب المتقطع، والامتناع الانتخابي وتشكل

أكبر نسبة لدى الفئتين : 46 % من الرجال متقطعون مقابل 34 % يمتنعون نهائيا.

نتيجة للمبحث: يمكن أن نستخلص أن: تتقارب النسب المسجلة للعينة على أساس

متغير الجنس، الإقامة بينما اختلفت على أساس السن حيث شكلت نسبة الشباب بين

24-45 سنة تقريبا نصف العينة، كما مثلت فئة حاملي شهادة الليسانس أكبر نسبة.

هناك علاقة بين السن والسلوك الامتناعي إذ نجد الفئة الشبابية تمتنع امتناعا كاملا

على عكس الفئات الأخرى التي تتميز بالمشاركة المتقطعة. تتميز ظاهرة الامتناع

الانتخابي في منطقة تيزي وزو، بأنها تخص فئة العمال، البطالين، ومنخفضي الدخل، كما

أن أفراد العينة مهما كانت مستواه التعليمي فلم يختلف سلوكهم الامتناعي. كما أن نتائج

العينة توضح أن الإناث أكثر انتخابا منا لذكور.

المبحث الثالث

المواقف السياسية للعينة

تعتبر المواقف السياسية من بين محددات السلوك السياسي، بما يضمن تعامل الفرد مع مختلف الرهانات السياسية. لمعرفة العوامل، السياسية التي تقف وراء الامتناع الانتخابي تم استجواب العينة حول ما يلي:

1- موقفها من الانتخاب: في سؤال حول: ماذا يعني لك الانتخاب ؟

- وسيلة للتغيير. - تعبير عن الميول. - واجب وطني.

هل سبق لك وأن ندمت على خيار انتخابي سابق ؟ نعم-لا.

كانت الإجابات كما يلي:

الجدول رقم 12: موقف للعينة من الانتخاب

الجنس	ماذا يعني لك الانتخاب ؟			هل سبق لك وأن ندمت على خيار انتخابي سابق ؟		النسب المئوية	
	وسيلة للتغيير	تعبير عن الميول	واجب وطني	نعم	لا	نعم	لا
الرجال	48	25	17	39	32	43 %	35 %
النساء	53 %	25 %	18 %				

الاستنتاج :

53 % من العينة تعتبر أن الانتخاب وسيلة للتغيير، وبالتالي فهي لا ينتخب ما دام أن هذا الانتخاب لم يؤدي إلى تغيير حقيقي في الجزائر، وعبرت 17% فقط عن اعتباره حق مدني وحق من حقوق المواطنة باعتباره واجب، وهذا الموقف يرتبط أكثر الفئة المتقطعة ما

دام ان أمتناعها غير مستقر. أما 43 % من هذه العينة ارتبط امتناعها بالندم على إنتخاب سابق لم يحقق لها ما كانت تنتظره.

-2- موقف العينة من مفهوم الديمقراطية وواقعها في الجزائر:

في سؤال هل تؤمن بالنظام الديمقراطي : كثيرا، قليلا، إطلاقا ؟

ماذا تعني لك الديمقراطية ؟ :

أ-أعبر عن رأي بحرية

ب- أشعر أن رأي له قيمة

ت-أن أشارك في قرارات وطني

ث-أن تكون انتخابات دورية

ج-أن يتم التداول على السلطة

ح-أن تكون دولة القانون

خ-أن توجد أحزاب و مؤسسات منتخبة

هل تؤمن بالديمقراطية في الجزائر

جدول رقم 13: يبين موقف العينة من مفهوم الديمقراطية وواقعها في الجزائر

كثيرا	قليلا	إطلاقا	أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ	كثيرا	قليلا	إطلاقا
27	31	41	39	21	16	18	16	34	17	11	13	40
النسب المئوية (%)	30	34	45	43	23	17	20	37	18	12	14	44

من الجدول يتبين أن :

41 % من العينة لا تعتقد بالنظام الديمقراطي لأكفيدة ولا بديمقراطية النظام السياسي الجزائري (44 %). أما موقف 34 % فيعتقد بالنظام الديمقراطي كعقيدة لكن أيمانه ضعيف بالديمقراطية الجزائرية بنسبة 14 %. وهذا يفسر بأستياء افراد العينة من العمل السياسي في الجزائر.

أكبر نسبة من العينة (43 %)تعتبر أن الديمقراطية هي حرية التعبير، بينما تعتبرها 34 % بأنها دولة القانون، بالتالي انعدام دولة القانون وانعدام حرية التعبير يرتبط بموقف سلبي للتعبة للانتخابات بالتالي العزوف،لهذا يظهر أن الاعتقاد بالانتخابات أو التداول أو وجود مؤسسات منتخبة ضعيف لدى هذه العينة. ما دام لا توجد دولة قانون.

3- الاسباب المباشرة للأمتناع:

من أجل معرفة وتحليل أسباب الإمتناع الإنتخابي ، تم طرح الأسئلة التالية :

أ)السؤال الأول :

ما هي أسباب إمتناعك عن التصويت :

أ- عدم ثقتك في السياسيين .

ب- عدم ثقتك في النتائج (التزوير).

ت- عدم اقتناعك بالمرشحين وبرنامجه.

ث- تحمل النظام مسؤولية وضغط اجتماعي السيء

ج- تحس أن صوتك ليس له أي تأثير.

ح- تحس بأن هذه الانتخابات لا تعنيك إطلاقا

خ- اسباب أخرى اذكرها:.....

جدول رقم 13 : يبين أسباب الإمتناع للعينة المدروسة.

أ	ب	ت	ث	ح	ج	
26	32	16	10	2	3	العدد
28 %	35 %	7 %	11 %	2 %	3 %	النسبة المئوية

من خلال الجدول نستنتج أن :

تحتل نسبة عدم ثقة المواطن في النتائج (التزوير) ب نسبة 35 %، وتليها عدم الثقة في السياسيين ب 28 % من حجم العينة. أما تحمل النظام الضغط الاجتماعي السيئ فيمثل 11 %، تليها إحساس المواطن بالانتخابات لا تعنيه أصلا، وأخيرا التأثير في القرارات السياسية بنسبة 12 % من حجم العينة.

وبهذا يرتبط الامتناع الانتخابي مباشرة بعدم الثقة السياسية.

ب) السؤال الثاني : كيف تعبر عن الإمتناع ؟

أ- عدم التسجيل في القوائم الانتخابية.

ب- عدم الذهاب نهائيا للتصويت.

ت- التصويت بورقة بيضاء (وضع ظرف فارغ).

ث- التصويت بورقة ملغاة (شطب الورقة أو تمزيقها).

جدول رقم 14: طرق الامتناع

أ	ب	ت	ث	
28	20	26	16	العدد
% 31	% 28	% 22	% 17	النسبة المئوية

نستنتج من خلال الجدول أن :

العينة تعبر عن الإمتناع بعدم التسجيل في القوائم الانتخابية بنسبة 31٪، أما التصويت بالورقة البيضاء فتحتل نسبة 22٪ (الانتخاب الأبيض) يليه عدم الذهاب نهائيا للتصويت بنسبة 28٪. أخيرا التصويت بورقة ملغاة (الانتخاب الملغى) نستنتج أن العينة تميل إلى عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، وهو مرتبط بالفساد النفسي، الذي يرى أن الامتناع الانتخابي نتيجة الاغتراب، وعدم قدرة الأفراد على التأثير في الفعل السياسي.

يظهر أن الفئة المتقطعة المتجولة بين الإمتناع والإنتخاب، امتناعها يكون بالأبيض حيث مس بالتقريب ربع العينة (22٪) بالتالي أنتخابها هو نوع من الامتناع الإيجابي الذي يجعلها تنتقل إلى مكاتب الاقتراع حاملة رفضا للعرض السياسي المقدم من قبل المرشحين. وهو شكل عقلائي للامتناع الإنتخابي.

لتدعيم الإجابات أعلاه تم الاسترسال بالأسئلة التالية:

(ج) ما رأيك في رجل السياسة، فاسد - نزيه.

المسؤول عن فساد الوضع الراهن.

أ- الرئيس

ب- رؤساء الحكومة

ت- رؤساء البلديات

ث- الولاية.

ج- البرلمان

ح- الوزراء

خ- الإدارة

جدول رقم 14: رأي العينة في العمل السياسي

المسؤول عن فساد الوضع الراهن							رجل السياسة		العدد
أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ	نزيه	فاسد	
60	39	27	27	33	20	30	4	62	
60 %	43 %	30 %	30 %	36 %	22 %	33 %	4 %	68 %	النسبة

نستنتج من خلال الجدول أن :

68 % من المواطنين يجمعون على أن رجل السياسة في الجزائر فاسد في حين نجد سوى 4 % من يعتبرونه نزيه، ومن جهة أخرى يرجعون أسباب فساد الوضع الراهن إلى الرئيس ب 60 %، كذلك رؤساء الحكومة ب 43 % يليها البرلمان بنسبة 35 %، في حين تأرجح النسب الباقية بين الولاية ورؤساء البلديات ب 30 %، والإدارة ب 33 %، ويتدنى الوزراء الترتيب ب 22 % فقط.

(د) ارتباط الغزوف بطبيعة الانتخاب والحملة الانتخابية: لمعرفة العلاقة الموجودة بين نسب

الامتناع الانتخابي، نوع الانتخاب، الحملة الانتخابية. طرحنا الأسئلة التالية:

- أي نوع من الانتخابات تبدو وأنها مهمة لك أو تعنيك أكثر ؟

الرئاسية - التشريعية - المحلية.

الى أي مدى أثرت الحملة الانتخابية على خياراتك ؟

كثيرا - قليلا. - إطلاقا

هل اتخذت القرار: قبل الحملة- أثناء الحملة- مترددا الى اخر لحظة

هل كان لوسائل الاعلام تأثير على خياراتك. كثيرا- قليلا- لا تأثير

جدول رقم 15 : يبين النسب المئوية للعينة المدروسة حول تأثير الانتخابات والحملة.

الانتخابات			تأثير الحملة			اتخاذ القرار			دور وسائل الإعلام		
رئاسية	تشريعية	محلية	نعم	لا	قبل	أثناء	متردد	كثيرا	قليلا	لا تأثير	العدد
56	15	18	34	54	62	8		10	5	54	
62 %	6 %	20 %	37 %	60 %	68 %	8 %	20 %	1 %	27 %	60 %	

النتيجة :

الرئاسيات أكثر تعبئة جماهيرية في حين تعرف الانتخابات التشريعية والمحلية أكثر عزوفا. وهذا ينطبق على النتائج الانتخابية المسجلة على مستوى منطقة القبائل ككل حيث يظهر الموقف السلبي للناخب تجاه البرلمان وتجاه المنتخب المحلي الذي لم يستطع أداء واجبه التمثيلي في التعبير عن رغباته وحمل انشغالاته.

اتخاذ القرار بالامتناع الانتخابي، يظهر بأنه موقف مقتنع به، حيث أن 68 % من حجم العينة اتخذوا قرار الامتناع قبل الحملة الانتخابية، و60 % عن عدم تأثيرا للإعلام في موقفهم الامتناعي. وهذا ما سميناه في الدراسة النظرية الامتناع العقلاني

هـ - علاقة الامتناع الانتخابي بمتغير الاهتمام بالسياسة:

لمعرفة العوامل السياسية المؤثرة في العزوف الانتخابي تم استجواب العينة حول ما يلي:

- أ- هل تهتم بالسياسة: كثيرا - قليلا - إطلاقا.
 ان سبق لك أن شاركت في نشاط سياسي في أي من هذه؟
 أ-تمويل نظام سياسي.
 ب- المشاركة في حملة انتخابية.
 ت- النضال في حزب سياسي.
 ث- المشاركة في نقاشات سياسية.
 ج- البحث عن المعلومة السياسية في وسائل الإعلام.
 ح- الانتخابات.

ومن أجل معرفة كل هذه الأسباب تم تحليل أجوبة العينة كما يلي :

جدول رقم 17:نسب الاهتمام بالسياسة للعينة المدروسة

حجم العينة	كثيرا	قليلا	إطلاقا
العدد	22	49	24
النسبة المئوية	% 24	% 45	% 26

نستنتج أن :

45 % من العينة المدروسة لا تهتم بالسياسة إلا قليلا، في حين يهتم 24 % بها كثيرا،

و 26 % لا يهتم إطلاقا.اي النسبة الأكبر من العينة أهتمامها ضعيف بالسياسية

النتيجة :

هناك علاقة بين عدم الإهتمام بالسياسة والعزوف الانتخابي.

جدول رقم 18: يبين النسبة المئوية لاهتمام العينة بالمشاركة السياسية

حجم العينة	أ	ب	ت	ج	ح	خ
النسبة المئوية	/	/	% 8	% 15	% 42	% 38

من الجدول يظهر أن الامتناع الانتخابي لا يرتبط بالعزوف عن أشكال الممارسة السياسية الأخرى، فلا مشاركة انتخابية لا يعني لا مشاركة سياسية حيث 42 % من العينة تبحث عن المعلومة السياسية في وسائل الإعلام، 30 % مشاركون في الانتخابات (متقطعة)، 15 % يشاركون في مناقشات سياسية، 4 % يناضلون في حزب سياسي، بينما 8 % يبحثون عن المعلومة السياسية، 4 % يناضلون في حزب سياسي، بينما 8 % يشاركون في الحملة الانتخابية.

النتيجة :

الامتناع الانتخابي لا يعني العزوف عن كل النشاطات السياسية في حين تنطبق على 3 % من هذه العينة التي تجمع بين العزوف والابتعاد الكلي عن النشاطات السياسية.

3- علاقة العزوف بالسلوك الإحتجاجي:

من أجل معرفة ردة فعل الممتنع عن الانتخابات طرحنا على العينة الأسئلة التالية:

- هل لديك ميول لتغيير النظام بالخروج للشارع على شاكلة الثورة العربية ؟ نعم - لا
- كيف ينظر المواطن للمظاهرات ؟
- أ- تعبير عن الرأي بالاحتجاج.
- ب- طريقة لتوصيل رأي الشعب للحكومة.
- ت- تعبير عن الإحساس بالظلم والحرمان الاجتماعي.
- ث- تفريغ شحنة الغضب من الفساد السياسي للنظام.
- ج- نتيجة للانغلاق السياسي.

ح- هي فوضى وتتجاهلها لأنك تخشى من النظام.

جدول رقم 18 : يبين النسب المئوية لرغبة العينة في تغيير الوضع السياسي ونظرتها للمظاهرات

كيف ينظر المواطن للمظاهرات						هل لديك ميول لتغيير النظام على شكل الثورات العربية		
ح	ج	ث	ت	ب	أ	لا	نعم	
8	10	9	54	48	26	49	25	العدد
% 8	% 1	% 10	% 60	% 53	% 28	% 50	% 27	النسبة

من خلال الجدول :

يبين أن نسبة ميول المواطن لتغيير النظام ،على شاكلة الثورات العربية ضئيل حيث تشكل النسبة (65 %) في حين نجد سوى 27 % يميلون إلى الاحتجاج بالأسلوب العنيف، ومنه يعتبر أغلب المواطنين المظاهرات بأنها تعبير عن الإحساس بالظلم والحرمان الاجتماعي الذي بلغت نسبته 60 % من حجم العينة.بينما 53 % من حجم العينة يعتبرون أن المظاهرات طريقة لتوصيل رأي الشعب للحكومة. فالمواطن في هذه الحالة يحس بالتهميش وعدم قدرته على فرض رأيه.

نستنتج أن :

تميل العينة إلى أسلوب الاحتجاج السلمي عن طريق المظاهرات لإيصال مطالبها للحكومة بعدما فقدت الثقة في الانتخاب كوسيلة شرعية لتحقيق مطالبها .لكن سلوك التمرد غير وارد لدى أغلبية العينة.

4-علاقة الامتناع الانتخابي بالكفاءة السياسية: من أجل معرفة علاقة مستوى الكفاءة

بالامتناع الانتخابي، تم طرح الأسئلة التالية للعينة موضع الدراسة :

- هل تفهم السياسات الحكومية المتبعة " كثيرا - قليلا - إطلاقا " ؟

الفصل الثالث : أزمة المشاركة السياسية في الجزائر

- هل تفهم عمل النظام السياسي الجزائري، والمعلومة تبدو لك واضحة " كثيرا-قليلًا-إطلاقا ؟ "

- ما هو السن القانوني للإنتخاب؟ 18-21-لا يوجد سن محدد
- كم هي سنوات العهدة الإنتخابية الرئاسية في الجزائر: 4سنوات-5سنوات-7سنوات.
- من يعلن نتائج الانتخابات:رئيس المجلس الدستوري-وزير الداخلية-رئيس البرلمان.
- يقوم النظام السياسي الجزائري على أساس تعدد الأحزاب منذ:الاستقلال-سنة1989-سنة 2000

- هل يمكن (ي) ذكر أربعة أسماء لزعماء أحزاب في الجزائر

-
-
-
-

جدول رقم19: يبين النسبة المئوية مستوى الثقافة الساسية للعينة

فهم السياسات الحكومية				فهم عمل النظام السياسي			تقدير المعرفة السياسية			العدد	النسب
كثيرا	قليلًا	اطلا قا	قليلًا	اطلاقا	كثير	جيدة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة		
09	28	47	27	60	3	9	30	25	13		
%10	%31	%52	30 %	%66	%3	10 %	%33	%27	%14		

نستخلص من خلال الجدول:

-تقريبا نصف العينة لا تفهم السياسات الحكومية المتبعة إطلاقا بنسبة 51% من حجم العينة الإجمالي فحين 31% فقط يفهمون السياسات الحكومية من حين لآخر. 10% فقط على دراية تامة بالسياسات الحكومية المتبعة.

-أكثر من نصف العينة، لا يفهم عمل النظام السياسي القائم إطلاقا بنسبة 65%. 30% من العينة يفهمون النظام السياسي قليلا. فحين نجد 3% فقط يفهمون عمل النظام السياسي كثيرا
-نسبة المعرفة السياسية للمواطن المتوسطة، تبلغ 33% أما المواطنين الذين يملكون معرفة سياسية جيدة فلا تتجاوز 10%.

25% من إجمال العينة معرفتهم السياسية ضعيفة، 14% معرفتهم منعدمة.
الاستنتاج: إن الامتناع الانتخابي مرتبط بعدم فهم العينة السياسات الحكومية المتبعة ولا عمل النظام، فحين نجد معرفتهم السياسية متوسطة. بالتالي يرتبط العزوف ايجابيا بالإحساس بعدم الكفاءة السياسية.

علاقة العزوف بالاغتراب السياسي:

من أجل معرفة مستوى الاغتراب، ارتأينا إلى طرح مجموعة من الأسئلة على العينة
السؤال لأول:

هل أنت تحترم السلطة لأنها في خدمة الشعب؟ صحيح -نوعاما -غير صحيح
أنت تشعر بالسخط من النظام لأنه لم يقدم شيئا لك؟ كثيرا - قليلا - اطلاق.
هل استياؤك من النظام يقلل من احساسك بالوطنية؟ نعم -أحيانا -أبد

العدد	تحتزم السلطة لأنها في خدمة الشعب			تشعر بالسخط اتجاه هذا النظام			الاستياء من النظام يقلل من إحساسك بوطنيتك		
	صحيح	نوعاما	غير صحيح	كثير	قليلا	اطلاقا	نعم	أحيانا	أبدا
16	20	47	40	10	22	51	17	9	
النسبة	17%	22%	52%	44%	11%	24%	55%	18%	10%

نستنتج من خلال الجدول: تقريبا نصف العينة لا تحتزم السلطة لأنها لاتخدم مصالح

الشعب بنسبة 52%.22% من حجم العينة تحتزم السلطة ولكن نوعاما أما العينة التي أجابت على أنها صحيح تحتزمها فقدرت ب17%.

أما بخصوص سخط العينة من النظام فتقريبا نصف العينة عبرت على أنها تشعر بالسخط اتجاه هذا النظام بنسبة 44%، وقليل 10%. فحين نجد أحيانا ب24%.

فيما يخص استياء المواطن من النظام يقلل من الإحساس بوطنيته فتقريبا، نصف العينة عبرت عن ذلك بنعم 55%. أما أحيانا فقدرت نسبته ب18%، فحين نجد أن 10% من العينة اعتبرت أن ذلك لا يقلل أبدا من إحساسها بوطنيتها.

السؤال الثاني

-من تعتقد أنه المسؤول عن عدم اندماجك في الحياة الاجتماعية وعرقلة حياتك

السياسية:- الإجراءات البيروقراطية- القوانين

-كيف تعبر عن استيائك من النظام السياسي؟ تتبعد عن كل ما هو سياسي

الخضوع لأمر الواقع- البحث عن وسيلة لتغيير الوضع- التمرد والعنف.

جدول رقم: 21

المسؤول عن عدم الاندماج الاجتماعي		كيف تعبر عن استياءك من النظام السياسي			
القوانين	الإجراءات البيروقراطية	الابتعاد عن السياسة	الخضوع لأمر الواقع	البحث وسيلة لتغيير الوضع	التمرد والعنف
28	55	10	11	46	10
%31	%61	%11	%12	%51	%11

نستنتج من خلال الجدول أن: أكثر من نصف العينة تعتبر أن الإجراءات البيروقراطية هي المسؤولة عن عدم اندماجها سياسيا بنسبة 61%، وربع العينة ترجع السبب إلى القوانين 31%، فحين نجد أن 10 % من حجم العينة يعبر عن استيائه من النظام بالإبعاد عن السياسية، أما 11% فقط منهم يخضعون لأمر الواقع، ونجد نصف العينة تبحث عن وسيلة للتغيير بنسبة 51%، فحين نجد أن 11% فقط عبر عن استيائه من النظام عن طريق التمرد والعنف.

الإستنتاج العام: تتميز العينة بالإغتراب السياسي الإيجابي، فهي لا تحترم السلطة لأنها على دراية تامة بما يحصل في الساحة السياسية من فساد ، فتقريبا نصف العينة تشعر بالسخط من النظام لأنه لم يقدم لها شيئا، ولكن رغم ذلك لم يفقده الإحساس بوطنيته. تقريبا نصف العينة ترى أن الإجراءات البيروقراطية هي المسؤولة عن عدم اندماجه في الحياة الاجتماعية، أي عدم احترام القانون في التعامل مع الأفراد، فهو اغتراب تحس به معظم العينة، التي ترى أن هناك مشكلة في الاندماج الاجتماعي بسبب البيروقراطية وليس القوانين. كما أن نصف العينة ترى أن البحث عن التغيير هي الوسيلة المناسبة للتعبير عن الاستياء من

النظام القائم ، أما التغيير عن طريق الثورة فتجنبه العينة نظرا أنه لا يخلق إلا أزمات مثل ماحدث في الربيع الأمازيغي الأسود، وأحداث 1980، والعشرية السوداء .

الخلاصة العامة: يمس للعزوف الانتخابي جميع المستويات التعليمية، بحيث تتساوى الفئات الأربعة (ثانوي،ابتدائي،ليسانس،دراسات عليا.)في أنها فئة ممتنعة دائما،وأحيانا، أو تتجول بين الامتناع و الانتخاب. أما فيما يخص فئات العمر، تتميز الفئة الشبانية من 18-24 بالعزوف الانتخابي في حين تتميز الفئة من 25 إلى أكثر من 40 سنة بالمشاركة المتقطعة، من حيث الجنس تتساوى نسب الرجال والنساء في الانتخاب المتقطع،و الامتناع الانتخابي كما أن الإقليم الجغرافي لايعتبر متغير للعزوف الانتخابي.من الناحية السياسية فيرتبط الإمتناع الانتخابي بعدم الثقة فيمن يتولون مقاليد الحكم.كما أن المواطنين يتخذون أسلوب الامتناع لعدم فهمهم السياسات الحكومية المتبعة والتي تنسم بالغموض، ولهذا نجد أن العينة تتميز بالاغتراب السياسي الإيجابي،والتي تعتبر أن البيروقراطية هي المسؤولة، عن عدم اندماجه في الحياة السياسية.نجد أن امتناع العينة عقلاني ويتخذ القرار قبل الحملة كما أن أسلوبه في التعامل مع الوضع السياسي الاجتماعي سلمي احتجاجي،كما أن عزوف العينة ليس كليا بل يكون على دراية تامة بما يحصل في الساحة السياسية.

• **تفسيرات الامتناع الانتخابي للعينة في ظل خصوصية المنطقة:**تتميز منطقة تيزي وزو

بمجموعة من السمات التي تجعل انتخاباتها تشهد الامتناع الانتخابي أهمها:

تمركز أحزاب المعارضة:

1-حزب القوى الاشتراكية(FFS):يعد أول حزب تم الترخيص له بالعمل السياسي في الجزائر بتاريخ 6 جويلية 1989 .¹⁶⁰، شارك في الانتخابات التشريعية لسنة 1991 محققا في الدور الأول 25% من الأصوات ،وبعدها انتهج سياسة المقاطعة ،الاحتجاج،والمعارضة.تطرح الجبهة مسألة الهوية من زاوية أن هناك إقصاء متعمد وغير مبرر،لأحد مقومات الشخصية الوطنية ألا

فارس لونيبي، سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة سعيدة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2013 □ □ □ 116.

قاطعت جبهة القوى الاشتراكية الانتخابات التشريعية لسنة 1997، وكذلك تشريعات 2002 و 2007 وكنتيجة أولى ،يمكن القول ليس بالمقاطعة تتحقق مصالح الحزب ،لذلك راح الأمازيغ يتجولون بين التصويت مرة لجبهة التحرير، وأخرى من أجل الثقافة والديمقراطية .وفي سنة 2012 عادوا الإمتناع ،أين حقق نسبة 4.55% أي 21 مقعدا .مم أدى إلى إلغاء التجمعات الشعبية بسبب عزوف المواطنين عن حضورها، وعجز المرشحين عن جلب اهتماماتهم¹⁶²

2-التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(RCD):يرجعوا مؤسسو حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى انعقاد ملتقى وطني،نظمه أعضاء من الحركة البربرية في تيزي وزو.خلال سنة 1991 اتخذ الحزب إستراتيجية التقرب من السلطة من أجل إحياء الثقافة الأمازيغية.شارك في انتخابات 1995و1999 ليأتي بحقائب وزارية.مع سنة 1997و2002 دعا إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية،ونفس الشيء مع سنة 2012.¹⁶³

دعا إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 وذلك احتجاجا على ما سميهِ سعيد سعي بالمسخرة الانتخابية فقام بمسيرة حاشدة، شارك فيها مئات المواطنين.¹⁶⁴

يمكن أن نستخلص أن كلا الحزبين يؤثران على مشاركة أو مقاطعة المواطنين للانتخابات

3- أزمة الهوية: يتفق المؤرخون على أن الأمازيغ هم الأوائل الذين استوطنوا شمال أفريقيا. وأطلقت هذه التسمية عليهم نسبة إلى جدهم الأول ،مازيغ بن كنعان بن سام بن نوح.فالحديث عن أصل الأمازيغ يجلب التأويلات الدائرة حول أصل المجتمع الجزائري،فالبعض يرى أن

121 114 161

رانية مختاري، تيزي وزو بين سندان المقاطعة ومطرقة التهاب الأسعار و غليان الشارع
[Http //echourouk inline.com/ara/article.html2004/2012%20à%2003h30](http://echourouk inline.com/ara/article.html2004/2012%20à%2003h30)¹⁶²

[illegible]

صابر بليلي، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سيستعد لمظاهرات احتجاجية على انتخابات محسوم أمرها مسبقا

المجتمع الجزائري عربي الأصل.¹⁶⁵ وأن الأمازيغية لهجة عربية لاغير، كل هذه العوامل أدت إلى حدوث صراعات بين الأمازيغ والعرب في الجزائر. ومنذ أن طرحت القضية الأمازيغية لأول مرة في الحركة الوطنية، والتي وجد فيها الأمازيغ المتنفس لها ،أصبحوا يطالبون بها أكثر من أي وقت مضى، بل وزادت ضغوطا على النظام والتي لم تلق أذانا صاغية ،مما نتج عنها أحداث عنيفة سمي بالربيع الأسود سنة 1980. وقبل هذا التاريخ عرفت الجامعات الجزائرية حركة تعريب .ووسط هذه الظروف أوقف الأمن كل من الأديب مولود معمري ،والأستاذ سالم شاكور ومنعهما من إلقاء المحاضرات بدعوى أنها تخل بالنظام العام¹⁶⁶. تنقسم أزمة الهوية في الجزائر إلى الصراع اللغوي، الناتجة عن الانقسامات العرقية والجهوية، حيث مارس الأمازيغ جملة من المظاهرات المطالبة بالحقوق الخاصة بهم وهذا لقي صدى كبير في الأوساط الشعبية القبائلية خاصة منطقة القبائل، حيث قامت الحركة الثقافية البربرية بمسيرة باتجاه المجلس الشعبي الوطني سنة 1990 تطالب بتخصيص معهد للغة الأمازيغية بجامعة مولود معمري. وبعد الاعتراف باللغة الأمازيغية شهدت المنطقة حالة من الركود إلى غاية 2001 ، أين شاهدت أحداث دموية، نتيجة النزاعات التي تنادي بها وهي :نزعة التعددية الثقافية، محاربة التعريب وإحياء الأمازيغية، ديمقراطية الحياة السياسية، نزعة التعددية الثقافية.¹⁶⁷

4- أشكال الامتناع في منطقة القبائل: عبر سكان منطقة القبائل عن امتناعهم، للإدلاء بأصواتهم في مختلف المواعيد الانتخابية بجملة من الإضرابات ،والمشادات .بما أن السلطات لاترضخ إلا للغة الشارع وما يؤكد ذلك عدد الاحتجاجات المتزايدة من أسبوع لآخر، التي حررت المواطن من تبعيته للمنتخبين، بعدما تأكد أن دوره لايتعدى، تأشير عبور للمناصب التي يكون فيه المواطن آخر اهتماماته. بالإضافة إلى إلغاء كل التجمعات التي كان مزعما تنظيمها

¹⁶⁵ فارس لونيسي، مرجع سابق، ص75.

¹⁶⁶ المرجع نفسه، ص76.

¹⁶⁷ المرجع نفسه، ص ص 103 104.

بمعدل 200 تجمع للحزب، بسبب عزوف المواطنين عن حضورها كما حرضت تنسيقية لعروش المواطنين على المظاهرات.¹⁶⁸

5- الحلول المقترحة من قبل العينة للتقليل من ظاهرة العزوف الانتخابي:

من أجل القضاء على ظاهرة الامتناع الانتخابي والتخفيف من حدتها، قدمت العينة المدروسة مجموعة من الاقتراحات حيث جلتها ترى أنه لا بد أن يكون النظام فعالا مستجيبا لطلبات المجتمع 51%. كما ترى العينة المدروسة ضرورة ضمان نزاهة الانتخابات بنسبة 62%، فحين أكدت نصف العينة بنسبة 62% على وجوب تمتع السلطة بثقة الشعب، إضافة إلى ضمان حق التداول على السلطة الذي احتلت نسبته المئوية 51% ولكن لم تتفق على إجبارية التصويت 52% ترفض ذلك، و 21% فقط توافق على إجباريته.

¹⁶⁸ رانيا مختاري، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثالث:

بالرغم من عدم اهتمام المواطن القبائلي بالسياسة، إلا أنه يتميز بمعرفة متوسطة عنها بحيث يسعى لجمع المعلومة السياسية عن طريق وسائل الإعلام ،وفئة أخرى تحرص على المشاركة في الانتخابات بكل طريقة ديمقراطية، عن طريق الانتخاب الملغى والأبيض.

كما أن مواطني منطقة القبائل، أكدوا على أن الديمقراطية هي التعبير عن الرأي بكل حرية مع ضرورة أن تكون الانتخابات دورية والتداول على السلطة، لضمان دولة القانون. كما اعتبروا النشاط السياسي في الجزائر غير مشرف، ورجال الساسة فاسدون. من جهة أخرى ندّدوا على ضرورة وجود الواجب الوطني ألا وهي الانتخابات لأنها الوسيلة الوحيدة للتعبير عن ميولهم ،والتي تمكنهم من تغيير أوضاعهم. كما يظهر لنا جليا أن المواطن القبائلي ينبذ العنف ويرى أن المظاهرات ،ماهي إلا وسيلة للفوضى ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي .ويرى أن الإجراءات البيروقراطية هي العائق في عدم اندماجه السياسي .كما أن خصوصية منطقة القبائل أثرت في تصاعد ظاهرة الإمتناع. ولهذا اقترح حولا لذلك.

خاتمة

المشاركة السياسية هي إحدى الوسائل الضرورية لتعزيز الحياة السياسية، والركيزة الأساسية لتفعيل الديمقراطية، وتعتبر النشاط المشروع الذي يقوم به الأفراد بهدف التأثير على صانعي القرار، وما يتخذونه من قرارات. ومن ثم فهي تنطوي على قدرة المواطنين على ممارسة دورهم في اختيار الحكام. ، والتي لها أهمية بالنسبة للفرد و الدولة، فعلى مستوى الفرد تشعره بأهمية ووزنه السياسي، أما على مستوى الدولة تعكس رغبة المواطنين في صنع السياسة العامة ، كما نجد المشاركة لانتخابية التي تعتبر من أرقى صور المشاركة السياسية، والتي من خلالها تمكن من فهم السلوك الانتخابي، وذلك للتعرف على مستوى الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع.

أما الامتناع الانتخابي فهو فعل اختياري موجه بقناعات شخصية وبكل وعي وإرادة مسبقين ، ويعتبر من مظاهر أزمة سياسية انتخابية متعلقا بالنسق السياسي خاصة والمواطن عامة. من بين الأسباب التي دفعت بمواطني ولاية تيزي وزو للامتناع عن التصويت نجد : -عدم ثقة العينة في النتائج والتي آلت إليها، ممارسة عملية التزوير بسبب عدم الاقتناع بالمرشحين و ببرامجهم وبالتالي إحساس المواطن بان صوته لا يثمر في العملية الانتخابية و أن الانتخابات لا تعنيه إطلاقا لفساد رجال السياسة ، و المنظومة السياسية بأكملها .وبالتالي نفور الفرد من السياسة لعدم فهمهم لسياسات الحكومية المتبعة.ومن أجل معالجة هذه الظاهرة نتقدم بمجموعة من التوصيات:

* التوعية بأهمية للمشاركة السياسية و ذلك بعدم الخوف من التعبير عن الرأي والانفتاح على الحياة السياسية.

* التحفيز على المشاركة الانتخابية، والتذكير بمسؤولية الانتخاب، ومعالجة قضايا اللامبالاة والاعترا ب السياسي.

* ضرورة احترام إرادة الشعب، وتمكين الناخبين من ممارسة حقوقهم بكل حرية.

* ضرورة الاهتمام بالمجتمع القبائلي، ومحاولة دراسة مجالاته، خاصة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الجغرافية، الثقافية، للوقوف عند أهم أسباب ضعف المشاركة معالجتها أو حتى التقليل منها.

* الوقوف عند ظاهرة الامتناع، وإعادة صياغتها، ومحاولة إيجاد حلول، تتوافق ووظيفة المجتمع الجزائري من بينها: نشر الوعي السياسي، وتوضيح إجراءات الانتخاب والقانون الانتخابي، وضمان انتخابات نزيهة لتعم الثقة بين المواطنين والحكومة.

* التصويت الإلكتروني، الذي يستبعد التزوير، وتفعيل من مصداقية الانتخابات، وهذا ما يجعل الاستحقاقات فرصة لتأكيد السيادة الشعبية، في ظل احترام القوانين من طرف المجتمع والنظام السياسي على حد سواء.

قائمة المراجع

1- اللغة العربية

-
- الباز الداود، فن المشاركة السياسية في الحياة السياسية، مصر: ب.د.ن.س نشر.
 - السيد محمد عزيرة، السلوك السياسي، بين النظرية والواقع، دراسة في علم النفس السياسي، القاهرة: دار المعارف، 1995.
 - الخطيب نعمان أحمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006
 - الديدان أحمد وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2008.
 - الرباشي سليمان و آخرون، "الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية" 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
 - المنوفي كمال، الثقافة السياسية المتغيرة، ب.د.ن.ط، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1987.
 - برو فليب، علم الاجتماع السياسي، [ترة محمد عرب صاصيلا] ب.د.ن.ط، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1988.
 - جيل غرايم "ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني"، قرّة يوسف ستوكت، 2005.
 - دليل المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات أشكال الإعادة الانتخابية [تر، أيمن أيوب علي الصباو] 2007.
 - زيادة رضوان، الديمقراطية التوافقية، كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ، بيروت: المستقبل العربي، 2006.
 - سالم وليد محمد، "المشاركة السياسية الحركة الاسلامية في النظم السياسية العربية " 1، بيروت: دار النهضة العربية، 2014.

قائمة المراجع

- سليمان عصام/ مدخل لعلم السياسية، ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1989.
- شتا علي، بيولوجية العصيان والاغتراب، القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب ، 1994.
- شفيق محمد، العلوم السلوكية تطبيقات في السلوك الاجتماعي والشخصية، ب.د.ن.ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993.
- صرصار محمد شفيق، شقير حفيظة، النساء والمشاركة السياسية، تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية، السعودية: المعهد العربي لحقوق الإنسان 2014.
- عبد الوهاب محمد طارق، "سيكولوجيا المشاركة السياسية" القاهرة: دار غريب توزيع، 2000.
- عليون برهان، المسألة الطائفية: مشكلات الأقليات ، بيروت: دار الطباعة، 1997.
- غيطاس جمال محمد "الديمقراطية الرقمية" القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
- ليبست سيمور، "رجل السياسة الأسس الاجتماعية السلطة (تر: خيري حمود و آخرون)" بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1970.
- ليلة علي ،المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
- محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة، ط1 : والتوزيع، 2004.
- " ماع السياسي" . . . : دار المعرفة الجامعية، 2005.
- منى محمود عليوة ،مفهوم المشاركة السياسية ،سوريا :مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2008.

قائمة المراجع

- منى محمود، السيد، "مفهوم المشاركة السياسية"، سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية.
- نعمة، إسماعيل، النظم الانتخابية، ط2، بيروت: زين الحقوقية، 2003.

-مجلات عربية وجرائد:

- الأعرجي ابراهيم ، السلوك الانتخابي علاقته بعدالة العالم، لدى طلبة جامعة بغداد، كلية الآداب، الصادرة في 2010 98.
- البليدي صابر، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، سيستعد لمظاهرات احتجاجية لانتخابات محسوم أمرها لصالح مرشح السلطة، مجلة العرب، الصادرة 2014 9512.
- بارة سميرة، سلمى ليمام، النماذج الانتخابية نحو مقارنة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص.
- فاطمة عمان بكري ، إدريس إشكالية العزوف السياسي في المغرب، الانتخابات التشريعية نموذجاً، مجلة الديمقراطية. الصادرة في 2010/07/22.

-مذكرات غير منشورة:

- بارة سميرة، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه. دراسة ميدانية للطلبة كلية الحقوق- جامعة مولود معمري. تيزي وزو- رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.
- "المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين (1962-2005)" رسالة ماجستير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005.

- بن يمينه يحيى، السلوك الانتخابي عند الشباب الجزائري، شباب مدينة وهران رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية قسم .
- بنياني أحمد، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. "قسم العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2008
- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، اه غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.
- جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.
- حمدي ناجية، دور المواقف السياسية في تحديد التوجهات السياسية.....، 1990-2014 أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي، والإداري، 2015.
- زعاف خالد، اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية دراسة ميدانية مقارنة بين الانتخابات التشريعية (1997-2009) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية ، قسم علم الاجتماع، 2007.
- عباسي سهام، ضمانات وآليات حماية حق الترشح في المواثيق الدولية والمنظومة التشريعية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2014.
- "السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري، دراسة سوسيولوجية لعينة من الناخبين لولاية باتنة خلال الانتخابات الرئاسية 2009"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010.

قائمة المراجع

- لعدي صونية، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004 نموذجا، دراسة ميدانية- مدينة بسكرة.- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم 2005.
- لونيبي فارس، سياسات الهوية لدى الأحزاب في الجزائر، رسالة ماجستير غير مطروحة، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013.
- ولد عامر نعيمة، " المشاركة السياسية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة.

-قواميس:

- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية، عربي، انجليزي.
- لغة العربية، ط2، بيروت، دار الشرق

الإلكترونية:

- الشامي حسن أهمية الانتخابات الديمقراطية في: www.ohewer.1/10/2016, 07h11.
- الزياني إبراهيم المشاركة في الانتخابات في: www.assabalpresse.ma.index.Php?dotion.com.contentreview 11/5/2016.21h30
- حمزاي زين العابدين، السياسة وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب في: [www.aljabaided.net\(n91hawzapuit.htm](http://www.aljabaided.net(n91hawzapuit.htm) 03/05/2016 12h05

- ب.د.ناشر، التغيب التصويتي في:

35.h01 2014/05/12 طلع عليه يوم www.addustour.com/17213/

- عبد الرحمن، المواطن السياسي والعزوف :

www.lespress.com1politique.917406hmc

2015/10/21 9h13..

- فيصل، التصويت الإلكتروني، وأمن العملية الانتخابية في:

: <http://www.wikecipli.11110152016.23h30>-4

www.aljazeera.net/encyclopedia/concetsandterminology

01/10/2016.10h00

- غضيان محمد محمد أهمية الانتخابات في:

www.26sep.net/newsweekarticle.26/05/24.9h00

- د، ن، م التجنيد السياسي في:

Wikipedia.org (h//a)

- . . ولاية تيزوزو :

26/13/2016.13h00Oldid-1908649&tizi-ouzou-h

<http://wikipedia.org/w/index.php.title>.

-رانية مختاري، تيزي وزو بين سندان المقاطعة ومطرقة التهاب الأسعار وغلجان الشارع

:□□

[Http //echourouk inline.com./ara/article html20 04/2012 à 03h30](http://echourouk inline.com./ara/article html20 04/2012 à 03h30)

2-Ouvrages Latines.

A-Livres

- Bopwerrssé jacque, Abstention, participations : Les déclinaisons politiques de l'absence » in : christophe Boutin, Fédéric rowilois, l'abstention électorale, apaisement et équissement» collisque du centre, Paris, 2001
- Braconnier céline, Dormagen jean Yves, la démocratie de l'abstention , Gallinard, Paris, 2007.
- Bréchon pierre, comportement et attitude politique, Paris, Edition de social, 1978.
- Gaxi Daniel, le cens caché : inégalité culturelle et ségrégation politique, Paris édition de Seuil, 1978.
- Lancelot Alain, la participation des Français à la politique, Paris : PUF, 1971.
- Largoy Jaque et François Bastien et Saucicki, Sociologie politique, Paris : Dalloz, 4^{ème} éd, 2002
- leca et birunhaum, sur l'individualisme, Paris, press de QNSP, 1986.
- Nona Mayer et perrineau Pascal, sociologie des comportements politiques, Paris : Armond Collin, 1992.
- Percheron anniche, subile au Françoise tion et Marie, Non inscription, abstention et Vote Blanc et NUL en France, Paris population, société N3, 1957.
- Sabileau Françoise, « l'abstention » in : pascal perrineau, et donumique Reynée dictionnaire de votre, Pazris, PUF, 2009.

- Subileau François et Toin et Marie, France les chemins de l'abstention, Paris : La découverte, 1993.
- Toinet Marie- France et Schaufeld William, les abstentionnistes ont-ils toujours tort ? : la participation électorale.

B-Revue :

- Lancelot Alain , Une Métaphone économique en sociologie politique, l'analyse de l'offre électorale, Revue Européenne des science sociale, N° 23/1985
- Toinet Marie- France et Schawfeld William les abstentionnistes ont-ils toujours tort ? : La participation électorale France et aux Etats Unis Revue Française des sciences politiques (Aout 1975.)

F-Dictionnaire :

- Perrineau, Pascal et Reynée Dominique, Dictionnaire de vote, Paris : PUF, 2009.

G-Les sites internet en français :

- Direction de l'information légale et administrative (DILA) « peut on être citoyen et n peut pas voter ; in vie politique ;(www.vie politique-fr/découverte-institue/)le 30-05-2006.
- Marie simon élection : voter blanc ne compte (presque plus des prunes :<http://www.l'express..l'actualité,politique,election-voter-blanc-ça>, ne ecompte –presque –plus –pour –des prune1501416,html, (le :19/05/2014 à 19h13.
- Raymond Ferriti, élément d'une sociologie des élection.

<http://www.wikittertrial>, cmfpt.fr(xwiki/wiki/econnaissan ce ...vie
nation des élémentsd'une sociologie des election-
modifie le 10/02/2014 à 19h15).

ملاحق

جامعة تيزي وزو

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

قسم العلوم السياسية.

استمارة استبيان

في إطار تحضير مذكرة الماستر الموسومة بـ "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر - دراسة مسحية لعينة من مواطني ولاية تيزي وزو".

يرجى من المواطن الكريم الإجابة على الأسئلة التي تحويها هذه الاستبانة من معلومات مفيدة، نرجو منكم التحلي بالصبر وسعة الصدر، مع تعهدي بعدم استعمال هذه المعلومات إلا لغرض البحث العلمي.

وشكرا مسبق على تعاونكم.

تيزي وزو في:

السنة الجامعية: 2015 / 2016.

ملاحظة: الإجابة تكون بوضع علامة ☐ x

(I) معلومات شخصية.

- 1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- المنطقة السكنية: ☐ ريف ☐ مدينة
- 3- الحالة العائلية: ☐ متزوج ☐ أعزب
- 4- السن: ☐ 24-18 ☐ 45-25 ☐ 45- ما فوق
- 5- المستوى التعليمي: ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ☐ ثانوي ☐ ابتدائي
- 6- الوضع الاجتماعي الاقتصادي: ☐ عامل ☐ بطل ☐ متقاعد
- 7- مستوى الدخل: ☐ منخفض ☐ متوسط ☐ عال
- (أقل من 20000) (25000 - 50000) (فوق 60000)

(II) محور الاهتمام بالسياسة.

- 1- هل أنتم مهتمون بالسياسة: ☐ كثيرا ☐ قليلا
- ☐ قليلا جدا ☐ لا أهتم إطلاقا
- 2- إذا سبق لك أن قمت بنشاط سياسي، في أي من هذه:
 - أ- تقلد منصب سياسي ☐
 - ب- تمويل نظام سياسي ☐
 - ت- المشاركة في حملة انتخابية ☐
 - ث- النضال في حزب سياسي ☐
 - ح- المشاركة في نقاشات سياسية ☐
 - ج- البحث عن المعلومات السياسية في وسائل الإعلام ☐
 - خ- الانتخابات ☐

3- هل تؤمن بالنظام الديمقراطي: كثيرا ☐ قليلا ☐ لا أؤمن إطلاقا ☐

4- ماذا تعني لك (ي) الديمقراطية:

- أ- أعبر عن رأي بحرية ☐
- ب- أشعر أن رأي له قدمة ☐
- ت- أن أشارك في قدرات وطني ☐
- ث- أن تكون إنتخابات دورية ☐
- ح- أن يتم تداول على السلطة ☐
- ج- أن تكون دولة القانون ☐
- خ- أن توجد أحزاب ومؤسسات منتخبة ☐

5- هل تؤمن (ي) بالديمقراطية في النظام الجزائري:

كثيرا ☐ قليلا ☐ إطلاقا ☐

6- في حالة (لا) من تعتقدون أنه يعرقل الديمقراطية؟

- أ- المنظومة السياسية بأكملها ☐
- ب- الحكومة ☐
- ت- الرئاسة ☐
- ث- مؤسسة البرلمان ☐
- ج- مؤسسة القضاء ☐
- ح- مؤسسة الجيش ☐

7- ما رأيك في النشاط السياسي في الجزائر: مشرف ☐ غير مشرف ☐

8- ما رأيك في رجل السياسة: نزيه ☐ فاسد ☐

9- من المسؤول عن فساد الوضع الراهن؟

- أ- الرئيس ☐
- ب- رؤساء الحكومة ☐

ت- رؤساء البلديات ☐

ث- الولادة ☐

ج- البرلمانين ☐

ح- الوزراء ☐

خ- الإدارة ☐

9- ماذا يعني لك الإنتخاب: وسيلة للتعبير عن الميول ☐

وسيلة للتغير ☐ واجب وطني ☐

10- هل تنتجد: دائما ☐ أحيانا ☐ إطلاقا ☐

11- هل سبق وأن ندمت خيار إنتخابي سابق لأنه لم يقدم شيئا لك نعم ☐ لا ☐

12- أي نوع من الانتخابات تبدو أنها مهمة لك أو تعنيك أكثر:

الرئاسية ☐ التشريعية ☐ المحلية ☐

(VI) دور الحملة الانتخابية

13- هل كانت الحملة الانتخابية وراء إنتخابك لمرشح آخر

نعم ☐ لا ☐

14- هل إتخذت (ي) القرار: قبل الحملة ☐ أثناء الحملة ☐

كنت مترددا لآخر لحظة ☐

15- هل كان لوسائل الإعلام الأثر في تحديد موقفك (ي) الانتخابي:

كثيرا ☐ قليلا ☐ لا تأثير ☐

(V) محور المقاطعة

16- إذا كنت من المقاطعين للإنتخابات ما هو السبب:

أ- عدم ثقتك في السياسيين (عدم أهلية هذا النظام) ☐

ب- عدم ثقتك في النتائج (التزوير) ☐

- ت- عدم ثقتك بالمرشحين وبرنامجهم ☐
- ث- تحمل النظام مسؤولية ضغط اجتماعي السيئ ☐
- ح- تحس أن صوتك ليس له أي تأثير ☐
- ج- تحس بأن هذه الانتخابات لا تعنيك إطلاقاً ☐
- خ- أسباب أخرى أذكرها.....
-
-

17- كيف تعبر عن المقاطعة:

- أ- عدم التسجيل في القوائم الانتخابية ☐
- ب- عدم الذهاب نهائياً للتصويت ☐
- ت- التصويت بورقة بيضاء (وضع الظرف فارغ) ☐
- ث- التصويت بورقة ملغاة (شطب الورقة أو تمزيقها) ☐
- 18- هل لديك ميول لتغيير النظام بالخروج للشارع على شاكلة لثورات العربية؟
- نعم ☐ لا ☐

19- كيف تنتظر للمظاهرات؟

- أ- تعبير عن الرأي بالاحتجاج ☐
- ب- طريقة لتوصيل رأي الشعب للحكومة ☐
- ت- تعبير عن الإحساس بالظلم والحرمان الاجتماعي ☐
- ث- تفريغ شحنة الغضب من الفساد السياسي للنظام ☐
- ج- نتيجة الانغلاق السياسي ☐
- ح- هي فوضى ولا تجندها لاشك تخشى عدم الاستقرار ☐
- 20- هل تظن أن التغيير ممكن في النظام السياسي الجزائري: متفائل ☐ متشائم ☐

(VII) محور الثقة السياسية

21- هناك من يرى أنه لضمان مشاركة انتخابية واسعة لابد من:

أ- أن يصبح التصويت إجباريا: ☐ توافق ☐ توافق بشدة ☐

☐ ترفض ☐ ترفض بشدة ☐

ب- لابد أن يكون النظام فعالا (مستجيبا لطلبات المجتمع).

☐ صحيح ☐ نسبي ☐ غير صحيح ☐

ت- لابد من ضمان نزاهة الانتخابات: ☐ صحيح ☐ نسبي ☐ غير صحيح ☐

ث- أن تتمتع السلطة بثقة الشعب: ☐ صحيح ☐ نسبي ☐ غير صحيح ☐

ج- لابد من ضمان حق التداول على السلطة: ☐ صحيح ☐ نسبي ☐ غير صحيح ☐

محور الاغتراب

22- أنت تحترم السلطة لأنها في خدمة الشعب:

☐ صحيح ☐ نوعا ما ☐ غير صحيح ☐

23- أنت تشعر بالسلط نوعا ما تجاه هذا النظام لأنه لم يقدم لك شيئا:

☐ كثيرا ☐ قليلا ☐ إطلاقا ☐

24- هل (ستتياوك من النظام يقلل من إحساسك بوطنيك)

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

25- من تعتقد أنه المسؤول عن عدم اندماجك في الحياة الاجتماعية وعرقل حياتك:

☐ القوانين ☐ الإجراءات البيروقراطية ☐

26- كيف تعبر عن استيائك من النظام السياسي؟

☐ تبتعد عن كل ما هو سياسي ☐

☐ الخضوع للأمر الواقع ☐

☐ البحث عن وسيلة لتغيير الوضع ☐

☐ التمرد والعنف

محور الكفاءة السياسية

- 27- تفهم السياسات الحكومية المتبعة: كثيرا ☐ من حين لآخر ☐ مطلقا ☐
- 28- هل تفهم عدل النظام السياسي الجزائري والمعلومة تبدو لك واضحة:
كثيرا ☐ قليلا ☐ لا أفهمه إطلاقا ☐
- 29- ما هو السن القانوني للانتخاب 18 ☐ 21 ☐
لا يوجد سن محدد ☐
- 30- كم هي سنوات العهدة الانتخابية الرئاسية في الجزائر:
4 سنوات ☐ 5 سنوات ☐ 7 سنوات ☐
- 31- من يعلن نتائج الإنتخاب: رئيس المجلس الدستوري ☐
وزير الداخلية ☐ رئيس البرلمان ☐
- 32- يقوم النظام السياسي الجزائري الحالي على أساس تعدد الأحزاب منذ:
الاستقلال ☐ سنة 1989 ☐ سنة 2000 ☐
- 33- هل يمكنك (ي) ذكر أربع أسماء لزعماء أحزاب في الجزائر؟





الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

خطة الدراسة

02 مقدمة

الفصل الأول :

الإطار النظري للمشاركة السياسية والانتخابية

12 المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية

13 - تعريف المشاركة السياسية

19 - أهمية المشاركة السياسية

21 - مستويات المشاركة السياسية

25 المبحث الثاني: مفهوم المشاركة الانتخابية

26 - تعريف الانتخاب

32 - فعالية الانتخاب

35 المبحث الثالث النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

37 - التفسير الاجتماعي

40 - التفسير النفسي

41 - التفسير البيئي

43 - التفسير العقلاني

الفصل الثاني:

ظاهرة الإمتناع الانتخابي.

50	المبحث الأول: ماهية الإمتناع الانتخابي.....
51	- تعريف الإمتناع الانتخابي.....
53	- أنواع الامتناع الانتخابي.....
55	- صور الامتناع الانتخابي.....
61	المبحث الثاني تفسيرات الإمتناع الانتخابي.....
61	- التفسير النفسي.....
63	- التفسير السوسيولوجي.....
65	- التفسير السياسي.....
68	المبحث الثالث: علاج ظاهرة الامتناع الانتخابي.....
68	- التصويت الإلكتروني.....
71	- الإدارة الانتخابية.....
73	- التصويت الإجباري.....

الفصل الثالث:

أزمة المشاركة الانتخابية في منطقة القبائل: دراسة لعينة من مواطني

ولاية تيزي وزو.

76	المبحث الأول: السياق العام لظاهرة الإمتناع الانتخابي.....
76	- على المستوى الوطني.....
83	- الامتناع في منطقة القبائل.....
90	المبحث الثاني: محددات الامتناع الانتخابي.....

90	- وصف خصائص العينة المدروسة.....
91	- العلاقة بين المستوى الثقافي ولإمتناع.....
100	المبحث الثالث: المواقف السياسية للإمتناع.....
101	- موقف العينة من مفهوم الديمقراطية.....
102	- الأسباب المباشرة للإمتناع.....
105	- ارتباط الامتناع بالانتخابات والحملة الانتخابية.....
108	- علاقة العزوف بالسلوك الإحتجاجي.....
110	- علاقة العزوف بالكفاءة السياسية.....
112	- علاقة العزوف بالاغتراب السياسي.....
115	- تفسيرات الامتناع في ظل خصوصية المنطقة.....
117	- الحلول المقترحة.....
118	- خلاصة الفصل.....
120	خاتمة.....
122	قائمة المراجع.....

قائمة الملاحق